

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة

قسم اللغة العربية

الموضوع

مفتاح العلوم للسكاكي دراسة في المنهج

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات البلاغية.

إشراف الدكتور:

باديس فوغالي

إعداد الطالب:

الطاهر عفيف

أعضاء لجنة المناقشة:

- 1- الدكتور: العلمي لراوي - جامعة أم البواقي - رئيساً.
- 2- الدكتور: باديس فوغالي - جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة - مشرفاً ومقرراً.
- 3- الدكتورة: ذهبية بو رويس - جامعة الأمير عبد القادر - عضواً مناقشاً.
- 4- الدكتورة: زينب بو صبيحة - جامعة الأمير عبد القادر - عضواً مناقشاً.

تاريخ المناقشة: 2007/05/30

مقدمة:

إذا كان لكل علم مكانته المحددة ومترلته التي تليق به بين العلوم على ضوء ما يقدمه من فوائد للثقافة الإنسانية، فإن علوم العربية تعدُّ من أجل هاته العلوم وأشرفها؛ لما يترتب عليها من استقامة اللسان، والقدرة على المفاضلة بين الأساليب، الجيد منها، وما دون ذلك، وتنمية الذوق والنقد، وغير ذلك من التواعد.

ولما كان كل علم يشرف بشرف موضوعه، وسمو غايته، فإن علوم اللغة تعدُّ أجل هاته العلوم قدرًا، وأدقها سرا حيث تعرفنا بدقائق العربية وأسرارها، وتكشف لنا عن وجوه البيان الذي شغل به العلماء أنفسهم ردحا من الزمن، ويزيد من شرف هذه العلوم ارتباطها بالقرآن الكريم؛ حيث كان تفسيره والحفاظ عليه من اللحن، وإظهار وجوه إعجازه الباعث الأول لظهور هاته العلوم، ولم تكن لتنال هذه المرتبة لولا ارتباطها بهذا الكتاب المقدس.

إن حركة التأليف العربية قامت في بداياتها على أسس ودوافع دينية مهدت لها الفتوحات الإسلامية وهيأت لها الظروف الملائمة. فبموضع المعركة الدينية، فقد شكَّلت اللغة المحور الأساسي للدفاع عن إعجاز القرآن الكريم، الذي شغل العلماء به أنفسهم فبحثوا في أسرارها واختلفوا في ذلك، وتعددت نزعاتهم، إلى جانب الحديث النبوي الذي كان تفسيره، وفهم معانيه من أهم الدوافع التي هيأت لظهور العديد من الدراسات اللغوية والبيانية والأدبية.

لقد كانت اللغة ولا تزال الوسيلة الأولى للتواصل الإنساني، حيث احتلت مكانة رفيعة في عملية التطور الفكري باعتبارها الوعاء الأساسي الذي يحفظ تراث الأمة من الضياع والإتلاف عبر العصور.

فالاهتمام باللغة يبعث على تنمية فكر الإنسان ومشاعره، وبالتالي الرفع من مكانته المعرفية ضمن هذا التراث الإنساني الزاخر.

إنَّ الخديت من علوم اللغة يقودنا إلى الحديث عن النحو الذي كان الدافع الأول لظهوره حفظاً لكتاب الله تعالى من الخطأ، وقراءته قراءةً صحيحة، ولم يأخذ النحو صورة العلم المكتمل ذي الأبواب والفصول والقواعد إلا بظهور كتاب سيبويه - فقد كانت مباحثها متفرقة لا تجمعها قاعدة، ولا يضمها باب أو فصل - وكثيراً ما يعرض إليها في سياق تناول مسائل لغوية أو أدبية، وتفسير القرآن، وفهم أشعار العرب.

وقد ألفت سيبويه كتاباً جمع أغلب القواعد النحوية، فأعتبر بذلك أول كتاب لتدوين النحو العربي وصل إلينا بهذه الصورة.

والحديث عن النحو، إنما هو حديث عن الصرف، فقد كانت كتب علماء العربية المتقدمين تضم مباحثها على نحو متداخل، مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، نكن العلماء اللاحقين عملوا على تمييز مباحث كل فرع من فروع الدراسات اللغوية، وظهرت مؤلفات مستقلة في كل علوم اللغة.

سأماً البلاغة فقد ارتبط ظهورها بقضية إعجاز القرآن الكريم، ودار حولها من جدل دفع أنظار أئمة البلاغة إلى أن يضعوا قوانين وضوابط يحكمون إليها عند الاختلاف؛ لتكون دستوراً للناظرين في آداب العرب وفنونها، ومن ثمة نشأ البحث في علوم البيان أو علوم البلاغة.

ويعدُّ كتاب معمر بن المثنى "بجاز القرآن" أول كتاب في علم البيان الذي لم يقصد به الوصف المتعارف عليه بعد وضع القواعد، ثم توالى المؤلفات بعد ذلك، بدءاً بالجاحظ، وابن المعتز الذي ألف كتابه "البديع" وقدامة بن جعفر الذي ألف كتاباً سماه "نقد الشعر"، وأبي هلال العسكري الذي ألف كتابه "الصناعتين"، إلى أن جاء القرن الخامس الهجري، وظهر عبد القادر الجرجاني فألف "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، ثم تلاه الزمخشري بتفسيره "الكشاف" والرازي بكتابه نهاية الإيجاز¹.

1 أحمد. مصطفى المراغي، علوم البلاغة دار الآفاق العربية القاهرة، ط1، 2000، ص ص 8-9.

إن كل الكتب المذكورة آنفا كانت أشبه بالكتب المتخصصة، إذ تركز على علم معين، لكن هذا لا يمنعها من تناول مسائل أخرى، فإذا كان الكتاب في النحو والصرف لا يمنع ذلك من الإشارة إلى بعض المسائل البلاغية والعكس.

أما أبو يعقوب يوسف السكاكي صاحب مفتاح العلوم الذي جاء بعد البلاغيين المذكورين حيث جمع في كتابه "مفتاح العلوم" مختلف المسائل اللغوية، حيث قسمه إلى ثلاثة أقسام: الأول للصرف، والثاني للنحو، والثالث للبلاغة. متممة بعلم الاستدلال وعلم العروض.

غير أن جلّ الدراسات الحديثة التي تناولت المصادر البلاغية بالدرس والتحليل أهملت القسمين الخاصين بالصرف والنحو، وركزت اهتمامها على القسم الثالث الخاص بعلمي المعاني والبيان.

فقد ذهب بعض الدارسين المحدثين كشوقي ضيف في كتابه "البلاغة تطوّر وتاريخ" و عبد القادر حسين في كتابه "المختصر في تاريخ البلاغة العربية" إلى أن جمود البلاغة العربية كان على يد السكاكي، لتطبيقه منها علميا منطقيًا، حول البلاغة إلى مجموعة من القوانين والقواعد الجافة، والتقسيمات المنطقية.

في حين يرى البعض الآخر مثل محمد عبد المطلب في مجموعة من مؤلفاته، وعمر أوكاس في "كتابه اللغة والخطاب" أن منهج السكاكي نموذج للمنهج العلمي السديد، الذي استطاع به صاحبه أن يؤسس لعلم البلاغة بعيدا عن دائرة البحوث المتناثرة.

إنّ هذا الجدل القائم حول منهج السكاكي هو الذي شكل لي رغبة جامحة للبحث في هذا الموضوع للتعرف على الآليات المنهجية التي طبقها السكاكي في كتابه، والتعرف على مدى تأثير هذا المنهج في مسار البلاغة العربية.

إلى جانب هذه الدوافع ثمة أسباب أخرى دفعتني لاختيار هذا الموضوع أخصها في النقاط الآتية:

● قلة البحوث التي درست منهج السكاكي دراسة معمقة شاملة ؛ فعلى الرغم من أنه لا يوجد كتاب في تاريخ البلاغة لم يشير إلى كتاب السكاكي وأثره في البلاغة، إلا أننا لا نجد كتابا واحدا درس منهج الكتاب دراسة مفصلة.

● أهمية كتاب مفتاح العلوم، باعتباره يمثل حلقة ترتبط بين مدرستين بلاغيتين كبيرتين.

● التعرف على مدى التزام البلاغين القدماء بالمنهج العلمي.

● اكتشاف العلاقة المنهجية بين هاته العلوم التي ضمنها السكاكي كتابه .

وقد ارتأيت أن تكون خطة البحث لهذا الموضوع مقسمة إلى مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن طبيعة الموضوع وأهميته، وعن الأسباب والدوافع التي دعيتني لاختبار هذا الموضوع، وخطة البحث، والمنهج المتبع وبعض الصعوبات التي اعترتني.

وأما المدخل فقد خصصته للتعريف بالسكاكي من حيث: نسبه ومولده ونشأته العائلية وأهم مؤلفاته وتاريخ وفاته وأهمية كتابه، ومكانة كتابه بين المصنفات البلاغية الأخرى:

لأنتقل بعد المدخل إلى الفصل الأول الذي أودعته الحديث عن مصادر السكاكي التي اعتمد عليها في تأليف كتابه مفتاح العلوم.

يأتي بعد هذا الفصل الثاني تعرضت فيه لمنهج السكاكي، حيث وجدته قد اعتمد في كل قسم من أقسام الكتاب منهاجا ملائما لطبيعة العلم الذي هو بصدد عرضه.

وأما الفصل الثالث فقد تطرقت فيه للحديث عن السمات المشتركة لمنهج السكاكي، وهو بمثابة منهج عام منهج عام تلتقي فيه المناهج السابقة.

وأودعت الفصل الرابع الحديث عن منهج السكاكي في النقد الحديث، حيث قسمته إلى ثلاث نقاط: تحدثت في النقطة الأولى عن رأي المؤيدين لمنهجه، والنقطة الثانية لرأي المعارضين ثم ناقشت هذين الرأيين.

وختتمت الرسالة بخاتمة لخصت فيه بعض النتائج التي توصلت إليها مع ذكر بعض التوصيات التي رأيتها ضرورية.

ونظراً لطبيعة الموضوع ارتأيت أن لا أتقيد به بمنهج معين حيث اعتمدت عدة مناهج متداخلة أذكر منها المنهج الاستقرائي التحليلي، كوني انطلقت من فرضيتين متناقضتين الأولى تصف جهود السكاكي بالجمود، والأخرى تنفي ذلك، أما التحليل فقد وظفته لتحليل بعض مضامين الكتاب، وتحليل بعض الآراء التي تعرضت لمنهج السكاكي، مع الاستعانة بين الحين والآخر على أسس المنهج الوصفي حين يتعلق الأمر بسرد بعض الآراء المتعلقة بمنهج السكاكي.

بقي أن نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذه المذكرة منها:

- انعدام الدراسات التي تناولت القسم الخاصين بالصرف والنحو من الكتاب باستثناء الإشارة التي أوردها جعفر دك الباب في بحثه الموسوم بنظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي.
- شمولية العلوم في الكتاب ولد تشتتاً في المادة العلمية وضرورة العودة إلى مصادر مختلفة المناهج.
- صعوبة علم الاستدلال، الأمر الذي أخذ مني وقتاً طويلاً في مراجعة هذا العلم لاستخلاص بعض الآليات المنهجية من الكتاب.

وفي الختام لا بد أن أعبر عن شكري وامتناني لأستاذي المشرف الدكتور باديس فوغالي الذي غمرني بنصائحه وتوجيهاته ولم يخجل نلي بتصويباته الثمينة والتي كان لها الأثر العميق في إخراج هذا البحث على هذه الصور.

كما أشكر كل الذين أمدوا لي يد العون لابتزاز هذا البحث، أنخص بالذكر والذي الكريمين، الأصدقاء لزهر فارس، فؤاد شرقي، محمد أمين، علي هاني، عمي أحمد، وكل الذين أبدوا اهتمامهم به، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

دون أن أنسى أعضاء لجنة المناقشة الذين سرف يتجشمون مشقة قراءة هذه المذكرة قصد إمدادي بنصح ثمين اعمل جاهدا على الأخذ به.

وفي الأخير لا بد أن أؤكد أن لكل شيء مهما حاول صاحبه إتمامه فسوف يظل ناقصا.

حسبي هذا والله من وراء القصد.

بئر العاتر في 13 / 02 / 2007

مدخل:

أولا - نبذة عن حياة السكاكي:

- نشأته

- وفاته

- مؤلفاته وتلاميذه

ثانيا - أهمية كتاب مفتاح العلوم

ثالثا - مكانة مفتاح العلوم بين المصنفات الأخرى

القادر للعلوم الإسلامية

- مدخل:

أولاً - نبذة عن حياة السكاكي:

- نشأته:

هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، أبو يعقوب سراج الدين¹. قامه بارزة في علوم البيان والمعاني والأدب والشعر، وأحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان.

اختلفت المصادر في تعيين سنة ولادته، حيث يرى البعض مثل طاش كبرى زادة في كتابه "مفتاح السعادة" أن السكاكي ولد ليلة الثلاثاء من شهر جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وخمسمائة هجري (555 هـ)²، وهو التاريخ نفسه الذي ذهب إليه صاحب كتاب "الجواهر المضية في طبقات الحنفية"³.

بينما ذهب الكثير من أصحاب التراجم والسير مثل ياقوت الحموي في كتابه "معجم الأدباء"⁴، والسيوطي في كتابه "بغية الوعاة" أن السكاكي ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة هجري (554 هـ).

وقد ذهب بعض المؤلفين المحدثين مثل شوقي ضيف في كتابه "البلاغة تطور وتاريخ"⁵.

إلى التاريخ الأول

1 محي الدين أبي محمد عبد القادر، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلوة، حجر للطباعة والنشر، بيروت نط 2، 1993، ج 3، ص 662.

2 طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 1، 1985، ج 1، ص 168.

3 محي الدين أبي محمد عبد القادر، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مصدر سابق، ص 662.

4 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج 1، ص 647.

5 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، منشأة المعارف، القاهرة، د.ت، ص 287.

نشأ السكاكي بخوارزم في أسرة اشتهرت بالاشتغال في المعادن وسبكها، ونسبة للسبك لقب، وقيل لقب بالسكاكي لأنه ولد بقرية تسمى سكاكة، وذهب البعض إلى أن تسميته ابن السكاك، رذهب صاحب "روضات الجنات" أنه كان في أصول أحد أبويه سكاك فنسب إليه. ورث عن أسرته صناعة المعادن فعمل بها إلى نهاية العهد الثالث من عمره.

اقتنع السكاكي بضرورة التفرغ للعلم والإتقان له، فأكبّ عليه ينهل من مناهله بحماس شديد، ويعب من جداول الفلسفة، والمنطق والاعتزال، والفقه وأصوله، وعلوم اللغة والبلاغة عبا¹. فقد برع وأجاد علوماً متنوعة، كالنحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال.

قال عنه ابن فضل الله في "المسالك" مبرزاً براعته في طلب المعارف والعلوم: «السكاكي ذو علوم سعى إليها فحصل طرائقها، وحصر تحت جناحه طوابقها، واهتز للمعاني اهتزازاً الغصن البارح، ولزمن تقدمه في الزمان، أضحى الفضل كله يزوم بجناحه، ويزم السيف نصله بسنانه...»² كما أثر عن أبي حيان التوحيدي قوله في الارتشاف: «كان علامة بارعا في فنون شتى خصوصا المعاني والبيان...»³ وقال عنه الشيخ سراج الدين البلقيني: «يوسف بن أبي بكر بن محمد... إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، وله النصيب الوافر من علم الكلام وسائر العلوم، من رأى مصنف علم تبحره وفضله»⁴.

وقال عنه صاحب شذرات الذهب: «كان حنفياً إماماً كبيراً عالماً بارعاً متبحراً في النحو والتصريف وعلم المعاني والبيان والعروض والشعر»⁵.

1 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج 5، ص 647.

2 السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، سوريا، ط 2، د ت، ص 79.

3 م ن، ص 49.

4 طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، مرجع سابق، ج 1، ص 168.

5 أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي، شذرات الذهب، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د ت، ج 5، ص 122.

لا تذكر المصادر من مشايخه سوى سديد الدين بن محمد الخياطي، ومحمود بن صالح الحارثي، و محمد بن عبد الكريم التركستاني من فقهاء المذهب الحنفي¹، و يشيد السكاكي في بعض مباحث كتابه بأستاذ له يسمى الحاتمي².

- وفاته:

توفي السكاكي بعد عمر كله علم وعطاء؛ وهب نفسه وسخرها لخدمة العلم، والإخلاص له، ومن ثمة كتاب الله عز وجل، وقد اختلفت المصادر المترجمة له في تعيين سنة وفاته؛ هل هي سنة ثلاث وعشرين وستمائة (623هـ)، أو سبع وعشرين وستمائة (627هـ).

ويؤكد صاحب الجواهر المضية أنها كانت سنة 626 هـ بأبلنكد بقرى المالينغ³.

- مؤلفاته وتلاميذه:

ترك السكاكي مصنفات كثيرة ومختلفة، وقد أشار مترجموه إلى تنوعها دون ذكرها، إلا إذا استثنينا ما أورده الزركلي في الأعلام من أنّ السكاكي ترك مؤلفاً بعنوان: "رسالة في علم المناظرة"⁴، أو إشارة السكاكي نفسه في "المفتاح" إلى كتاب له في النحو عنوانه: "شرح الجمل"، وهذا في معرض حديثه عن تقدم العامل عن المعمول. حيث يقول: «و عندهم في تقديرهم هذا أنّ الاسم والحرف لا يهملان إلا بتقدمهما له؛ فيقدمون الفعل من باب العمل، ولنا في تقرير حكمهم هذا طريقاً غير ما حكينا عنهم، فليطلب من كتابنا شرح الجمل...»⁵

1 السابق، ج 5، ص 122.

2 أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر، أخذ الأدب عن أبي عمر زاهد غلام ثعلب، توفي سنة 388 هـ. له عدة مصنفات منها حلية المحاضرة، سر الصناعة، أنظر ياقوت الحموي، معجم الأبياء، مصدر سابق، ج 5، ص 313-314.

3 محي الدين أبي محمد عبد القادر، الجواهر المضية، مصدر سابق، ص 623.

4 الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1986، ص 292.

5 أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1983، ص 150.

وعليه تكون مؤلفات السكاكي الوارد ذكرها في المصادر - التي ترجمت له - ثلاثة كتب هي: شرح الجمل، مفتاح العلوم، رسالة في علم المناظرة.

يرى كارل بروكلمان أن: كتاب الإيضاح للسكاكي، وله كتاب آخر عنوانه "شرح الإيضاح"¹.

بيد أن شهرته دوت بالقسم الثالث من كتابه "مفتاح العلوم"، فقد جمع فيه اثني عشر علما حيث يقول عنه ياقوت الحموي: « وصنّف كتاب "مفتاح العلوم" في اثني عشر علما، أحسن فيه كل الإحسان وله غير ذلك.....»²

وأورد حاجي خليفة أبياتا - لم يذكر قائلها - يمدح فيها "مفتاح العلوم" وصاحبه جناء منها:

يا من يريد من العلوم مرامه	فافهم بجهدك نسخة المفتاح
ليس الوصول إلى المرام مقفلا	إلا بإقبال على المفتاح
فاصرف عنانك عن مطالب غيره	وأسأل فتحا من المفتاح
واختر لنفسك من مباحث علمه	روح القلوب وراحة الأرواح
واشرب زلال الفضل من كاساته	ودع المدام وقهوة الأقداح
سيرا جدين الحق نور قبره	غلب الضياء ومشاغل الإصباح
مصباح ضوء العلم أضحى موضعا	قد صنّف المفتاح للإيضاح ³

1 كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تعريب: رمضان عبد النواب، دار المعارف، بيروت، ط3، ص248.

2 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج5، ص648.

3 حاجي خليفة، كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، ط3، ص982، مج2، ص1762-1763.

كما قال الشيرازي: هو إنشاء فاسح و كتاب باهر وتصنيف معجز والله در القائل:

سراج المعالي يوسف بن محمد

صاحبه قد حل كل معقد

واعجز بالإيجاز في سحر لفظه

فتأاد به لدى النهي وكأن قد

فلم ير في كتب الأوائل مثله

وإن لم تصدقني فتفقـد¹

من خلال الأبيات السابقة تتضح لنا المكانة الرفيعة التي حظي بها كتاب مفتاح العلوم وصاحبه، عند من جاء بعده، فقد أولوه عناية خاصة ربما لم يحظ بها كتاب قبله، حتى أنهم دعوا إلى صرف العنان عن غيره والاكتفاء به؛ فهو في نظرهم يجزي عن غيرهم، ولكن هذا الكلام فيه بعض المبالغة؛ لأن السكاكي نفسه أفاد من سابقه.

أما فيما يخص تلاميذ السكاكي فلم تفدنا المصادر بشيء يذكر، إذا استثنيا إشارتها لتلميذ واحد هو مختار بن محمود الزاهد، صاحب القبة، الذي قرأ على السكاكي علم الكلام.²

وترجع دائرة المعارف الإسلامية سبب انعداء معرفة الكثير عن حياته - شيوخه وتلاميذه - إلى غزو المغول بلاده في آخريات أيامه.³

ثانياً- أهمية كتاب مفتاح العلوم:

ذكر السكاكي في مقدمة كتاب "مفتاح العدم" أن علماء زمانه ومعاصريه أوعزوا إليه أن يؤلف لهم مختصراً جامعاً لأكبر قدر ممكن من علوم الأدب؛ يوفر عليهم الجهد والوقت، وفي هذا يقول: « ولما كان حال نوعنا هذا ما سمعت، ورأيت أذكاء أهل زماني الفاضلين الكاملين الفضل قد طال إلحاحهم علي في أن أصنف لهم مختصراً يحصيهم بأوفر حظ منه. وأن يكون أسلوبه أقرب

1 السابق، ص ص 1762-1763.

2 محي الدين أبي محمد عبد القادر، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج 3 ص ص 622-623.

3 مجموعة من الأساتذة، دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت، دط، دت، م 12، ص 12.

أسلوب من فهم كل ذكي، صنفت هذا، وضمنت لمن أتقنه أن تفتح عليه جميع المطالب العلمية،
وسمته مفتاح العلوم»¹.

وأما سبب تسمية الكتاب بمفتاح العلوم؛ فيعبد لاعتقاده أن كل من أتقن قراءة وفهم
كتابه هذا ستفتح أمامه جميع المطالب العلمية، التي كان يطلبها وينشدها من قبل؛ فهو بمثابة
المفتاح الذي يفتح له الأبواب، ويسر له الولوج إليها.

وبذلك كان مفتاح العلوم غرة مصنفات السكاكي؛ فقد قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية
تحدث في قسمه الأول منها في علم الصرف وما يتعلق به، وأما القسم الثاني فخصصه لعلم النحو.

وأما القسم الثالث فجعله لعلمي المعاني والبيان، وختمه بملحق خاص بالفصاحة والبلاغة
ودراسة المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، ورأى أن علم المعاني لا بد لفهمه من الاستعانة بأخذ
والاستدلال، أو ما يعرف بعلم المنطق؛ ففتح له مبحثاً مستقلاً، كما وجد أن من يتدرب على
المعاني والبيان يحتاج إلى الوقوف على علمي العروض والقوافي؛ فأفرد لهما المبحث الأخير من
الكتاب.²

ولكنه لم يقصد إلى تأليف كتاب في البلاغة المفهوم المتداول المعروف. وهذا ما يستفاد
من عنوان الكتاب "مفتاح العلوم" فهو ليس مفتاحاً لكل العلوم وإنما المقصود هنا "علم الأدب".
هذا المصطلح الذي أطلقه السكاكي، يشمل عدة أنواع من العلوم الأدبية من علمي الصرف
والنحو، ثم تتوسع دائرتها لتشمل علمي المعاني والبيان، وما يقتضيانه، أو يطلبانه من مباحث
الاستدلال والشعر كما سيتضح من كلامه³ حيث يقول: «... وقد ضمننت كتابي هذا من أنواع

1. السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 7

2 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 287

3 محمد العمري، البلاغة العربية أصولها امتدادها، أفريقيا الشرق، انوار البيضاء، دط، 1999، ص ص 279-280

الأدب دون نوع اللغة ما رأته لا بد منه، وهي عدة أنواع متآخذة فأودعته علم الصرف بتمامه... وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان».¹

فقد حاول السكاكي التأسيس لنظرية تجمع هذه العلوم، والتي استثني منها علم اللغة انطلاقاً من تصور علاقة جدلية بين النحو والصرف والاستدلال من جهة، والبلاغة من جهة أخرى. وقد رأى البعض هذا التأسيس تصوراً مبكراً لما يسمى حالياً علم النص، كما رأوا أنّ هناك شبهة قويا بين مفهوم الأدب عند السكاكي ومفهوم الثقافة السائد اليوم.²

فعلم الأدب يلتقي عند البلاغة وهي تعبر عنه، وعلم الأدب يشمل العلوم السالفة الذكر أي المنطق والنحو والعروض والبلاغة بمعناها الخاص، وهو ما يوضحه المخطط الآتي.³

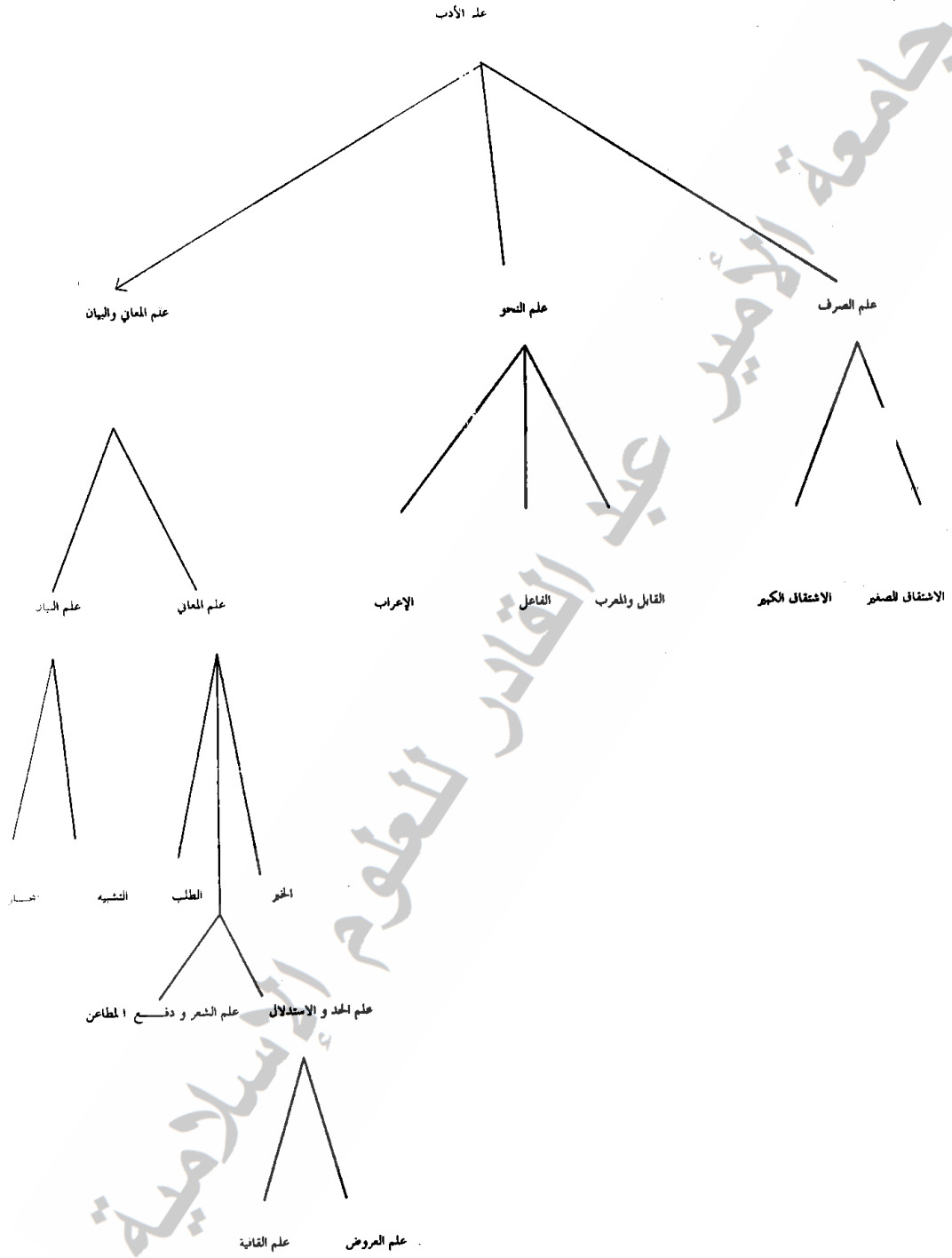
القائد للعلوم الإسلامية

1 السكاكي، مفتاح العلوم مصدر سابق، ص 05 .

2 محمد العمري، البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 481.

3 عمر أوكان، اللغة والخطاب، أفريقيا الشرق. الدار البيضاء، المغرب، دط، 2001، ص 116 .

مخطط توضيحي لعلوم الأدب عند السكاكي



وإذا كانت إفادة السكاكي من مؤلفات الجرجاني والرازي لا تنكر؛ فإن عمله هذا لم يقتصر على ما هو موجود في كتبهم؛ بل استدرك ما فات عبد القاهر وتمم ما بدأه الرجل من تمييز الأنواع الملتبسة، وتقرير القواعد التي جعلت من البلاغة علماً ثابتاً الأصول، بعد ترتيبه للمسائل وجعلها أقرب إلى الدقة والإحكام¹.

وإذا كان شفيح السيد يرى أن عمل السكاكي قد نحا بالبلاغة نحو الجمود والتحجر. حيث يقول في كتابه البحث البلاغي عند العرب: « كان لمنهج السكاكي وتلاميذه أكبر الأثر في توقف الدراسات البلاغية السابقة ذات المنهج التحليلي لإمعان ذلك المنهج في التعقيد والتقنين². »

فإن عمر أو كان قد رأى عمل السكاكي عملاً رائداً حيث يقول: « فإننا من جهتنا نعتبر عمل السكاكي عملاً رائداً في تاريخ البلاغة العربية، خصوصاً من خلال اهتمامه بالجانب التداولي للغة الأدبية، والذي ساعده على إدراكه هو الدمج بين البلاغة والمنطق والصرف والنحو والعروض واللغة، مما أدى إلى إنتاج بلاغة عامة سماها أدباً، وهي بلاغة تداولية في أسسها، بعد رجوعه إلى أصول البلاغة العربية واستخرج وأفاد من تجارب لعلماء السابقين والعصور السالفة نتائج صحيحة، دون أن يسمح للهوى بالتدخل فيها أو الخروج عنها³. »

لقد حاول السكاكي أن يبدأ من حيث انتهى الجرجاني، فكان مشغولاً بالصياغة العلمية المنسجمة لعمله... إذ كان الجرجاني بارعاً في تحويل النحوي والمنطقي والعقائدي والكلامي إلى صياغة بلاغية تطرح سؤالاً جوهرياً، وهو: كيف يمكن أن نجعل بعض الكلام أحسن من بعض؟ فنتج عنه جواباً ذا عصارة تشتم منها رائحة تلك المتاعل، وتختفي مادتها بقي منظر إشكالي، فحاول السكاكي أن يكشف ذلك المنظر، فنبز بالمدرسية والجمود ومجافاة الذوق الأدبي⁴.

1 نعيم زرزور، مقدمة كتاب مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 177 - د.

2 شفيح السيد، البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، مدينة نصر، مصر، ط2، 1996، ص 177.

3 عمر أو كان اللغة والخطاب، مرجع سابق، ص 116.

4 محمد العمري، البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 358.

ولكن هذا الانتقاد لا يجعلنا نتسرع في إصدار أحكام قد تغطى حق الرجل حقه وتقلل من قيمته؛ لأن بعض المؤلفين من أمثال محمد العمري، ومحمد عبد المطلب، وعمر أوكان، وجعفر دك الباب قد أعجبوا بعمل السكاكي، واعتبروا قراءته للبلاغة العربية قراءة خاصة فريدة من نوعها، هذه القراءة التي صنفت البلاغة إلى مباحث؛ تتمثل في المعاني والبيان والبديع، وقد ثبت هذا التقويم للرجل، فاستقر من خلال الشروح القوية التي تناولت الجزء البلاغي من كتابه مفتاح العلوم، خاصة "الإيضاح" في علوم البلاغة للقرظيني، الذي أحكم لقراءة البلاغية للسكاكي بالرجوع به إلى أصوله، إلى ما كتبه عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" ر "أسرار البلاغة"، وقد استطاع أن ينفذ من خلال هاته الكتابات البلاغية السابقة، إلى عمل ملخص دقيق لما نشره أصحابها من آراء، وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار¹.

وبذلك تكون البلاغة قد أخذت صورتها النهائية على يد السكاكي، ومن جاء بعده من العلماء²، الذين انبهروا بكتابه يشرحونه ويلخصونه، وهذا ما أجمع عليه أغلب الباحثين والدارسين.³

وفي ذلك يقول أحمد جمال العمري في كتابه المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني: « وهكذا أصبح المفتاح والتلخيص هما دستور التأليف البلاغي، من ذلك الحين إلى اليوم».⁴

أما سعد سليمان حمودة فيرى أن التأليف البلاغي مر بمراحل، كان آخرها مرحلة النضج البلاغي. يعلق حول هذا فيقول: « تلك هي الأدوار والمراحل التي اجتازها التأليف البلاغي، حتى استوت البلاغة علما ناضجا، له أصوله وأركانه وموضوعاته الخاصة، ومعلوم أن هذه

1 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 288

2 مثل القرظيني وسعد الدين التفتازاني .

3 منير سلطان، بلاغة الكلمة والجمل والجمل، منشأة المعارف، الإسكندرية ط 3، 1996، ص 205.

4 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي، القاهرة دط، ص 351.

الصورة الكاملة للبلاغة لم تنهيا لها إلا في القرن 7 هـ، حين وضع "السكاكي أبو يعقوب يوسف" المتوفى سنة 626 هـ كتاب مفتاح العلوم .¹

كما أن السكاكي لم يغفل قضية إعجاز القرآن الكريم، فقد أدلى فيها بدلوه وارتضى الوجه الصحيح الذي ارتضاه أسلافه، فقد خلف وراءه ماضياً عامراً بالجهاد المتواصل في دروب المعرفة، وكنوزاً قيمة جليلة في تاريخ البلاغة العربية. وإعجاز القرآن الكريم. فهو يقرر بعد دراسته لحصيلة فكر السابقين أن القرآن الكريم معجز بالنظم، كما قال عبد القاهر، والإعجاز في نظره لا يدرك إلا بالذوق، وطول خدمة علم البلاغة وممارسة الكلام البليغ.²

كما تتضح أهمية الكتاب في احتوائه مظاهر إبداعية، تَمَّ على ثقافة مؤلفه، ومن المظاهر الإبداعية التي شهد له بها الباحثون والدارسون. براءته في نقله لمباحث الالتفات من البديع إلى المعاني.

كما نجد "محمد عبد المطلب" يعجب بكيفية ربط السكاكي بين المبدع والأسلوب فيقول: «وإنما أوردت تحليل السكاكي بتفصيلاته لأبيات امرئ القيس؛³ لكي يتبين من خلالها قدرة الرجل على الربط بين الأسلوب ومبدعه، من خلال رصد الطاقات التعبيرية.⁴

مما سبق نلخص أن أهمية الكتاب تتضح في عدة جوانب: فتبدو الجوانب البلاغية في قدرته على التوصل إلى ربط التشبيه فنياً بنتائج الدلائل، وإلى تمكنه من تحويل الأدوات البديعية إلى وسائل منتجة للمعنى.⁵

1 سعد سليمان حمودة، البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1996، ص 280.

2 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص 328.

3 تطاول ليلك بالأمم
وبات وباتت له ليلة
ونام الخلي ولم ترقد
كأيلة ذي العائر الأرمم
وذلك من نبا جامعي
وخبرته عن لبي الأسود

للإطلاع على الأبيات ينظر: لمرؤ القيس، للديوان، ت: حنا الفلخوري، دار الهلال، بيروت، ط1، 1989، ص 240.

4 محمد عبد المطلب البلاغة الأسلوبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د ط، 1984، ص 206.

5 محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، مرجع سابق ص 14.

أما الجوانب اللغوية فتبدو في استطاعته تطوير المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي؛
وذلك بكشف خصائص النظام اللغوي للعربية.¹

أما الجوانب الإعجازية فتتجلى في اهتدائه إلى الطريقة الصحيحة، بعد إتباعه أصحاب عبد
القاهر من القول بالنظم، ثم نكّب عن هذه الطريقة ورفض القول بها، ليعود إليها بعد إبطال ما
ذكره معللوا الإعجاز من الأوجه وجها وجها، ثم يتبع عبد القاهر فيما ذهب إليه وبهذا يكون قد
أهتدى إلى الطريقة الصحيحة المعقولة في القدرة على فهم الإعجاز دون تعليله بقواعد جافة تناقض
بعضها بعضا.²

أما الجوانب الأسلوبية فتتجلى في اختراعه الأسلوب الحكيم، وقدرته على تركيب الجمل
وربطها بمدلولاتها واكتشاف العلاقة الباطنة بين الدال والمدلول، وما يعرف بالمرجع ودفعه إلى
تصوير يقوم على التأويل؛ بسبب التصارع الداخلي بين قدرة الأداء وقوة الكلمات.³

ثالثا- مكانة مفتاح العلوم بين المصنفات الأخرى:

لقد حظي كتاب مفتاح العلوم باهتمام بالغ من قبل العلماء والدارسين؛ نظرا للمكانة التي
احتلها بين سائر المصنفات الأخرى؛ فقد نال القسم الخاص بالبلاغة من المفتاح الذي ألفه
السكاكي شهرة فائقة لدى رجال البلاغة بعده، إذ أولوه عناية خاصة إلى الحد الذي جعلهم
ينسون معه أنفسهم، وينكرون معه ملكاتهم الشخصية لمدة خمسة قرون متتالية، بدءاً من أوائل
القرن السابع الهجري، و كأنه لم يولف في البلاغة غيره⁴؛ حيث يثني العلامة "القزويني" على القسم
الثالث من كتاب مفتاح العلوم فيقول: « كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل

1 جعفر دك الباب، نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي، حوليات جامعة الجزائر، 1993،
ص 204 .

2 نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1890، ص 107 .

3 رجاء عيد، البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، 1993، ص 215 .

4 عبد العزيز عتيق تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت، ص 278 .

العلامة أبرد سرب السكاكي أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛ لكونه أحسنها ترتيباً وأكثرها للأصول جمعاً...»¹.

فقد استأثر باهتمام البلاغين، وعلى سبيل المثال لا الحصر أذكر بعض الشروح والتلخيصات التي عنيت به؛ فممن عنوا بشرحه قطب الدين الشيرازي (ت710هـ) ومحمد بن مظفر الخليلي (ت745هـ)، والسيد الشريف الجرجاني (ت716هـ)، وابن كمال باشا (940هـ) وكذلك نجد بدر الدين بن مالك (ت268هـ)، وعبد الرحمن الشيرازي (ت756هـ).²

ويبدو "القزويني" أكثرهم اهتماماً به؛ فقد اتخذ مصدرها هاماً، إذ أنه أحصى موضوعات علم المعاني كما وردت عند السكاكي، حتى عدّه أنظم كتاب صنف فيقول: «... وكان أعظم ما صنف من الكتب المشهورة نفعاً...»³.

وإذا كان كتابا عبد القاهر، و الزمخشري يعدّان من المصادر الأساسية التي اعتمدها السكاكي فإن كتاب "مفتاح العلوم" يعد تلخيصاً ما جاء في كتبهما، وفي كتب غيرهما؛ فاستطاع بذلك أن يتوصل إلى عمل دقيق ملخص؛ جامعاً بذلك الآراء البلاغية المنشورة هنا وهناك، كما أضاف لها الكثير من أفكاره.

1 القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1997، ص1، ص5.

2 عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربية، مرجع سابق، ص272.

3 القزويني، تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص2.

وقد سبق إلى هذا العمل من قبل الفخر الرازي¹، إلا أن تلخيصه كان أكثر دقة وشمولاً وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف: «... وكان تمتدته في النهوض بذلك تلخيص الفخر الرازي، وكأنما كان عقله أكثر دقة وضبطاً للمسائل»².

ولعل هذا ما جعله يحظى بمكانة لم يحظ بها كتاب غيره في تاريخ البلاغة العربية؛ إذ اهتم به العلماء وأقبلوا عليه يشرحونه.

وهذا ما أكده أحمد جمال العمري قائلاً: «حظي كتاب المفتاح للسكاكي بما لم يحظ به كتاب قبله في تاريخ البلاغة من اهتمام العلماء وإقبالهم؛ حيث عكفوا عليه يشرحونه ويلخصونه وينظمونه...»³، ويضيف قائلاً: «استحوذ كتاب المفتاح على اهتمام البلاغيين ما لم يستحوذ عليه كتابا عبد القاهر الجرجاني وغيرها من الكتب...»⁴ حتى كانت جميع المؤلفات البلاغية التي جاءت بعده عالية عليه، وهكذا أصبح المفتاح والتلخيص دستوراً للتأليف البلاغي منذ ذلك الحين.

وكل الكتب التي ألفت بعد هذين الكتابين تزيد امتداد لهما بشكل أو بآخر؛ وتلخيصاً لهما أو نسخاً على منوالهما، وصدوراً عن أسلوبهما في البحث البلاغي... وقد ظلّ هذا المنهج إسطاراً عاماً تدرس في ضوئه البلاغة العربية منتهجة في ذلك، فخرج مدرسة السكاكي نفسها سواء على المستوى العام، أو في طريقة تناول...⁵

1 أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي، الملقب بفخر الدين ولد سنة 544 هـ، وقيل سنة 543 هـ وتوفي سنة 606 هـ، من أشهر مصنفاته: الإيجاز في دراية الإعجاز. انظر: ابن خلكان وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط 1977، 7، مج 4، ص 248.

2 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق ص 88

3 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية، مرجع سابق، ص 347.

4 م ن ص 347.

5 م ن ص 351، وانظر عبد الرحمان ابن خلدون المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة بيروت، دط 1982 ص 1066-1067.

كما اهتم به النقاد والدارسون المعاصرون اهتماما واضحا تجلّى في بعض الدراسات أدر منهم "أحمد مطلوب"، الذي خصّه بكتاب كامل درس فيه واقع البلاغة عنده، كما أفرد له شوقي ضيف مبحثا من كتابه "البلاغة تطور وتاريخ" درس فيه كيفية تقسيم السكاكي لعلم البلاغة، وأهم التعريفات التي أوردها، وأهم التقسيمات التي وضعها، والمتصفح لجميع كتب تاريخ البلاغة يجدها تشير إلى هذا المؤلف أو تحلله تحليلا دقيقا، إلا إذا اختصت بمرحلة معينة من التأليف البلاغي.

بل إنَّ البعض مثل "عمر أوكان" و"محمد عبد المطلب" جعل عمل السكاكي عملا رائدا مرموقا في تاريخ البلاغة العربية؛ فمشروع السكاكي ثري جدا ولكنه مسخ على يد القزويني، الذي قام بتلخيص المفتاح وهذا شبيه بأعمال دومارسي وفونتاني ولامي التي اختزلت البلاغة الغربية في نظرية الوجوه والزخارف، ولم يكتب لها أن تحيا من جديد إلا مع الدراسات الأولى للبلاغة الغربية؛ بفضل أعمال ريتشاردز "فلسفة البلاغة" و"برلمان" "البلاغة الجديدة" و"رولان بارت" "البلاغة القديمة"، ولكن هذا لا يعني أن عملية التلخيص هي التي اختزلت البلاغة العربية؛ لأنه لو كان كذلك لكانت محتزلة مع فخر الدين الرازي الذي اختصر "الدلائل" و"الأسرار"؛ وإنما الاختزال كامن في إهمال جوانب أخرى أغفل القزويني تلخيصها، فقد اهتم بإنتاج بلاغة مدرسية تنالمية تجلت في مركزية التلخيص، حيث انصببت الدراسات عليه وأهملت ما سواه إما شرحا - تلاخيص التلخيص مثل لطيف المعاني وتحمّة المعاني والمسالك - أو نظما مثل الألفية الوردية، الألفية في المعاني والبيان أو شرحا لهذه النظم.¹

1 عمر أوكان، اللغة والخطاب، مرجع سابق، ص 116-117.

الفصل الأول: مصادر السكاكي:

❖ مصادرہ فی علمی الصرف والنحو.

أ- مصادرہ فی علم الصرف.

ب- مصادرہ فی علم النحو

❖ مصادرہ فی علوم البلاغة.

❖ مصادرہ فی علمی الحد والاستدلال.

❖ مصادرہ فی علم العروض.

أشرت أننا إلى أن كتاب مفتاح العلوم قد جرى جملة من العلوم التي عدها السكاكي متكاملة، و متممة لبعضها البعض إذ يقول: « وقد دسمت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيت له لابد منه وهي عدة أنواع متأخذة؛ فأوردته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عن القناع، وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم و باب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهم»¹.

هذا التنوع في المحتوى يقودني للحديث عن تنوع و ثراء مصادر السكاكي فقد أفاد من أمهات الكتب التي أصلت لعلوم العربية، وشكلت -بجزر الزاوية في تأسيسها.

فقد استقى معارفه من مصادرها الأصلية التي لا يمكن لأي دارس أن يستغني عنها؛ لثرائها المعرفي وغزارة علمها.

ولا ريب أن هناك مدارس متعددة أسهمت في صنع علوم العربية، ولم تكن هذه المدارس متضاربة بقدر ما كانت متنافرة. ولم يكن هذا التنافر ليغني السكاكي من الإفادة منها جميعا، فقد كانت مصادره ثرية ومتنوعة، ولهذا ارتأيت تقسيمها بحسب العلوم التي حوّاها، الكتاب إلى ما يأتي:-

أولا- مصادره في علمي الصرف والنحو:

أ - مصادره في علم الصرف:

يعرف السكاكي علم الصرف بأنه تتبع اعتبارات الواضع من جهة المناسبات والأقيسة² وقد أفاد السكاكي في هذا العلم من أئمة النحو والصرف المشهورين، وقد أشار إلى هؤلاء صراحة، وفي غير موضع وأذكر بعض الأمثلة الشاهدة على ذلك، فقد أخذ مثلا عن مؤسس النحو

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 6

2 م ن، ص 10

سيبويه¹ حيث يقول: «ر اسم المفعول في الثلاثي انثرد يأتي عن مفعول كمضروب إلا أن الأجوف فإنه يعمل لما عرفت فيلتنقي ساكنان فيحذف. الزائد منهما سيبويه رحمه الله ولا يضع غير ذلك في الواوي فمقول عنده مفعل بالضم، وفي اليائي يدل من الضمة كسرة ليسلم فمبيع عنده مفعل بالكسر»².

كما أفاد السكاكي من سيبويه في باب النسبة حيث يقول السكاكي: «وأما سيبويه فيقول في فعولة فعلى، فيفرق»³، وكذلك حين تكلم عن إجراء الوقف على الكلم فقال، «... ومثال الأمر في فعلى للجواز لك أن تسكن، وأن تلهق الهاء وتُحذف التنوين، إذا لم يكن ما قبله مفتوحاً نحو جاءني زيد، ومررت بزيد، وكذا قاض عند سيبويه وهو الأكثر»⁴.

فهذه بعض آراء سيبويه أوردها السكاكي في معرض حديثه عن عدة مسائل صرفية ولم تكن آراء سيبويه الوحيدة عنده؛ فقد اعتمد في العلم نفسه على آراء الأخفش⁵ حيث ذكرها في عدة مسائل صرفية مثل الثلاثي المجرد من الأسماء فيقول: «وأما الرباعي المجرد منها فهيئاته المتفسق عليها خمس، لعدم احتمالهن سواهن من القدح في انخراطها في سلكهن وأبعدهن عن ذلك الاحتمال يعد مكشوفاً، وهي: جعفر وزبرج وجرشع وقلقع وحبجر، وأبو الحسن الأخفش أثبت سادسة وهي جحذب (بضم الجيم)، وسكون الحاء وفتح الدال، وهي عندي من القبول بمحل»⁶.

1 أبو بشر عمرو بن عثمان أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، توفي سنة 180هـ وقيل سنة 177هـ أنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق م 3، ص 463 - 464.

2 السكاكي، مفتاح العلوم مصدر سابق، ص 50.

3 م ن، ص 63.

4 م ن، ص 71.

5 أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي، أخذ النحو عن سيبويه، توفي سنة 211هـ وقيل سنة 215هـ، من مؤلفاته تفسير معاني القرآن، وكتاب المقاييس في النحو، الاشتقاق، العبر، القواني، معاني الشعر، للاطلاع على ترجمته أنظر.

القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم در الفكر العربي، القاهرة، ط 1، ج 2، ص 37-42.

6 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 34-35.

فقد أورد رأيه ولم يخف اطمئنانه له وقبوله ربه، وهذا يوحي بمكانة الأخفش عنده.

كما نجد اسم الأخفش يتردد عنده في اسم الافعال بعد ذكره رأي سيئويه فيه فيقول: «وأبو الحسن يحذف الأصل ويبدل من الضمة كسرة»¹.

كما أفاد السكاكي من مجهودات الخليل بن أحمد² ومن بين المواضع التي أفاد السكاكي فيها منه موضوع الاشتقاق، حيث يقول الخليل: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: دق، شد، دشن، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، صقر، رضب، ريض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها وهي أربعة وعشرين وجهاً يكتب مستعملها ويلغى مهملاً»³.

وهو ما ذهب إليه السكاكي ولكن دون إعطاء أمثلة يشير، مما يشير إلى تأثيره بالخليل في ما يتعلق بصياغة القواعد لكن دون التأثير به في الاستشهاد والتحليل.

فالخليل يعتمد إلى التعمق في المسائل، أما السكاكي فيكتفي باختصارها، ومن أمثلة ذلك قوله: «وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت مثل الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرين للأربعة، والمائة للخمسة، سمي الاشتقاق الكبير»⁴.

1 م ن، ص 50 .

2 الخليل بن أحمد بن عبد الرحمان أبو عبد الرحمان الفراهيدي الأزدي، ولد سنة 100هـ وتوفي سنة 175هـ نحو لغوي وعروضي - واضع علم العروض - صاحب كتاب العروض للاطلاع على ترجمته ينظر: القفطي، انباه الرزان، مصدر سابق ج 1، ص 376-381 .

3 الخليل بن أحمد بن عبد الرحمان، كتاب العين تحقيق، مهدي المتزومي، إبراهيم السمراي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، دط 1988 ج 1، ص 59.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 15 .

بل إننا نجده يتبنى آراءه صراحة، وبخاصة في معرض حديثه عن مسألة في الإعلال، حيث يقول: «.. ونحن عليه، وفي تقوال، و تسيار، وتبيان، وتقويم، وتعيين، و معوان، ومشياط ومخياط، أيضا: ... فبابه منقوص عن مفعال، هو مذهب الخليل، ونحن عليه»¹.

وتردد ذكر السكاكي ليونس² دون أن يتبنى آراءه صراحة، إذ يقول في معرض حديثه عن النسبة: « وفي نحو ضبية، وقنية، ودمية، وكذا في بنات الواو، لما التزمه يونس رحمه الله»³.

وكذا قوله في الموضع نفسه: « ويونس رحمه الله يقول: ابني وأختي، فلا ينتظم تائها في سلك تاء التأنيث»⁴.

كما أخذ في مجال الصرف عن المبرد⁵، ويتجلى ذلك من خلال ذكره له وآراءه في عدة مواضع، من بينها مواضع الأصلة حيث يقول: « وأما الهاء فقد كان أبو العباس المبرد رحمه الله يخرجها عن الحروف الزوائد، ولولا أني في قيد الاختصار لنصرت قوله على ما أورده ابن جني - رحمه الله - »⁶.

وأورد اسمه لما تحدث عن النسبة فقال: « وقالوا في تحية تحوي، وان يقال فعولي في فعول، و فعولة منه كعدوي عند أبي العباس المبرد رحمه الله »⁷

1 السابق، ص، 40 .

2 أبو عبد الرحمان يونس بن حبيب ولد سنة 90هـ وتوفي سنة 182 هـ . من مؤلفاته: معاني القرآن، اللغات، الأمثال .

للإطلاع على ترجمته انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، م 7 ص 244-245 القفطي، انباه الرواة، ج 4، ص 74 .

3 السكاكي ، مفتاح العلوم، مصدر، سابق، ص، 64.

4 م ن، ص 64.

5 محمد بن يزيد عبد الأكبر بن عميرة، ولد سنة 210 هـ :توفي سنة 285هـ، من مؤلفاته:الكامل،المقتضى. انظر

القفطي، انباه الرواة، ج3، ص، 241 - 251 .

6 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص، 26.

7 م ن ص 63 .

ومن بين الذين أخذ عنهم السكاكي نذكر عالم اللغة الشهير أبو الفتح عثمان ابن جني الذين أفاد منه في عدة موضوعات منها باب الاشتقاق ، لاسيما حين تحدث عن قوانينه حيث يقول السكاكي: «أما القانون الأول فالذي عليه أصحابنا هو الثلاثة فصاعدا إلى خمسة خلافا للكوفيين، أما الثلاثة فلكون البناء عليها أعدل الأبنية لا خفيفا خفيفا ولا ثقيلًا ثقيلًا...»²

فمضمون هذا الكلام نفسه نجده عند ابن جني حين يقول: «إن معنى قول، أين وجدت وكيف وقعت عن تقدم بعض حروفها وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة»³.

كما أفاد منه فيما يتعلق بالاشتقاق الكبير فانتصر على أخذ صياغة التعريف منه وبلورة فكرته دون أن يستشهد بما أورده من أمثلة حيث يقول السكاكي: «وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت، مثل الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم...»⁴.

وهذا ما لخصه ابن جني في قوله: «وجهاً تراكيبها الست مستعملة كلها لم يهمل شيء منها وهي ق، و، ل - ق، ل، و - و، ق، ل - و، ل، ق - ل، ق، و»⁵، فقد اعتمد ابن جني على الشواهد، وهو الأمر الذي أغفله السكاكي، وسوف أستدرك هذا في الفصل اللاحق من هذه المذكرة حين أتعرض لمنهج السكاكي.

- 1 أبو الفتح عثمان بن جني قرأ على الشيخ أبي علي الفارسي، واد قبل 330هـ وتوفي سنة: 392 هـ ينظر ابن خلكان وفيات الأعيان، مصدر سابق: م 3 ص 246-248 .
- 2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ص 16 .
- 3 أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ج 1، ص 5.
- 4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ص 15.
- 5 ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص 5 .

ب- مصادره في علم النحو:

لقد أفاد السكاكي من علماء النحو الذين سبقوه بصورة متفاوتة، إذ أفاد من بعضهم مسائل النحو والصرف، في حين أفاد من غيرهم مسائل النحو فحسب.

فأمّا الذين أفاد منهم في النحو والصرف، أذّن عالم النحو الشهير سيوييه في نواصب الفعل ويتضح هذا في قوله: «والقسم الرابع، وهي الناصبة للفعل أربعة عند سيوييه ومن تابعه»¹. كما أفاد منه حين تعرض لعمل هل فقال: «وعند سيوييه رحمه الله أنّها بمعنى قد في إفادتها معنى الاستفهام لتقدير الهمزة»². واستحسن رأيه فقال: «ويؤنس لقول سيوييه قلة تصرفها في الكلام»³. وكما تكرر ذكره، إفادته من المبرد في توبييح عمل إن فقال: «وإن تأتي نافية بمثلة ما لا، كنحو: إن يقوم زيد، وإن زيد قائم وقد تجوز المبرد رحمه الله إعمالها عمل ليس»⁴.

كما أفاد من الأخفش في قسم النحو على تكرر إفادته منه في الصرف إذ يرد ذكره له في عدة مواضع، منها على سبيل المثال لا الحصر ذكر، لرأيه في عمل الفاء حيث يقول: «والتعقيب في الجزاء لازم على ما تقدم، وفي خير المبتدأ، إذا كان المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط؛ لكونه موصولا أو موصوفا، والصلة أو الصفة جملة فعلية، أو ظرفية غير لازمة و الأخفش - رحمه الله - دون سيوييه - رحمه الله - لا يغير هذا الحكم بدخول أن عليه...»⁵.

كما أورد رأي الأخفش في الفصل الخاص بالحروف، وتحديدًا في ما ينصب، ويرفع، وهذا حين تحدث عن عمل لعل، فقال: «والسادس لعل، وهو لتوقع مرجو، أو مخوف، وقد يشم معنى

1 السكاكي، مفتاح العلوم مصدر سابق، ص، 106 .

2 م ن، ص 119 .

3 م.ن، ص 119 .

4 م ن ص 119 .

5 م ن ص 118 .

التمني، وهما يدخلان على أن، يقال ليت أن زيدا. حاضرا، وكذا عند الأخفش لعل أن زيدا قائم»¹.

كما تكرر اسم ابن جني والخليل عنده حيث نجده يذكر ابن جني ويحيل إلى كتابه وهذا في معرض حديثه عن عدم إضافة المضاف ثانية، أو تقدم المضاف إليه عن المضاف، أو الفصل بينهما بغير الظرف، فقال: «إن شواهد ذلك لا تكثر إلا في الأشعار، ومن أراد تحصيلها فعليه بخصائص ابن جني»².

وأما الخليل فيرد ذكره عنده في معرض حديثه عن عمل التاء، واستعمالها للخطاب وتأنيث الفاعل، والتفريق بين المذكر والمؤنث، وامتناعها عن تأنيث بعض الأسماء فيقول: «وأما قولهم حائض، وطامث، وطالق حال الثبوت فعند الكوفيين أنها غير مشترك فيها بين المذكر والمؤنث، وعند الخليل أنها ليست صفات بل أسماء فيها معنى النسب كتامر ولابن ودارع»³.

كما نجده قد أفاد من يونس، والزجاج⁴ إلا أن إفادته منهما كانت قليلة مقارنة ببقية العلماء.

وهذا حين تعرض لأدوات العطف، وما تفيده هذه الأدوات فقال: «واعلم أن في المعطوف على اسم إن، ولكن، بعد مضي الجملة جواز الرفع، وهي في الصفة أيضا عند الزجاج»⁵، ثم تحدث عن ما يفيد العطف بلا، وحق منصوبه، وهو التنكير دائما وكذلك البناء في

1 السابق، ص 110.

2 م ن، ص 129.

3 م ن، ص 117.

4 أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، من أكابر أهل العربية، أخذ النحو عن المبرد، توفي في حدود 311هـ.

أنظر القفطي، انباه الرواة، مصدر سابق، ج 1 ص 159. ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج 1، ص 49.

5 السكاكي مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 111.

حال عدم الإضافة أو المضارعة، ولذلك اختلف في نحو قوله: ألا جزاه الله خيرا، فحمل التنوين على ضرورة الشعر يونس، وأخرجه الخليل عن الباب بحمله على ألا تروني رجلا¹.

وأما الذين اكتفى بالأخذ عنهم في النحو فقط نجد أبا سعيد السيرافي²، حيث أفاد منه في الفصل الثامن، وتحديدًا لما تحدث عن علة الحروف العاملة وكيفية اختلافها، و في ذلك يقول: « بأن الجارة - من الحروف - تعمل في الأسماء للزومها إياها، وأما العذر عن التعريف وحرف الاستقبال فذلك لشدة احتياج الاسم إلى التعريف، ولامتناع خروجه عن التعريف والتكثير وجرى مجراه حرف الاستقبال³، وينسب هذا الرأي لأبي سعيد السيرافي فيقول: « ومدار كلام أبي سعيد السيرافي رحمه الله في هذا على ما ذكرت⁴».

ووجدناه وكذلك قد أفاد من خلف الأحمر⁵، وعبد القاهر الجرجاني⁶، أما خلف الأحمر فتجلى إفادته منه في باب الظروف، وتحديدًا في الصنف غير الالتزامي من النوع المعنوي فقال: « انه عند سيبويه وعند الأخفش من أصحابنا في مذهبه. في الصفة يتخطى الرفع، وكذا عند خلف الأحمر من الكوفيين في مذهبه في الفاعل والمفعول⁷».

وأما الجرجاني فقد ورد ذكره له حين تحدث عن النواصب والروافع، وتحديدًا الحرفان "ما" و"لا" وعملهما، وإدخال الباء في الخير، إذا نصبوا لتوكيد النفي فقالوا: « ما زيد بقائم دون ما

1 السابق، ص، 111.

2 أبو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي، نبيغ في النحو، توفي سنة 368، من آثاره: شرح كتاب سيبويه، أخبار النحاة، انظر: القفطي، انباه الرواة، ج 1، ص ص 348-349.

3 اسماء، معجم العوم، مصدر سابق، ص 111.

4 م ن، ص 155.

5 خلف الأحمر بن حيان بن محرز، مولى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري من أبناء الصغد. لم تذكر المصادر تاريخ وفاته، للإطلاع على ترجمته ينظر: القفطي، انباه الرواة، مصدر سابق، ج 1 ص 383، و ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 3، ص 297.

6 عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، أبو بكر النحوي، عالم بالنحو والبلاغة، توفي سنة 471 هـ، آثاره لديه مؤلفات عديدة أشهرها دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، الرسالة الشافية، أنظر القفطي، انباه الرواة، ج 2، ص ص 188-189.

7 السكاكي، مفتاح العلوم، ص 134.

بقائم زيد، وكذا دون ما زيد إلا قائم، وهو الأعراف، وإلا فليس إدخال الباء على المرفوع بممتنع،
برواية الإمام عبد القاهر عن سيويه».¹

ثانياً-مصادره في علوم البلاغة:

استقى السكاكي معارفه البلاغية من مصادر كثيرة ومتعددة ومتنوعة، ومن أبرز هاته المصادر كتاب الفخر الرازي² الموسوم "بنهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، وقد أشار إلى هذه المسألة بكرى شيخ أمين في معرض تقديمه لكتاب الفخر الرازي، منها ما نقمته المنهجية والمعرفية، حيث يرى أن مميزاته المنهجية جعلت السكاكي يفيد منه أكثر من غيره من البلاغين، حتى من الجرجاني الذي يرى الكثير من البلاغين القدماء والمحدثين أن كتاب "مفتاح العلوم" يعد تلخيصاً لكتابه، إضافة إلى كشاف الزمخشري وفي هذا يقول: «... وليس بالمستغرب هذا إذا ذكرنا أن السكاكي أفاد من الرازي في ترتيب كتابه أكثر مما أفاد من الجرجاني».³

وإذا تعمقنا في مادة الكتاب، وبخاصة في قسمه الثالث نجد السكاكي يعتمد إلى النقل الحرفي في بعض الأحيان من الرازي. مما يؤكد تأثيره الشديد به، والاطمئنان إلى معارفه البلاغية، ومن أمثلة ذلك نقله عنه تعريف الخبر، حيث يقول الرازي: «و كقول من قال هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات» ونجد الكلام نفسه عند السكاكي إلا أنه يضيف عبارة "ليتها صلحت للتعويل"⁴.

1 السابق، ص، 112.

2 أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي، الملقب بفخر الدين، ولد سنة 544 هـ وقيل سنة 543 هـ. من أشهر مؤلفاته نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، مفاتيح الغيب انظر ابن خلكان وفيات الأعيان مصدر سابق، مج 4، ص 248-252.

3 بكرى شيخ أمين، مقدمة نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1989، ص 47.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص، 164. و الرازي، نهاية الإيجاز، مصدر سابق، ص، 149.

كما أخذ عنه تعريف علم البيان حيث يقول السكاكي: «هو معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، و بالتقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه...»¹.

أما الرازي فيقول: «اعلم أن المقصود من الكلام إفادة المعاني، وهذه الإفادة كما عرفت على وجهين، إفادة لفظية وإفادة معنوية، فأما الإفادة اللفظية فيستحيل تطرق الكمال والتقصان إليها... وأما الإفادة المعنوية فيجري فيها الإيجاز والاختصار، وسائر أنواع المحاسن والمزايا فلاجل أن حاصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلزمه من اللوازم، واللوازم كثيرة، وهي تارة تكون قريبة، وتارة تكون بعيدة لاجرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة كثيرة»².

وهذا ما قصده السكاكي بقوله السابق: إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة؛ فالسكاكي كما نلاحظ أخذ المعنى وأحدث تغيراً طفيفاً في الصياغة، كما سار السكاكي على نهج الرازي في تقسيمه لمراتب البلاغة، إذ جعلها الرازي مراتب كثيرة.

وفي ذلك يقول الرازي: «... ثم للتركيب المفيد مراتب كثيرة، ولها طرفان وأوساط، فالطرف الأعلى هو أن يقع ذلك التركيب بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالا في إفادة ذلك المعنى منه، والطرف الأسفل هو أن يقع على وجهه، لو صار أقل تناسبا منه لخرج عن كونه مفيداً لذلك المعنى، وبين هذين الطرفين مراتب متباينة تكاد تكون غير متناهية»³.

ويتجهج السكاكي في تعريفه البلاغة نهج الرازي ومن قبلهما الرماني في رسالته فقوله: «... البلاغة طقان، أعلا، وأسفل متانان، تانان لا يتراءى له نارهما، سنهما مراتب»⁴، كما يتضح المقصود من قوله لا يتراءى له نارهما.

1 السابق، ص 162 .

2 الرازي، نهاية الإيجاز، مصدر سابق، ص 90-91 .

3 م ن، ص 92.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 415-416.

كما يبدو تأثر السكاكي بالرازي جليا في معرض حديثه عن أغراض التشبيه، إذ جعل كلا من التشبيه عائدا إلى المشبه وإلى المشبه به¹.

ومن الذين أفاد منهم السكاكي في علوم البلاغة جاز الله الزمخشري حيث يعسد إلى الحرفي منه في بعض الأحيان، ومن ذلك استشهاده بالأمثلة نفسها التي استشهاد بها مثل أبيات امرئ القيس في معرض تفسيره لسورة الفاتحة، فأوردتها بعد تفسيره لقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة الآية 4.

حيث يقول الزمخشري: «فإن قلت لما عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلت هذا يسمى الالتفات في علم البيان، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الغيبة إلى التكلم... وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في الأبيات الثلاثة³:

تطاول ليلك بالأمد	ونام الخلي ولم يرقد
وبات وبات له ليلة	كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني	وخبرته عن أبي الأسود ⁴ .

إلا أن السكاكي لم يتعرض لشرح الأبيات؛ وإنما اكتفى بقوله: «فالتفت في الأبيات الثلاثة، وأمثال ما ذكره من أن يضبطها القلم، وهذا النوع قد يختص بمواقعه بلطائف معان فلما

1 السابق، ص 340. و الرازي، نهاية الإيجاز، مصدر سابق، ص 216 .

2 أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، صاحب الكشاف وأساس البلاغة. ولد سنة 467 هـ . يونيو

سنة 538 هـ، ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، مصدر سابق، مج 5، ص 168-173 .

3 أبو القاسم جاز الله محمود الزمخشري، الكشاف، دار الفكر، بيروت، ط1، مج 5، 1977، ص ص 62-63 .

4 امرؤ القيس، الديوان، مصدر سابق، ص 240 .

تتضح إلا لأفراد بلغائهم، أو الحذاق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير.¹ وهذا ربما كان إشارة منه إلى الزمخشري.

كما تبدو إفادة السكاكي من تحليلات الزمخشري واضحة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾ البقرة الآية 16.

فقد أدرك الزمخشري أن التشبيه الموجود في الآية هو تشبيه حالهم، أو لصفاتهم، فحالهم تشبه حال أو صفة الذين استوقدوا نارا، حتى شبه أحد المثليين بصاحبه، فقد أستعير المثل استعارة الأسد للمقدام للحال أو الصفة أو القصة.²

فمن خلال تحليل الزمخشري السابق للآية ندرك أن بها تشبيه تمثيلي، وقد لمح إلى ذلك إلا أنه لم يعلن عنه صراحة حيث يقول: « كأنهم لما شبهت حالهم بحال المستوقد الذي طفئت ناره »³.

في حين تلقى السكاكي قد صرح بذلك إذ أورد الآية في سياق حديثه عن التشبيه التمثيلي، فقال: «إنما التشبيه بين صفة أولئك، وبين صفة هؤلاء»⁴.

وكذلك أفاد منه في تفسيره قوله تعالى ﴿أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين﴾ البقرة 18.

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 200-201.

2 الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج 1، ص 72. والسكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، 347.

3 م ن، ص، 72.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 347.

فقد أورد السكاكي هذه الآية في سياق شرحه للتشبيه التمثيلي فقال: «وأصل النظم: أو كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾ عليه»¹.

كما ذهب الزمخشري إلى التشبيه نفسه إلا أنه لم يعلن عنه صراحة إذ يمكن للقارئ المتخصص فهمه بسهولة فقال: «قد شبه المنافق في التمثيل الأول بالمستوقد نارا وإظهاره الإيمان بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار، فماذا شبه في التمثيل الثاني بالصيب وبالظلمات، وبالرعد والبرق وبالصواعق؟»

قلت لقائل أن يقول شبه دين الإسلام بالصيب؛ لأن القلوب تحيا به حياة الأرض بالمطر، وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق، وما يصيب الكفرة من الأفزع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصواعق المعنى: ﴿أو كمثل ذوي صيب﴾ والمراد: كمثل قوم أخذتهم السماء على هذه الصفة فلقوا منها ما لقوا»².

كما أخذ السكاكي من الزمخشري بعض المصطلحات مثل مصطلح الترشيح حيث يقول الزمخشري في معرض تفسيره لقوله تعالى ﴿فما ربحت تجارتهم﴾ البقرة الآية 15: «قلت هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالحجاز الذروة العليا... وهو من الحجاز المرشح»³.

ومن بين الذين أخذ عنهم السكاكي، وأفاد منهم إمام البلاغة وشيخها عبد القاهر الجرجاني، فقد أفاد منه وهو بصدد تحليل وتوضيح معنى الحجاز اللغوي، الراجع إلى المعنى المفيد فقد أفاد كثيرا من تحليلاته، حتى عمد للنقل الحرفي منه في بعض المواضع، ومن أمثلة ذلك قول الجرجاني:

1 السابق، ص 347.

2 الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج 1، ص 79.

3 م ن، ص 70. وأنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 365.

« ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز عن اللفظ المنقول عن أصله شرطا، وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل، ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول أنه مجاز فيه؛ بسبب بينه وبين الذي يجعله حقيقة فيه، نحو أن اليد تقع للنعمة، وأصلها الجارحة لأجل أن الاعتبارات اللغوية تقع أحوال المخلوقين وعادتهم، وما يقتضيه ظاهر البنية و موضوع الحيلة ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد، ومنها تصل إلى المقصود بها، والموهوبة هي منه، وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة؛ لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطاتها في اليد وبها يكون البطش والأخذ والدفع والمنع والجذب والقطع، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر فضل إخبار عن وجوه القدرة وشيء في مكانها، ولذلك نجدهم لا يريدون باليد شيئا لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة».¹

إنّ هذا التحليل تقريبا نفسه نجده عند السكاكي؛ بل ينقل حرفيا بعض العبارات مثل قوله: «أن تصدر عن اليد، ومنها تصل إلى المقصود بها؛ لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطاتها في اليد، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر فضل إخبار عن وجود القدرة، وتنسب عن مكانها أتم إنباء، ولذلك نجدهم لا يريدون باليد شيئا لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة، ونحو أن تتراد المزايدة بالرواية، وهي في الأصل اسم للبعير الذي يحملها للعلاقة الحاصلة بينها، وبينه بسبب حمله إياها».²

كما نقل عنه الأفعال المتعلقة بأفعال اليد، لكن دون الترتيب نفسه حيث يقول الجرجاني: «... وبها يكون البطش والضرب والقطع والأخذ والدفع والوضع والرفع».³

كما أفاد السكاكي من تعريف الجرجاني للمجاز والحقيقة، فأورده بعد تعريفه هو حيث يقول: «وتحد الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النوع بغير ما ذكرت، يحدون الحقيقة هكذا: كل

1 عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الاسكندارني، م مسعود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989، ص 295. وأنظر السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 365-367.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 365.

3 م ن، ص 365. وأنظر الجرجاني، الأسرار ص 383 وما قبلها.

كلمة أريد بها ما وضعت له في وضع واضح وقوعا لا تستند فيه إلى غيره. ويجدون المجاز هكذا كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضح للملاحظة بين الثاني والأول، فتأمل قولي وقولهم»¹.

كما ينقل كذلك عن الجرجاني وجوه استعمال المجاز العقلي²، لكنه يحنتم فقرته بتعجب منه؛ لأن الجرجاني نقض رأيا وهو إسناد الفعل إلى القادر، وقال السكاكي: بأن هذا الرأي المنقوص غير مسموع لدى السلف.³

كما تابع السكاكي الجرجاني في تحليله للاستعارة غير المفيدة إلا أنه خص بذلك التحليل والتقسيم المجاز اللغوي حيث يقول: «هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فنستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد، بمعونة القرينة مثل أن تستعمل المرسن وهو موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنفا مرسونا استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن كقول العجاج: وفا حما ومرسنا مسرجا

يعني أنفا يبرق كالسراج، ومثل المشفر وهو موضوع للشفة مع قيد أن تكون شفة بعبير استعمال الشفة فتقول: فلان غليظ المشفر في ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير، أو مثل أن تستعمل الحافر وأنه موضوع للرجل، مع قيد أن تكون رجل فرس أو حمار».⁴

أما الجرجاني فيتجلى رأيه في الطرح الآتي حيث يقول: «وموضع هذا الذي لا يفيد نقله حيث يكون نقله اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة، والتفوق في مراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليها؛ لوضعهم للعضو الواحد أسماء كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان نحو وضع الشفة للإنسان والمشفر للبعير والجحفلة للفرس... فإذا استعمل

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 361. وأنظر: الجرجاني م ن، ص ص 266-267.

1 الجرجاني، الأسرار، ص 383. وما قبلها.

2 م ن، ص 365. وأنظر الجرجاني م ن، ص 383 وما قبلها.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 364.

الشاعر شيئاً مهماً في غير الجنس الذي وضع له فقد-استعاره منه و نقله عن أصله و جاز به موضعه كقول العجاج: وفاهما، ومرسنا، مسرجا. يعني أنفا يبرق كالسراج»¹.

فالإفادة من التحليل واضحة حتى أنه استشهد بالشواهد نفسها التي استشهد بها الجرجاني، إلا أنه جعل المجاز اللغوي هو نفسه الاستعارة²، والعلماء يقسمون المجاز اللغوي إلى مجاز مرسل واستعارة³.

كما نجد السكاكي يشيد صراحة بجهود الجرجاني؛ بل يمدحه ويذكر فضله وتقدمه على غيره، وهذا في معرض حديثه عن الاستعارة هل هي مجاز لغوي أم عقلي فيقول: « ومدار ترديد الإمام عبد القاهر قدس الله روحه لهذا النوع بين اللغوي تارة، وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين جزاه الله أفضل الجزاء، فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطائف نظره لا يألو تعليماً وإرشاداً»⁴.

كما نجد السكاكي قد أفاد من الجرجاني في تحليله لقوله تعالى ﴿وقيل يا أرض ابلعي الماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين﴾ هود الآية 44.

فقال الجرجاني مثلاً «... وكيف بالشك في ذلك، معلوم أن مبدأ العظمة أن نوديت الأرض ثم أمرت ثم في أن كان النداء "يا" دون "أي" نحو (يايتها الأرض) وإضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال ابلعي الماء، ثم اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها نداء السماء...»⁵.

1 الجرجاني ، أسرار البلاغة ، مصدر سابق ، ص ص 31-32.

2 السكاكي ، مفتاح العلوم ، مصدر سابق، 362.

3 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ، مرجع سابق، ص 302.

4 السكاكي ، مفتاح العلوم ، مصدر سابق، ص 371 .

5 الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ص 45-46.

وأُنظر إلى السكاكي الذي يقارب مضمون كلامه كلام الجرجاني: « اختار الياء دون سائر أخواتها؛ لكونها أكثر في الاستعمال، وإنها دالة على بعد المنادى الذي يستدعيه مقام إظهار العظمة، وإبداء شأن العزة والجبروت وهو تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون به...»¹.

إن إفادة السكاكي من هؤلاء العلماء لا ينكرها إلا جاحد أو منكر، وهذا باستنطاق مادة الكتاب نفسه، أو بشهادة النقاد، ويكفي إيراد شهادة نعيم زرزور - ضابط حواشي كتاب مفتاح العلوم - الذي أقر اعتماد السكاكي على هؤلاء البلاغين حيث يقول: « ويكفي القول إنهما الأساس الذي أرسى عليه السكاكي قواعد القسم الثالث من كتابه مفتاح العلوم في البلاغة بعد الإفادة من التلخيص الذي وضعه الرازي -606هـ - على كتابي الجرجاني والمسمى نهاية الإيجاز في دراية الأعجاز من البلاغة ودلائل الإعجاز.»²

جدير بالذكر أن السكاكي لم يقتصر في إضافاته البلاغية على ما في كتب الجرجاني والزمخشري أو الرازي بل استدرك ما فاتهم وأضاف، كما أنه أورد ذكره لبعض النحاة، وهذا في القسم الثالث من كتابه أي المتعلق بالبلاغة، ومن هؤلاء الذين ورد ذكره لهم علي بن عيسى الربعي، (328-420هـ-) وهو إمام النحو ببغداد صاحب أبي علي الفارسي، وقد ورد ذكره له في معرض حديثه عن موضع استعمال أيان، وقد قال: بأنها تستعمل في مواضع التفخيم مستشهدا بقوله تعالى «يسأل أيان يوم القيامة» القيامة الآية 6.³ كما أفاد من صديقه "أبو علي الفارسي"، وقد ذكره صراحة، وهذا لما علق على حذف المضاف والمضاف إليه في قول الشاعر:

أسال البحر فانتحي للعسيق

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 419.

2 نعيم زرزور، مقدمة كتاب مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص ج .

3 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 313.

قال: أن أبا علي الفارسي رحمه الله قدر وجود كلام محذوف تقديره أسأل سقيا
سحابة¹.

ثالثا: مصادره في علمي الحد والاستدلال:

لقد أدرك السكاكي الأهمية القصوى التي ينطوي عليها علما الحد والاستدلال في صياغة
الدليل البلاغي، فقرر إضافة قسم خاص بهما، يقول مشيرا وميرزا هذه الإضافة بقوله: «ولما كان
تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من التمسح بهما»².

وقد كان عماده في هذا حسب ما ذكره نعيم زررور: الفلسفة اليونانية التي كان متمكنا
منها حسب ما أورده مترجموه، وإطلاع بسيط على الجزء المخصص لهذين العلمين يكشف لنا
ذلك، فالسكاكي مثلا استعان لشرح أصناف الجمل بمربع أرسطو لتدعيم ما ذهب إليه من
تحليل وشرح.³

فقد أولع بتطبيق أساليب العرب على علوم اليونان، وقد رأى نعيم زررور أن هذا التطبيق
هو العائق الوحيد الذي منع الكتاب من تبوء المكانة الخاصة به؛ فلولاها لكان خيبر
كتاب أخرج للناس.⁴

ولكن لا يمنع هذا من القول أنه اعتمد على آراء بعض الفلاسفة العرب، ومن بين الذين
أعتقد أنه أخذ عنهم أبو حامد الغزالي، وخير مثال يمكن الاستشهاد به تعريف الحد الذي أشار
الغزالي إلى اختلاف الناس فيه إذ يقول: «اختلف الناس في حد الحد فمن يقول: حد الشيء هو
حقيقته وذاته، ومن قائل يقول: حد الشيء هو اللفظ المفسر لمعناه، على وجه يمنع ويجمع»⁵.

1 السابق، ص 348.

2 م ن، ص 6.

3 م ن، ص 454.

4 نعيم زررور: مقدمة كتاب مفتاح العلوم ص و ز.

5 أبو حامد الغزالي، المستصفى في علوم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993، ص 17.

وهذا التعريف قريب جدا من التعريف الذي أورده السكاكي حيث يقول: « الحد عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب متيسرا تعريفاً جامعاً مانعاً ».¹

وكذلك يلاحظ شيها قويا في تعريفهما للاستقراء، حيث يقول السكاكي: « هو انتزاع حكم كلي من جزئيات ».²

وهو التعريف نفسه الموجود عند الغزالي -بالألفاظ نفسها- حيث يقول: « أما الاستقراء فهو عبارة عن تصفح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات ».³

كما يقارب تعريفه للحد التعريف الذي أورده جابر بن حيان الذي يقول: « وأعلم أن الغرض بالحد هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة؛ حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصانا، إذا كان مأخوذاً من الجنس والفصول المحدثه للنوع ما كان من الزيادات، من آثار فصوله المحدثه، ولذلك قيل إن الحد مالا يحتمل الزيادة ولا النقصان، وإن الزيادة فيه نقصان من المحدود والنقصان منه زيادة في المحدود، وذلك ما تقدم ذكره ».⁴

إن عدم إشارة السكاكي إلى العلماء الذين أفاد منهم في علمي الحد والاستدلال راجع - حسب ما أراه - إلى اعتباره هذين العلمين متممين لعلم البلاغة، فالقارئ يكتفي بما هو ضروري منهما.

1 السكاكي، مفتاح العلوم مصدر سابق ص 436 .

2 م ن، ص 504.

3 مجموعة من الفلاسفة، رسائل منطقية في الحد والرسوم للفلاسفة العرب - رسالة ابن حيان - ت: عبد الأمير الاعسم، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1993، ص 32 .

4 السابق، ص 32 و أنظر السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 435.

كما يبدو لي أن ذلك مرده لعدم وجود مدارس فلسفية كثيرة آنذاك تختلف في الرؤى؛ أي أن هناك تقارب في المفاهيم، والمصطلحات الفلسفية.

والمؤكد أن إفادة السكاكي من علوم اليونان واصطلاحاتهم لا تنكر سواء كان ذلك باطلاعه المباشر على التراث اليوناني والفارسي عن طريق اللغة الفارسية، التي تشير المصادر أنه كان يتقنها، ونظم مجموعة من الأشعار بها، أو عن طريق المترجم من هاته العلوم إلى اللغة العربية، شأنه في ذلك شأن العديد من العلماء الذين لم يكونوا يعرفون اللغة اليونانية واطلعوا على هاته العلوم عن طريق الترجمة

رابعاً: مصادره في علم العروض:

اهتدى السكاكي إلى ضرورة إقحام علم العروض والقوافي في مفتاحه، والسبب في ذلك حسبه أن علمي المعاني والبيان موقوفان على ممارسة باب النظم، وباب النثر، ولما خلت المصنفات السابقة منهما أدرجهما ضمن كتابه.

ومما لاشك فيه أن السكاكي عاد إلى مؤسس علم العروض الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أفاد منه في باب الصرف، فضلاً أن لا يفيد منه في علم العروض، وقد أشار إلى ذلك صراحة كما أشار إلى براعة الخليل وسبقه في هذا العلم فقال: «اعلم أن أوزان أشعار العرب بوساطة الاستقراء ترجع عند الخليل بن أحمد -رحمه الله- بحكم المناسبات المعتمدة على وجهها في الضبط والتجنب عن الانتشار إلى خمسة عشر أصلاً، يسميها بحورا»¹. ويشيد به في موضع آخر إذ يقول: «.. فضلاً على الإمام الخليل بن أحمد ذلك البحر الزاخر مخترع هذا النوع..»².

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 519.

2 م ن ص 518.

كما يثني عليه في معرض تعريفه للأفاعيل-حيث يقول: «وعسى أن تهتدي بذلك في أثناء ما يتلى عليك، ولن يقف على لطائف ما اعتبره" الإمام الخليل بن أحمد" قدس الله روحه في هذا النوع إلا ذو طبع سليم»¹.

هو لا يكاد ينسى ذكر الخليل في موضع من المواضع، إذ يستشهد بتعريفاته بين الحين والآخر، بيد أنه لم يعتمد على الخليل وحده؛ وإنما اعتمد كذلك آراء تلميذه الأخفش إذ يورد آراءهما أحيانا مع بعضهما البعض، فيقول مثلا عن مستلزمات الضرب الثالث من ضروب الطويل: «ربانم هذا الضرب الثالث عند الخليل و الأخفش؛ كراة القافية مردفة بالمد»²؛ ويذكر الأخفش منفردا فيقول: «وروى الأخفش ضربا رابعا مفاعل منقولا عن فعولن، وأعلم أن للأخفش روايات في الأعراب والضروب»³.

ويذكر اسم الكسائي في الضرب السادس، من ضروب المديد، بعد ذكره مفهوم هذا الضرب عند الخليل، فيقول: «... وعن الكسائي حمل هذين الضربين، الخامس والسادس على البسيط»⁴، وأشار إلى رواية الفراء في ضروب البسيط، وقال بأنها على خلاف ضروب وأصول الصناعة.⁵

كما أفاد السكاكي في علم العروض من شيخه الحائمي الذي كان يأنس لأرائه، ومن أمثلة ذلك اختيار رأيه والثناء عليه في معرض حديثه عن تعريف الشعر؛ فبعد إيراده عدة تعريفات للشعر أورد تعريف الحائمي فقال «فالشعر إذن هو القول الموزون وزنا عن تعمد وأرى أن شيخنا

1 السابق، ص 520 .

2م، ن ص 529 .

3 م ن، ص 529 .

4 السابق، ص 531 .

5 م ن ص 534 .

الحاتمي ذلك الإمام في أنواع من الغرر الذي لم يسمع بمثله في الأولين، ولن يسمع به في الآخرين كسأه الله حلل الرضوان وأسكنه حلل الروح والريحان كان يرى هذا الرأي»¹.

ومن العلماء الذين أفاد منهم في هذا العلم أبو إسحاق الزجاج فقد أورد اسمه عدة مرات في مواضع مختلفة من بينها حديثه عن تعريف الشعر فقد ذيله برأي أبي إسحاق إذ يقول: «ومذهب الإمام أبي إسحاق الزجاج في الشعر هو أن لا بد من أن يكون الوزن من الأوزان التي عليها أشعار العرب، وإذا فلا يكون شعرا، ولا أدري أحد اتبعه في مذهبه هذا»².

أما في القافية فقد أشار إلى الذين أخذ عنهم في بداية حديثه عنها، بعد أن أورد تعريف الخليل فقال: «بأنها عند الأخفش آخر كلمة في البيت مثل العظبا بكماها، وعند أبي علي قطرب³، وأبي العباس ثعلب⁴ الروي»⁵.

وقد تنوعت إفادة السكاكي في علمي العروض والقافية، فلم يكتف بأراء الخليل الذي يعود له فضل اكتشاف علم العروض ووضع أصوله، و الأخفش تلميذ الخليل الذي أضاف البحر السادس عشر، بل حاول أن يلم بأراء غيرهما، فتنوعت بذلك مصادره، وتنوعت معها طريقة الإفادة منها فهو لم يفد من كتب العروض فقط، وإنما أفاد من كتب اللغويين والنحاة، لأن جل هؤلاء الذين استشهد بأرائهم لم تكن كتبهم متخصصة في هذا العلم، وإنما كانوا يشيرون إلى بعض المسائل في معرض تناولهم لموضوعات علوم اللغة، فحاول السكاكي أن يفيد منهم.

1- تنسيق، ص 517.

2 م ن، ص 517.

3 محمد بن المستنير، بن أحمد، أبو علي المعروف بقطرب، اللغوي البصري، لازم سيبويه، كان من أئمة عصره، مات سنة 206هـ، من مؤلفاته: معاني القراءان غريب الحديث ينظر السيوطي بغية الوعاة ص .

4 أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، أخذ عن ابن الأعرابي الأثرم، وأخذ عنه الأخفش، وجماعة من العلماء، توفي حوالي سنة 291هـ . أنظر القفطي، انباه الرواة، مصدر سابق، ج 1، ص 138. ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج 1 ص 102.

5 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، 568.

هذا التنوع جعلني أعتقد أن السكاكي قد أفاد من علماء آخرين لم يصرح بأسمائهم في ثنايا كتابه، لأن الكثير من علماء اللغة ممن أشار إليهم في قسمي النحو والصرف تعرضوا في مصنفاتهم لبعض المسائل العروضية

بعد هذا العرض لأهم المصادر التي اعتمدها السكاكي في تأليف كتابه، أود أن أشير إلى بعض النتائج التي تم استخلاصها أوجزها في ما يأتي:

- كثرة المصادر التي استقى السكاكي منها معارفه اللغوية والبلاغية، هذه الكثرة تبرز اطلاع الرجل الواسع، وتضلعه في هاته العلوم.

- تنوع وثراء هذه المصادر، حيث أفاد من أمهات الكتب التي أصلت لعلوم اللغة، وكانت مصدرا للعديد من العلماء الذين أتوا قبله وبعده.

- حاول السكاكي أن يفيد من جل المدارس النحوية، إذ لم يصرفه اختلاف مناهج هاته المدارس عن الإفادة منها، وبطريقة تجعل القارئ لا يرى انحيازه إلى مدرسة من المدارس.

تحلي السكاكي بالروح العلمية، وهذا يمكن استخلاصه من ذكره لمن أفاد منهم لاسيما في علمي النحو والصرف، وعدم إنكار فضلهم عليه، كما يمكن استخلاص ذلك من طريقتيه في المناقشة.

الفصل الثاني: منهج السكاكي في كتابه مفتاح العلوم:

- ❖ منهج السكاكي في علم الصرف.
- ❖ منهج السكاكي في علم النحو.
- ❖ منهج السكاكي في علوم البلاغة.
- ❖ منهج السكاكي في علمي الحد والاستدلال.
- ❖ منهج السكاكي في علم العروض.
- ❖ منهج السكاكي في الإعجاز

قسم السكاكي كتابه مفتاح العلوم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول جعله لعلم الصرف، والثاني لعلم النحو، والثالث خصه لعلوم البلاغة ولواحقها، من استدلال وعروض.

وقد أشار إلى ذلك في المقدمة فقال: « وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيت لا بد منه، وهي عدة أنواع متأخدة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنه القناع، وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان علم المعاني بعلمي الحد والبيان لم أريد أن أتسمح بهما، وسين كان الترتيب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم، وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»¹.

وقد سمي السكاكي هذه العلوم التي ذكرها في كتابه "علوم الأدب" باستثناء علم اللغة.

إن المتصفح للكتاب يجد أن له منهجا عاما، أشار إليه مؤلفه في المقدمة، لكن ذلك لم يمنعه من اعتماد مناهج جزئية تلائم طبيعة العلم الذي هو بصدد التعرض إليه، وهذا ما تم مراعاته في هذه المذكرة، فكان هذا الفصل للمنهج الذي سار عليه في كل علم، والفصل الذي يليه للسلمات التي تشترك فيه هذه المناهج الجزئية.

1 | السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ص 6.

منهج السكاكي في علم الصرف:

لم يسر السكاكي على منهج العلماء السابقين في معالجة لموضوعات الصرف، إذ كانوا يتناولونها متداخلة مع موضوعات النحو، فيعالجون موضوعا في النحو، ثم ينتقلون لآخر في الصرف وهكذا.

أما السكاكي فقد فصل موضوعات الصرف عن النحو، وقد أشار إلى هذا أثناء تقديمه للكتاب، فقال: « وما ضمنت جميع ذلك إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التميز المناسب »¹.

فالسكاكي آثر أن لا يعالج مواضيع الصرف أو النحو إلا إذا فصلهما عن بعضهما البعض معتمدا مجموعة من الآليات المنهجية أخصها في ما يأتي:

1 - تقديم الصرف عن النحو:

جرت العادة في بعض المؤلفات أن يبدأ أصحابها بمعالجة مواضيع النحو قبل الصرف لصعوبتها وعدم تمكن النفس منها بسهولة وفي ذلك يقول صاحب كتاب المنطق: « إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويضا صعبا، بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء بعده ليكون الإرتياض في النحو موطئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال »².

إلا أنه يبدو أن السكاكي قد عمل بالأصل وترك الاستثناء؛ فمن أراد أن يتعلم النحو لا بد عليه من تعلم الصرف أولا، وفي ذلك يقول صاحب كتاب المنصف دائما: « فالتصريف إنما هو لمعرفة النفس الخلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتقلبة، الا ترى انك إذا قلت قام بكرا، ورأيت بكرا، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب، لاختلاف العامل،

1 السابق، ص 6 .

2 نقلا عن غانم قدوري الحمد، مناهج التأليف النحوي: مجلة أفاق للثقافة والتراث، جمعية الماجد للثقافة والتراث، ع 44، 1424 هـ - ديسمبر 2003، ص 43 .

- ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حالة المتنقلة».¹

وهذا هو المعنى الذي عناه وقصده السكاكي في تقديمه للكتاب بقوله: « فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير.

ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد، أو فيما هو في حكم المفرد والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه، وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف، لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا لتؤثر ترتبا استحقه طبعاً...»².

فلا بد من دراسة وفهم الكلمة مفردة قبل أن تدخل التأليف، وبما أن الصرف يعني بدراسة الكلمة مفردة فضل السكاكي تقديمه على النحو الذي يعني بدراسة التركيب.

2 - ترتيب موضوعات الصرف حسب نوع الكلمة:

إن قراءة متأنية لمفتاح العلوم في جزئه الصربي تجعلنا ندرك أن مؤلفه قد رتب موضوعات الصرف وفق نوع الكلمة، أي اسم وفعل وحرف، فقبل أن يشرع في بسط موضوعات علم الصرف ذيل مقدمته العامة بالحديث عن معنى الكلمة، وأنواعها، فقال: « وقبل أن نسدفع إلى ضبط الحديث فيما نحن بصددده، وهو الكشف عن معنى الكلمة وأنواعها، وهي اسم وفعل وحرف وإذا ذكرنا هذا فلنشرع في ضبط الفصل الأول ولنشرحه».³

1 السابق، ص 43 .

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ص 8 .

3 م ن، ص ص 8-9 .

وهذا إشارة منه إلى اعتماد هذا المنهج خصوصا حين يقول: « فلنذكر شيئا لا بد منه في ضبط الحديث مما نحن بصدده »¹.

وقبل أن يعرض علينا الموضوعات فضل أن يبدأ بمدخل رآه ضروريا، وهذا بعد تعريفه لعلم الصرف، ويتمثل هذا المدخل في الحروف، ومخارجها وكذلك الاشتقاق بنوعيه الصغير والكبير، وقوانينه، هذه المواضيع يري أنها ضرورية لدارس الصرف، ثم يبدأ مواضعه بالأسماء الثلاثية المجردة، وهيئات المزيد منها، وبعد ذلك ينتقل إلى الأسماء المتصلة بالأفعال، وينتقل بعد ذلك إلى أنواع الاحتراز عن الخطأ.²

من خلال تتبع هاته المواضيع يلاحظ أنه دائما يبدأ بالإسم ويتبعه بالفعل، أو ما يتعلق به ثم انتقل إلى بعض الصفات التي تلازم الحروف، أو تكون مشتركة بين أنواع الكلمة. ومن أشهر الذين ساروا على هذا المنهج الزمخشري في كتابه المفصل.³

3 - تحاشي تفصيل الخلاف الصرفي:

حاول السكاكي أن يتفادى ذكر الخلافات الصرفية - وما أكثرها - وإنما كان يلمح إلى وجودها دون أن يفصل فيها القول، أو يذكر مضمونها، أو أصحابها؛ وإنما يكتفي بذكر صاحب الرأي، أو المذهب الذي اختاره، وهذا يوحي بوجود خلاف صرفي في المسألة، ومن أمثلة ذلك قوله في الفصل الأول المتعلق بهيئات الجرد من الأفعال في معرض تفصيله لأحد الجزئيات: « وكذا دون العور والحول لما نع هنا أيضا، وهو الإخلال بما يجب من ترك الإعلال إتباعا للمصدر (الفعل)، والقول فيه على مذهب الكوفيين واضح ».⁴

1 السابق ص 8 .

2 م ن، ص 10 - 70 .

3 غانم قدوري الحمد، مناهج التأليف النحوي، مرجع سابق، ص 47.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 39 .

وكذلك قوله: « ونحن في باب الإعلال على ما عليه الإمام ابن جني، من تشكين المعتل المستقل حر كته ».¹

فهو لم يذكر الخلاف الصر في المسألتين وأصحابه، وإنما اكتفى بذكر طرف واحد، وهو الرأي الذي اختاره - حسب ما أراه - تجنباً للتطويل - وهذا ما يؤكده قوله في موضع آخر ذكر فيه مضمون الخلاف دون تعمق فقال: « وأما الهاء فقد كان أبو العباس المبرد - رحمه الله - يخرجها عن الحروف الزوائد، ولولا أني في قيد الاختصار لنصرت قوله بالجواب، عما أورد عليه الإمام ابن جني - رحمه الله - في ذلك »،² فبارتة في قيد الاختصار ترك التعارض يعتقد أن هذا القيد هو الذي منعه من الدخول في تفصيل الخلافات.

4 - اعتماد طريقة التعاريف المعجمية:

اتبع السكاكي لمعالجة بعض المواضيع الصرفية نمط المعاجم في عرض موضوعاتها، إذ نجد الموضوع لديه لا يتعدى السطر، أو السطرين، أو الثلاثة، وأورد بعض الأمثلة التوضيحية لدعم ما ذكرته آنفاً، فيعالج مثلاً المبحث المتعلق باسم المكان بقوله: « واسم المكان كاسم الزمان، وقد جاء على مفعلة، قالوا مسبعة ومأسدة، ومذابة، ومحياة، ومفعاة للأرض المستكبرة هذه الأجناس ».³

فهذا كل ما أورده السكاكي في هذا المبحث، وهي طريقة معجمية يستخدمها أصحاب المعاجم لشرح الألفاظ عادة، وأضيف مثلاً آخر ليزداد الأمر وضوحاً، إذ يقول السكاكي عن التفخيم: « وهو أن تكسو الفتحة ضمة فتخرج بين بين، إذا كانت بعدها ألف منقلبة عن الواو، وتميل تلك الألف إلى الأصل كقولك الصلاة الزكاة ».⁴

1 السابق، ص 38 .

2 م ن، ص 26 .

3 م ن، ص 51 .

4 م ن، ص 53 .

ولم يكن هذان المبحثان الصرفيان الوحيدان اللذان اتبع فيهما هذا النمط، بل توجد مباحث أخرى، مثل أفعال التفضيل، واسم الزمان، واسم الآلة.¹

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 السابق ، ص ص 50 - 51.

منهج السكاكي في علم النحو:

استهل السكاكي موضوعات علم النحو بتعريفه، وبعد ذلك شرع في شرح حدود هذا التعريف فقال: «اعلم أن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم»¹، فعلم النحو يعنى بالتركيب، بينما يعنى الصرف بالكلمة المفردة.

وقد صاغ السكاكي عنوان هذا الفصل بأسلوب فلسفي فقال: «القسم الثاني من الكتاب في علم النحو، فيه فصلان: أحدهما أن علم النحو ما هو؟. معلوم أن السؤال، بما يتعلق بأصل الماهية، فطرحة السكاكي في البداية ثم أجاب عنه لاحقاً»². وبعد التعريف بعلم النحو شرع في تفصيل موضوعاته، مستخدماً في ذلك مجموعة من الآليات المنهجية والتي يمكن إيجازها فيما يأتي:

1 - ترتيب موضوعات النحو بحسب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات:

قبل أن يطرق السكاكي مواضيع علم النحو، مهد لهما بفصلين تمهيديين: الفصل الأول خصصه لتعريف علم النحو، والثاني ضبط فيه ما يفترق إليه، وقد ضمنه المنهج الذي اتبعه فيه فقال: «فلنضمنه ثلاثة أبواب، أحدها في القابل؛ وهو المسمى عند أصحابنا معرباً، وثانيها في الفاعل؛ وهو المسمى عاملاً، وثالثها في الأثر وهو المسمى إعراباً»³.

وعليه يكون تقسيم السكاكي لقسم النحو كما يأتي: فصلان تمهيديان، وباب أول تعرض فيه للقابل أو المعرب، وقد اتبع فيه أغلب النحاة، حيث كانوا يبدعون بهذا المبحث فقد عرفه، وأبرز فيه أهم تقسيمات للمبني، وأنواع المعرب، وأسباب الإعراب، ووجوهه.

وفي نهاية هذا الباب أشار صراحة إلى المنهج الذي سيتبعه في الفصل الموالي، وهذا في معرض حديثه عن الوجه الثاني من المعرب حيث يقول: ... الوجه الثاني من وجهي المعرب، من

1 السابق، ص75

2 م ن، ص 75.

3 م ن، ص76.

النوع الاسمي تسعة عشر ضربا ستة في الرفع وأحد عشر في النصب.... منها أصل في ذلك، وهو أن يكون مفعولا، وأنه عندي أربعة أنواع: مفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه والباقية ملحقة به، وهي أن يكون متعديا إليه بوساطة حرف جر، أو أن يكون منصوبا بحرف النداء، أو بالراو بمعنى مع أو بالاستثناء، أو حالا أو خيرا في باب كان، أو اسما في باب إن أو منصوبا بلا لنفي الجنس، أو خيرا لما ولا المشبهتين بليس، واثنان في الجر أحدهما أصل فيه، وهو أن يكون مضافا إليه وثانيهما كالفرع، وهو أن يكون مجرورا بحرف جر...¹

و النوع الفعلي ثلاثة أضرب: مارتفع وانتصب وانجزم لغير العطف، والتأكيد والبدل، وتفصيل القول في هذه الضروب يستلزم تفصيل القول في الفاعل، فلنضمه بابه.²

اتباع السكاكي هذا التقسيم والذي يمكن صياغته كما يأتي: باب المرفوعات، المنصوبات، المجرورات، والمشارك. غير أننا نجد السكاكي لا يلتزم ما ذكره التزاما حرفيا؛ فتارة يؤخر، وأخرى يقدم، إذ أحر الحديث عن المبتدأ والخبر إلى آخر الباب، وهذا بعد حديثه عن المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات؛ لأنها تندرج تحت باب الفاعل المعنوي، ونجد منهج السكاكي قريب من المنهج الذي اتبعه الزمخشري في كتابه المفصل.³

2 - تنوع الشواهد النحوية:

تنوعت الشواهد النحوية عند السكاكي من شعر عربي، وقرآن كريم، حيث نجد هذين العنصرين بكثرة في متنه، ولا تكاد تخلو منهما صفحة من صفحات الكتاب، إضافة إليهما نجد استشهاده بالحديث النبوي على الرغم من أنه يميل كثيرا إلى المدرسة البصرية، إذ يقترن ذكرهم لديه بقوله:

1 السابق ص 84

2 م ن، ص 84.

3 شرف الدين علي الراجحي منهج ابن بعيش في شرح المفصل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2003 ص 40-42.

أصحابنا البصريين، أو يضم نفسه إليهم بقوله: عندنا، ومعلوم أن المدرسة البصرية ترفض الاستشهاد به لما ادعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول الكثير من الأعاجم في الرواية.¹

ولكن استشهاده بالحديث النبوي كان قليلا متارنة بالشواهد الشعرية والقرآنية، ومن أمثلة ذلك استشهاده به في أن "إلا" تستعمل بمعنى غير فتعرب إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه وعليه قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «الناس كلهم موتى إلا العالمون».²

كما استشهد به في أن الميم تستخدم للتعريف فقال: «والميم في لغة أهل اليمن» وعليه قوله - صلى الله عليه وسلم -: «ليس من أمير امصيام في امستفر»³. على لغة أهل اليمن.

وقد نقل نعيم زرزور - ضابط هوامش الكتاب - الحديث بنصه الأصلي في أسفل الصفحة، فقال: الحديث «ليس من البر الصيام في السفر» لأن أهل اليمن يعرفون بالميم بدل اللام.

ومن بين المواضع التي استشهد فيها بالحديث النبوي الأسماء الفاعلة، وهذا حين تحدث عن أفعال التفضيل رأى بأنه يختلف عن اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة الذين يعملون عمل فعلهم، فيرفعون فاعلا، وينصبون مفعولا به، أما أفعال التفضيل فلا ينصب مفعولا به، لأن بناءه من أفعال الطبائع، وقد استشهد في ذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم «مامن أيام أحب إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة» بفتح أحب.⁴

هذه هي مجمل الأحاديث التي استشهد بها السكاكي في قسم الصرف، وهي قليلة مقارنة باستهدادات، غيره من النحاة خصوصا أصحاب المدرسة الكوفية.

1 عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، مرجع سابق، ص 11 .

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 104 .

3 م ن، ص 118 .

4 م ن، ص 125 .

3 - استخدام القياس:

امتازت المدرسة البصرية باتخاذها القياس كمنهج أساسي في الصحة والخطأ، فأصحابها يرجعون دائما إليه لإصدار أحكامهم.¹ بل كان التوسع فيه من أهم ما يفرق بين مدرستي الكوفة والبصرة، فسلكت الأولى مسلك المترخص فيه والأخرى نهجت منهج المتخرج منه،² فالشاهد الذي يصح القياس عليه عند فريق لا يصح القياس عليه عند آخر، وزاحوا بعد ذلك يؤولون، أو يخطئون مالا يتمشى مع قاعدتهم المطردة، ونشأ بمثل هذا الاختلاف: النحو الكوفي والبصري.³ وقد حذا السكاكي حذو المدرسة البصرية؛ كونه شديد الميل إليها.

فقد كان كثيرا الرجوع إلى القياس، حتى أنه كان يذكر استخدامه صراحة، ومن أمثلة ذلك قياسه لأثر الإعراب لما جاء في الشعر العربي فيقول: «فإذا كان آخر المعرب ألفا لم يقبل الرفع والنصب والجر إلا مقدرًا، وإذا كان ياء مكسورا ما قبلها لم يقبل الرفع والجر، إلا مقدرين هذا هو القياس، وقد جاء في الشعر العربي ظاهرين على سبيل الشذوذ».⁴

هذا يعني أنه استخلص القاعدة السابقة من غالبية الشعر العربي؛ أما ما لم يظهر فهو شاذ لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه.

ومن أمثلة ذلك كذلك، استخدامه القياس في كون المضاف إليه جمعا بعد المضاف فقال: «اعلم أن الأعداد من المائة والألف وما يتضاعف منها، تقتضي الأفراد في المضاف إليه من الثلاثة

1 الظاهر حمروني: منهج أبي علي المرزوقي في شرح الشعر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1985، ص 58.
2 جمال بلقاسم: القياس اللغوي عند البصريين، ودوره في تطوير اللغة. الخصائص لابن جني أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، 2005/2004 ص 26 و انظر ذهبية بوريس: حروف المعاني بين البصريين والكوفيين، دراسة دلالية، رسالة دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر 2005 ص 34.
3 حمروش إدريس: العامل النحوي عند النحاة الأوائل حتى ق 5 هـ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تسير النحو، الجزائر، أفريل 2001 ص 38.
4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 137.

إلى العشرة، ثمانيتها الجمع، ونحو ثلاثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس؛ إنما القياس قول من قال ثلاث مئتين للملوك، وفي بها، لكنه متروك للاستعمال»¹.

4 - عدم التعصب للمدارس النحوية:

يمكن القول بأن نحو السكاكي بصري في أغلبه، إذ أنه كان كثير الميل لهم، فهو يشير إليهم بقوله أصحابنا، أو بقوله عند أصحابنا البصريين، إلا أن هذا لم يمنعه من تفضيل آراء الكوفيين في بعض الأحيان وهذه دلالة على عدم تعصب السكاكي لمدرسة معينة على حساب أخرى، ومن أمثلة ذلك تفضيله لما ذهب إليه الكوفيون من التزام الاسم المرفوع على الفاعلية، وإضمار الفعل بعد لولا ولوما إذ يقول: « ولولا ولوما يكونان لامتناع الثاني لوجود الأول فيما مضى، ويلتزم بعدها الاسم مرفوعاً، إما على الابتداء عند أكثر أصحابنا والخير محذوف، وإما على الفاعلية والفعل مضمّر عند الكوفيين وابن الأنباري منا وهو المختار عندي»².

ومن أمثلة ذلك كذلك تفضيله لرأي الكوفيين في إظهار العامل المعنوي إذا وقع الفعل المضارع موقع الاسم إذ يقول: «...أما الكوفيون فإنهم يظهرون، - أي العامل المعنوي- في نحو أكرمني، وأكرمت عمل الأول، ويقولون أكرمني وأكرمت، أو أكرمه زيد، وكذا إذا قدمت، وأخرت يقولون أكرمت وأكرمني زيد وعلى هذا فقس»³.

وخلاصة القول أنه لا يمكن أن نجد منهجاً مضبوطاً دقيقاً عند النحاة القدامى، بل يمكن أن نجد منهجاً خاصاً بكل نحوي يندرج في إطار منهج عام صنّفه النقاد بحسب العامل الزمني، ويعرف هذا المنهج بالمنهج التقليدي ويتنازل الأسماء ثم الأفعال فالحروف ويتفرع من رؤوس المتسرعات

1 السابق، ص 131 .

2 م ن، ص 123 .

3 م ن، ص 136 .

فلاسم يمكن أن تقسمه إلى مذكر ومؤنث، ونكرة ومعرفة، وهته بدورها تسوقنا إلى الحديث عن الضمير والعلم واسم الإشارة... وهكذا.¹

وقد تتداخل مجموعة من المناهج عند مؤلف واحد كأن يتحدث مثلا عن الاسم، ونواصبه من الحروف، أو عن العامل ومعموله، حتى يستكمل فروع الموضوعات، والمؤثرات فيها.

لكن هذا لا يمنع من وجود اجتهادات منهجية كما وجدناها عند السكاكي وهي دون شك موجودة عند غيره من العلماء.

1 أحمد ماهر البقري، النحو العربي شواهده مقدماته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط، 1988، ص 39 .

منهج السكاكي في علوم البلاغة:

خصص السكاكي القسم الثالث من كتابه "مفتاح العلوم" لعلمي المعاني والبيان، وألحق بهما نظرات في الفصاحة والبلاغة، ودراسة المحسنات البديعية اللفظية، ووجد أن علم المعاني يحتاج من ينظر فيه إلى الوقوف على الحد والاستدلال، أو بعبارة أخرى على علم المنطق فأفرد له مبحثاً أحاط فيه بمسائله ولاحظ أن من يتدرب على علمي المعاني والبيان يحتاج الوقوف على علمي العروض والقوافي وكذلك أفرد لهما المبحث الأخير من الكتاب.

والحق أن شهرة السكاكي بهذا القسم بلغت شأواً كبيراً؛ فقد شرّحه العلماء قديماً وخصوصاً، أما حديثاً فقد أخذ قسطاً وافراً من الدراسة والتحليل.¹

لكن هذه الدراسات والشروح فصلت الجزء البلاغي عن غيره؛ لأنها كانت ترى أن منهجه البلاغي يمثل بداية تحول مسار الدراسات البلاغية.²

لذا فقد حاولت أن أبرز في هذا المبحث أهم النقاط المنهجية التي تميز بها السكاكي مدعمة ببعض الشواهد التوضيحية دون الخوض في مضمون الكتاب.

1 - ظاهرة التعقيد:

يعدُّ عبد القاهر الجرجاني من أكثر البلاغيين دقة في المصطلح، وضبطاً للقاعدة ورسماً للأصول.³

1 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص 347.

2 عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 301.

3 أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ط 2، 1996، ص 7.

وقد حذا السكاكي حذوه إلا أنه أسرف في ذلك، فاستطاع أن يجمع زبدة ما كتبه الأئمة قبله، وأحاط بكثير من قواعد البلاغة المبعثرة في الأمهات،¹ مستدركا ما فات الجرجاني متما لما بدأه من تمييز الأنواع الملتبسة، وتقرير هاته القواعد التي جعلت من البلاغة علما ثابت الأصول.² والملاحظ أن القارئ لا يحتاج إلى بذل جهد كبير لاستخلاص وفهم قواعد السكاكي، لأنه كان يمهّد للقواعد التي استنبطها التي هي في الأصل أحكام كلية مستنبطة من مجموع الأحكام الجزئية المنطقية عليها.³

ومن أمثلة اهتمام السكاكي بالقاعدة صياغته لمجموعة من القواعد في مبحث الحال الجملة التي تعرض لها في سياق حديثه عن الوصل فقال: «الكلام في ذلك مستدع تمهيد قاعدة وهي أن الحال نوعان: حال بالإطلاق وحال تسمى مؤكدة، ولكل واحدة من النوعين أصل في الكلام ولها فحج في الاستعمال».⁴

ومن أمثلة ذلك أيضا ما نجده في مبحث القصر الذي كان كله عبارة عن مجموعة من القواعد، حيث يختتمه بقوله: «اعلم إني مهدت في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها كل شاهد بناؤها، واعترف لك بكمال الخدق في صناعة البلاغة أبنائها»⁵، فهو يرى بأن قواعد ليس من شأنها العصمة من الزلل فحسب؛ وإنما تجعل الملتزم من حذاق الصنعة البلاغية.

ويواصل السكاكي تمهيد القواعد حينما يصل إلى علم البيان، حيث يقول في بداية الحديث عنه: «والخوض فيه يستدعى تمهيد قاعدة، وهي: أنه محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة»⁶ والأمثلة على ذلك كثيرة يطول المقام لذكرها.

1 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص 11 .

2 نعيم زرزور، مقدمة كتاب مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص ج.

3 ميشال عاصي، إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1 1987 ج 2 ص 969 باب القاف

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 273 .

5 م ن ص 300.

6 م ن، ص 329.

ويرى بعض النقاد المتأخرين أن السكاكي قد وجد الطريق ممهدا له من قبل أبي هلال العسكري،¹ حيث يميل إلى العناية بتفعيد القواعد، ولم يستطع إتمامها، فأتمها السكاكي.

والملاحظ أن السكاكي لا يتعمق في شرح النصوص وإنما يتخذها كشواهد بصفة القاعدة التي أوردها هذا لا يعني أن التحليل مغيب تماما عنده؛ فهو موجود بكثرة لكنه لا يحللها جميعا، حيث يكتفي بتحليل مثال، أو مثالين؛ لأنه بصدد الاختصار حيث ألح عليه فاضلوا زمانه أن يؤلف كتابا مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه.²

2 - الاهتمام بالتعريفات:

اعتنى السكاكي عناية بالغة بالتعريفات، سواء من حيث إيراد تعريفات مضبوطة دقيقة لكل مسألة، أو من حيث إيراد عدة تعريفات للمسألة الواحدة، ومن أمثلة ذلك تعريفه للخبر بثلاثة تعريفات فقال في أولها: «الخبر هو الكلام المحتمل للصدق أو الكذب، وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور نفيا أو إثباتا، وكقولهم هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم بالنفي أو بالإثبات»³.

بعد عرضه لهاته التعريفات عمد إلى شرحها؛ فبين ما يدخل دائرة عملها مع الاستشهاد، ومن أمثلة ذلك أيضا تعريفه الفصل بتعريفين متتاليين، ثم عرضه عدة تعريفات للاستعارة، دون نسبة هاته التعريفات لأصحابها، فقد عرفها بقوله: «تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة»⁴.

1 تمام حسان، الأصول، دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب نحو، فقه لغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة د ط 1982، ص ص 309 - 310.

2 السكاكي، مفتاح العلوم مصدر سابق، ص 7.

3 م ن، ص 164.

4 م ن، ص 384.

وهذا التعريف نجده عند الرماني¹، ثم عرّفها بقوله: «بأنها عند الأكثر جعل الشيء، الشيء لأجل المبالغة في التشبيه»،² والتعريف هو للفخر الرازي³.

وقوله الأكثر توحى بحمله نحو هذا التعريف، وقد سرد هذه التعريفات دون شرح حدودها على غير عادته، تاركاً الترجيح بينها والاختيار للقارئ، وهذا ما يستشف من قوله ولا أزيد على الحكاية.⁴

وتتميز تعريفات السكاكي بدقة مصطلحاتها، وتتجلى هاته الدقة في مناقشة تعريفات الخبر والطلب، فمثلاً حين أورد تعريف العلماء للصدق بأنه الخير عن الشيء على ما هو به، كيف دار ثم يقول: «فخرج عن كونه معرفاً»، فهذا دليل على تفضيل السكاكي للفرقة التي تغني الخبر والطلب عن التعريف، ثم يضيف قصد ضبط المصطلح، «ومن ترك الصدق إلى الكذب إلى التصديق، والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة»⁵.

فيتجلى لنا مما سبق عناية السكاكي الشديدة بضبط التعريف، كما تتسم تعريفات السكاكي بكونها جامعة مانعة، ومثال ذلك تعريفه للمجاز، حيث يقول: «وأما المجاز فهو الكلمة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»⁶.

وقوله: بالتحقيق احتراز منه عن خروج الاستعارة من التعريف لأنها من قبيل المجاز، وقوله استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها احتراز منه عن اتفاق العلماء عمّ إذا كانت مستعملة

1 الرماني، النكت في إعجاز القرآني ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، تحقيق: محمد خلف الله، زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة ط1968، 2، ص 75.

2 السكاكي مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 384.

3 الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، مصدر سابق، ص 81.

4 السكاكي مفتاح العلوم مصدر سابق، ص 300.

5 م ن، 164-165.

6 م ن، 359.

فيما تكون موضوعة له بالنسبة إلى نوع حقيقتها، وقوله: مع قرينة مانعة عن إرادة في ذلك النوع إخراج للكناية عن أصناف المجاز.

ويعرّف المجاز تعريفاً آخر بقوله: «هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها»¹، فقد عرف المجاز بثلاثة تعريفات، مع شرح أحدها، ثم عرف بعد ذلك الحقيقة، بعد أن عرفها في بداية حديثه في مبحث المجاز بثلاثة تعريفات ناقشها جميعاً، وشرح حدودها، ليخصها بعد ذلك بعنوان آخر يطلق عليه «تحديد الحقيقة والمجاز»²، حتى يشرح حدود تعريفهما، وبين فيه ما يمكن أن يدخل في التعريف، وما يمكن إخراجه منه، ومثل ذلك فعله في تعريفه علم المعاني، ثم مضى في شرح حدود التعريف، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المقام لذكرها جميعاً.

مما سبق اتضح لنا عناية السكاكي بالتعريف الذي اتخذته وسيلة لبحث الظواهر البلاغية، ومتابعتها نظرياً وتطبيقاً، وتحديد منطقة العمل من خلال هاته التعريفات.

وقد أفاد الدرس الحديث من هذا المنهج، ومثال ذلك كتاب "علم اللغة والدراسات الأدبية" دراسة لأسلوب البلاغة علم اللغة النصي لمؤلفه الألماني برند شلنر، فقد ضم هذا الكتاب ما يزيد عن خمسة وعشرين تعريفاً³.

3 - ظاهرة التقسيم:

يبدو ولوع السكاكي بالتقسيم من الوهلة الأولى، حيث يعد أول من قسم البلاغة إلى شطرين، علم بتعلق بالنظم، وسماه علم المعاني وعلم يتعلّق بالمجاز، والتشبيه، والاستعارة والكناية

1 السابق 340-359.

2 م ن، ص 360.

3 محمد عبد المطلب، البلاغة العربية فراءة أخرى، مرجع سابق، ص 31.

وسماه علم البيان،¹ وألحق بما نظرات في الفصاحة والبلاغة ودراسة المحسنات البديعية اللغوية
والمعنوية²، وقد أخذ العلماء بهذا التقسيم الذي استقرت عليه هذه العلوم إلى يومنا الحاضر³.

هذا من حيث التقسيم العام لعلوم البلاغة. أما التقسيم التفصيلي للموضوعات التي
حظه عند السكاكي ومن أمثلة ذلك تقسيمه التشبيه إلى أربعة أنواع في القرب والبعد والقبول
والرفض، أما طرفاه فإما أن يدركا بالحس كتشبيه الحدود بالورد، وإما أن يدركا بالخيال، كتشبيه
شقائق النعمان على أغصانها بأعلام ياقوت على رماح من زبرجد، وإما أن يدركا بالعقل كتشبيه
العلم بالنور، وحينئذ قد يشبه معقول بمحسوس، أو العكس وإما أن يدركا بالوهم كما إذا قدرنا
صورة وهمية للموت وشبهناها بالناب أو بالمخلب، وإما أن يدركا بالوجدان كاللذة والألم والشبع.

ويرى شوقي ضيف من أن هذه التقسيمات استحدثها السكاكي متأثرا بكلام الفلاسفة
والمتكلمين في صور الإدراك⁴ وتتكاثر أقسام وجه الشبه عنده، فهو إما أن يكون واحدا، أو غير
الواحد، وإما أن يكون في حكم الواحد لكونه هيئة مركبة أو لا يكون. والواحد إما أن يكون
حسيا أو عقليا ولا بد في الحسي من أن يكون طرفاه حسيين، أو عقليين، وقد يكون أحدهما
حسيا، والثاني عقليا، وإذا كان وجه الشبه في حكم الواحد كانا على نوعين، فهو مستند إلى
الحس، أو إلى العقل.

أما التشبيه المنزلة الواحد فهو على ثلاثة أقسام متعدد، وإما أن يكون حسيا
أو عقليا⁵ ويرى شوقي ضيف - دائما - أن السكاكي قد أفسد مبحث التشبيه بما وضع فيه من
هذه الأقسام الكثيرة التي تحولت في نظره - شوقي ضيف - إلى مجموعة من الأرقام، كما قسم
المحسنات البديعية إلى معنوية، وأخرى لفظية، إذ كان من بحث فيها قبله يوردها محتفظه بعصها

1 أحمد أمين، ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، دت، ص124 .

2 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص 326 .

3 مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، مرجع سابق، ص 110 .

4 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص302.

5 السكاكي، مفتاح العلوم مصدر سابق ص 333-339

ببعض¹، وفي ذلك يقول: وإذا تقرر أن البلاغة بمرجعيتها، وأن الفصاحة بنوعيتها مما يكسوا الكلام مرحلة الترتيب، ويرتبه أعلى درجات الحسن، فهنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يشار إليها لقسود تحسين الكلام.

فلا علينا أن نشير إلى الأعراف منها، وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ؛ فمن القسم الأول المطابقة، المقابلة، والمشاكلة، ومراعاة النظر، والمزاوجة، واللف والنشر والجمع والتفريق والتقسيم والإيهام، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والتوجيه وسوق المعلوم مساق غيره، والاعتراض، والاستتباع والالتفات والتقليل، ومن القسم الثاني، التحنيس، رد العجز على الصدر، القلب والسجع والفواصل والترصيع.²

هذا هو تقسيم السكاكي للمحسنات البديعية، والذي أصبح أساسا في دراسة فنون البديع³، على الرغم من أنه لم يأت على كل المحسنات البديعية المعروفة في عصره حيث اقتصر على ستة وعشرين نوعا فحسب لعلها كانت أهم من غيرها في نظره.

هذه بعض النماذج الدالة على كثرة التقسيمات عند السكاكي، وهي محاولة منه للإحاطة بجميع الأقسام والتعريفات التي لا تدع مجالاً للشك أو التعقيد.

4- تحديد موضوعات البلاغة من خلال التعريف:

حدد السكاكي موضوعات علم البلاغة في التعريف الذي ارتضاه لها حيث عرفه بقوله: « بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية التراكيب حقها و ايراد أنواع التشبيه و بمجاز و الكناية على وجهها ».

1 عبد العزيز عتيق: علم البديع، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1985، ص 43.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 423-432.

3 أحمد مطلوب: فنون بلاغية - البيان و البديع -، دار البحوث العلمية، الكويت، ط 1، 1975، ص 207.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 415.

لقد لخص السكاكي علم المعاني بقوله خواص التراكييب، وأما علم البيان فقد أشار له بقوله إيراد أنواع التشبيه والكناية والمجاز، هذه الموضوعات التي تتشكل منها البلاغة، وحري بالمتكلم أن يبلغ حدا معيناً من احترام قواعد هذين العلمين في كلامه حتى يوصف بالبلاغة، وإلا انتفت صفة البلاغة عنه.

وإذا كان هذا هو التعريف الذي اختاره السكاكي للبلاغة، فإن البعض رأى غيره حيث نجد الرماني مثلاً يعرفها بأنها « إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ »¹.

وأما الجرجاني فيرى بأن البلاغة: « وصف للكلام بعد توخي معاني النحو في ما بين الكلم بحسب الأغراض التي يصاغ لها »²، ونلاحظ أن هذين البلاغيين لم يحددوا موضوعات علم البلاغة.

وواضح أن السكاكي قد عرّف البلاغة تعريفاً عاماً خلص إليه بعد معالجة موضوعات البلاغة، أما الفصاحة فهي غير البلاغة، ولهذا لم يحفل كثيراً بتعريفها، وانتقل مباشرة إلى تفصيل أقسامها.

5- التمييز بين الفصاحة والبلاغة:

لم ينتهج السكاكي في ترتيب بعض الموضوعات نهج غالبية العلماء والبلاغيين من قبله، فقد أخرج مثلاً الحديث عن الفصاحة والبلاغة بينما نجد معظم البلاغيين يفتتحون بهما أبواب كتبهم³؛ إذ كان ترتيبها عند السكاكي وراء موضوعات علم المعاني، وكأنه يطلب من القارئ التوصل إلى تعريف البلاغة والفصاحة بعد تصفح جل المباحث البلاغية؛ أو أنه يريد منه تحديد الموضوعات المتصلة بالفصاحة

1 الرماني، ثلاث رسائل في الإعجاز، مصدر سابق، ص 75.

2 الجرجاني دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 117.

3 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 415.

وإذا كان السكاكي قد خالف البلاغين القدماء في ترتيب الحديث عن الموضوعين فإن الأمر لم يتوقف به عند هذا الحد حيث نجد يفرق بينهما في التعريف في حين نجد كثيرا من البلاغين يجعلونها بمعنى واحد أي أن الفصاحة هي البلاغة¹ فقد عرّف السكاكي البلاغة بأنها «بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداله اختصاص بتوفية التراكيب حقها وإيراد أنواع الشبيه والمجاز والكناية على وجهها»².

وانتقل بعد ذلك للحديث عن أطراف البلاغة : أعلى وأسفل وبين هذين الطرفين مراتب متفاوتة. أما الفصاحة فلم يعطها تعريفا دقيقا وإنما ذكر مباشرة قسما منها: قسم راجع للمعنى، وهو خلوص الكلام عن التعقيد، وقسم راجع إلى اللفظ، وهو أن تكون الكلمة أصلية، ثم بسط الكلام عن علامات ذلك أي الكلمات العربية الأصلية من غيرها، كما شرح معنى تعقيد الكلام متبوعا بذكر أمثلة توضيحية دون شرحها، وبعد تعريفه لكليهما، أي الفصاحة والبلاغة، أورد أمودجا قرآنيا ليطبق عليه ما ذكره سابقا، وقد اختار أمودجا جامعا لعدة وجوه، وهو قوله تعالى ﴿قِيلَ يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءِ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعِدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ هود الآية 44. فنظر في الآية من أربع جهات:

- من جهة علم البيان، ومن جهة علم المعاني، وهما مرجع البلاغة.

- من جهة الفصاحة المعنوية، ومن جهة الفصاحة اللفظية.³

إن تأخير السكاكي الحديث عن هذين الموضوعين الهامين - حسب ما أراه - أمر في غاية الأهمية حيث أنه تحدّثه عنهما في بداية المباحث اعتدادا بتعريفه، أما تأخيره بعد جميع المباحث التي يراها مشكلة لعلوم البلاغة؛ فهو إشاراً للقارئ في استخلاص تعريف البلاغة والفصاحة الذي يعدّ فهما للبلاغة برمتها.

1 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص 15 - 16.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 415.

3 م ن، 416 - 422.

6- التركيز على علمي المعاني والبيان:

ركز السكاكي في القسم البلاغي من كتابه " مفتاح العلوم " على علمي المعاني والبيان، إذ لم يعتبر علم البديع قسما ثالثا ؛ وإنما اعتبره متمما لعلم المعاني فكانت البلاغة منحصرة لديه في علمين أساسيين هما علما المعاني والبيان¹، وإن لم يغفل الحديث عن بعض المحسنات البديعة، حيث تعرض لها بعد حديثه عن تعريف الفصاحة والبلاغة، وقد قسمها إلى قسمين بديع معنوي يرتبط بمعاني ومضامين الكلام، وبديع لفظي يرتبط بفصاحة الكلام²

ولم يأت السكاكي على كل المحسنات البديعية إذ اكتفى بإيراد ستة وعشرين نوعا³ لعلها كانت أهم من غيرها في نظره في حين نجد أن البعض قد وصل بها إلى سبعة وثلاثين مثل أبي هلال العسكري، بل إن هناك من وصل إلى التسعين، والمائة والأربعين⁴

ويتضح اهتمامه بعلمي المعاني والبيان من خلال تعريفه للبلاغة فقال « بأنها بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»⁵

1 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني ص 331-332.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 423.

3 م ن 423-432.

4 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، 379.

5 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، 415.

منهج السكاكي في علمي الحد والاستدلال:

لا شك أن لكل علم أدوات وإجراءات يقوم عليها وتساعد على سير أغواره قصد استنطاق خباياه لبلورة النتائج المتوخاة من العمل البحثي ولما كانت علوم البلاغة قد نشأت في إطار علم الكلام، هذا العلم والذي أوجب ظهوره الدفاع عن القرآن، والبحث عن مواطن الإعجاز فيه، ولما كان الأمر كذلك، فلا غرو أن ترتبط البلاغة بعلوم المنطق التي تعد هي الأخرى أحد أجزاء علم الكلام.

وقد أدرك السكاكي هذا الارتباط فألحق بعلمي البيان والمعاني جزءاً خاصاً بعلمي الحد والاستدلال، والغرض منهما معرفة كيفية صياغة الدليل البلاغي، وبغض النظر عن صحة وجهة نظر السكاكي، فإن هذا الجزء الملحق، والذي سماه بعلم تركيب الكلام خصه مثل سابقه بمنهج يوائم و يلائم طبيعة هذا العلم

ومن بين أهم الآليات المنهجية التي بني عليها علم تراكيب الكلام ما يأتي:

1- الربط بين علوم البلاغة والاستدلال:

ربط السكاكي بين علم البلاغة، وعلمي الحد والاستدلال باعتبارهما متممين له، وهو السبب الذي دعاه إلى تضمينهما كتابه، وقد أشار إلى هذه المسألة في مقدمة كتابه بقوله: « ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من التسمح بهما »¹.

و أكد هذا الكلام في تقديمه لعلم الاستدلال، إذ عده جزءاً من علم المعاني، ويتضح ذلك في قوله: « الكلام إلى تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال، ولولا

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص06.

إكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني، وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرحي
عنان القلم فيه»¹

كما يبدو هذا الربط من خلال جعله علم المعاني هو نفسه علم الاستدلال، وهذا ما أشار
إليه بقوله: «والأصحاب حين سبقونا إلى التعريض لهذا الجزء من علم المعاني أعني علم
الاستدلال، ونراهم ما آلو فيه جهدا، آثرنا أن نتبعهم في ذلك مسامحين»².

وعاد في نهاية المبحث ليؤكد هذا الكلام في الخاتمة التي ذيل بها حديثه عن علوم البلاغة
(المعاني، البيان، البديع) إذ قال: «وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات
الكلام جزء واحد من جملةتها، وشعبة منفردة من دوحها»³.

كما تبدو محاولة الربط واضحة من خلال جعله الحدود البلاغية أمثلة توضيحية يستعين بها
لشرح بعض قضايا علم الاستدلال، ومن ذلك قوله موضحا ومبرزا مفهوم تركيب الشرط في
الاستدلال: «وأعلم أن تركيب الشرط يتفاوت، فتارة يكون من خبريتين نحو متى كانت الكلمة
استعارة كانت مجازا مخصوصا، وتارة من خبرية، وشرطية إما متصلة، نحو: إن أريد بالكلمة الحقيقة
؛ فمتى استعملت لم تحتج إلى قرينة، وإما منفصلة نحو: إن أريد بالكلمة الحقيقة، فإما أن تكون
حقيقة بالتصريح، وإما أن تكون كناية»⁴.

ولكنه لم يعرض لهذا المبحث وفق طريقة المناطقة والفلاسفة، وإنما أفاد منهم بعض
المصطلحات، وكيفية تركيب الكلام، فسمى الاستدلال مثلا بعلم خواص تراكيب الكلام؛ حتى
يكون هناك تقارب بين علم المعاني وعلم الاستدلال، كما قسمه إلى استدلال جملته خبريتان،
وآخر جملته شرطيتان، في حين نجد المناطقة يقسمونه إلى استدلال مباشر وآخر غير مباشر⁵.

1 السابق، ص 435.

2 م ن، ص 491.

3 م ن، ص 432.

4 م ن، ص ص 492-493.

5 محمد فتحي الشنقري، أسس المنطق، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت، ص 70-79.

وأما عكس النقيض فالمناطقة يستعملون مصطلحي المحمول والموضوع، فيعرفونه بأنه عملية استدلال مباشر نصل فيه من قضية معطاة إلى قضية يكون موضوعها نقيض المحمول الأصلي في القضية الأولى، ونجد السكاكي يربطه بالمصطلحات النحوية، فيعرفه بقوله: «عبارة عن جعل نقيض الخبر مبتدأ ونقيض المبتدأ خبراً»¹.

ويرى أحمد مصطفى المراغي أنه لولا ولوع السكاكي بتطبيق أساليب العرب على علوم اليونان واصطلاحاتهم، مع ما بينهما من بعد الدار، واختلاف البيئات، وتباين المعتقدات، لكان كتابه خير كتاب أخرج للناس في علوم البلاغة، لجمعه أشتاتها، وضمه ما تفرق، من قواعدها². وهذا ما سنناقشه في الفصل الثالث إن شاء الله.

2 - تحديد مجالات البحث من خلال التعريف:

حدد السكاكي في تعريفه لعلمي الحد والاستدلال المباحث التي سيطرقها فعرّف الحد بأنه «تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو ربما يتركب منهما تعريفاً جامعاً مانعاً»³. وعرفه كذلك بأنه «وصف الشيء وصفاً مساوياً»⁴.

وشرع في بسط هذين التعريفين وشرحهما شرحاً دقيقاً وفق ما أورده في التعريف، ولكنه لم يفض فيهما كثيراً، لأنه بصدد معالجة موضوع أكثر خطورة منه وهو علم الاستدلال.

وقد عرفه بقوله: «هو اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ، أو نفيه عنه بوساطة تركيب جمل»⁵. ثم شرح بعد ذلك كيفية إثبات الخبر للمبتدأ، وكيفية نفيه عنه ليجعلنا أمام مبحثين كبيرين، الأول

1 السكاكي مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 479.

2 أحمد مصطفى المراغي علوم البلاغة، مرجع سابق، ص 11.

3 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 436.

4 م ن، ص 436.

5 م ن، ص 435.

عالج فيه الاستدلال الذي جعلناه خيريتان، والآخر في الاستدلال الذي جعلناه شرطيتان، وهذا ما عبر عنه بتركيب الجمل.

3 - التعمق في معالجة الحدود:

أشار السكاكي في التوطئة التي استهل بها علم الاستدلال إلى صعوبة هذا العلم، وإلى أسبقيته في طرقه ويقصد هنا ربطه بعلم البلاغة فيقول: «أعالج من تصديقك ويفينك لديه بابا مقللا لا يهجمس في ضميرك سوى هاجس ديبه فعل النفس يقظي إذا أحست نبأ من وراء حجاب»¹.

ولما كان علما الحد والاستدلال بهذه الصعوبة، وله فضل السبق في طرحهما موصولين، ومتممين لعلم البلاغة، فلا بد من التعمق في شرح حدود هذين العلمين، ومناقشتها من جميع الجوانب؛ حتى يتضح الأمر للمتلقي، فبعد تعريفه لعلم الحد ناقش مفردات التعريف فقال: «هو عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا؛ ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه، فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق مثل حقيقة الحيوان والإنسان والفرس وقع تعريفا للحقيقة، وإن لم يكن، وقع تفصيلا للفظ الدال عليه بالإجمال»².

وبعد تقديمه لتعريف آخر، وجملة من الاصطلاحات المتعلقة بالحدود عاد لشرح الشروط الضرورية لتعريف ما، حتى نقول عنه أنه تعريف، والأمر نفسه تكرر معه في علم الاستدلال فيعرفه بأنه اجتمعت فيه الخصال الثلاثة أو نفيها عنه بواسطة تركيب حمل، ثم يضيف: «وقيل في ساطع تركيب حمل تنبيه على ما وقع عليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسموا الجملة الواحدة حجة واستدلالا»³.

1 السابق، ص 435.

2 م ن، ص 436.

3 م ن، ص 438.

وكمثال عن ذلك أيضا استفاضته في شرح تعريف الحكمين النقيضين فيعرفهما بأحدهما «اللدان لا يصح اجتماعهما معا ولا ارتفاعهما معا بخلاف المتضادين، فالمتضادان لا يصح اجتماعهما، ولكن يصح ارتفاعهما، ولذلك ترى الأصحاب يحدون التناقض بين الحملتين بأنه اختلافهما بالنفي، والإثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون أحدهما صادقة، والأخرى كاذبة هذا حيوان هذا ليس بحيوان، وقولهم لذاته احتراز عن مثل هذا إنسان، هذا ليس بناطق؛ لكونه غير مسمى فيما بينهم بالتناقض لعذر لهم»¹.

فلاحظ أنه تعمق في شرح تعاريفه؛ لذلك لجأ إلى توضيح وشرح المصطلحات الواردة فيه مدعما ذلك بآراء السابقين، والأمثلة المناسبة.

4 - الترجيح بين آراء السابقين:

يقول السكاكي في تقديمه لعلم الاستدلال: «إذا أطلعناك على مقصود الأصحاب من هذا الجزء على التدرج مقررين لما عندنا من الآراء في مظان الاختلاف بين المتقدمين منهم والمتأخرين رجعنا في هذه المقالة بإذن الله تعالى محققين، ورفعنا إذ ذاك الحجاب الذي يوارى عنك اليقين»².

يفهم من كلام السكاكي أنه سيورد آراء السابقين له المتقدمين منهم، والمتأخرين، وإذا كان هناك اختلاف بين هؤلاء سيرجحه وفق ما يراه مناسبا.

وفعلا جسد كلامه النظري في عمل تطبيقي، حيث أنه أورد في بعض المباحث آراء المتقدمين واللاحقين، وأتبع ذلك بآرائه الخاصة، وأوضح مثال على ذلك ما أورده تحت عنوان "مناظرة بين المتقدمين والمتأخرين" وهذا في سياق حديثه عن عكس النظر إذ يرى أن المتأخرين قد خالفوا المتأخرين في عدة مواضع في هذا الباب منها عكس النظر.

1 السابق ، ص451.

2 م ن، ص435 .

ويورد بعض المواضع المختلف فيها حيث يقول: «فمن بين المواضع التي اختلفوا فيها قولنا: (مع) في مثال الوجود والعدم لا يجتمعان؛ ثم يعرض لمعنى مع وما يفتقر إليه من الذهن، أو في الخارج ولأراء المتقدمين والمتأخرين، ويشير إلى خطأ هؤلاء ولأوجه خطأهم»¹.

ويناقش ذلك مدعماً رأيه بالأدلة المناسبة، وبعد أن ينتهي من مناقشتها يتوصل إلى رأي وسط بين الرأيين و في ذلك يقول: «ونحن على أن نوفق بين الرأيين فنأخذ أقل ما يلزم من الدليل ابتداءً، ثم ننظر في الزيادة المحتملة إن وجدناها لازمة أخذناها، وهذا حين نشرع في الامتيازات ذاكرين منها عدة أمثلة ليستعان بها فيما سواها»². ويسترسل في كلامه على هذه الصورة، ليخلص إلى خاتمة يضمنها رأيه الخاص مازجا بين الرأيين.

5 - الترتيب بين الحد والاستدلال:

من البديهية أن العلوم تتكامل فيما بينهما، وأنه لا يمكن زيادة التوسع في علم معين إلا بإدراك علم آخر، أو جملة من العلوم الأخرى المساعدة على فهمه، وسير أغواره.

وهذا ما وعاه السكاكي في القسم الخاص بعلم الاستدلال فهو يرى أنه لا يمكن التعرض لعلم الاستدلال دون التعرض لعلم الحد، وما يتعلق به.

هذا ما نص عليه في تقديمه قائلاً: «اعلم أن الكلام في الاستدلال يستدعي تقديم الكلام في الحد؛ لافتقار الاستدلال، كما ستقف عليه إلى معرفة أجزائه، ومعرفة ما بينها من الملازمات والمعاندات، والذي يرشد إلى ذلك هو الحد، فلا غنى لصاحب الاستدلال عن أن يكون صاحب الحد»³.

1 السابق، ص 465-469.

2 م ن ، ص 465 .

3 م ن ، ص 435 .

لقد أملت عليه طبيعة علم الاستدلال التعرض لعلم الحد ولذلك كانت الأسبقية له؛ حتى يكون بمثابة مدخل له يعين على فهمه، والإلمام بأجزائه فهو دائما يقدم الأصل على الفرع، ولذا جعل علم الحد ومصطلحاته أدوات إجرائية لفهم علم الاستدلال.

6 - الربط بين النحو والاستدلال:

عرّف السكاكي علم الاستدلال بقوله: « هو اكتساب الخير للمبتدأ، أو نفيه عنه بواسطة تركيب جمل ».¹

من خلال هذا التعريف نرى أن السكاكي ربط بين النحو والاستدلال، حتى أن المصطلحات التي استعملها في التعريف مصطلحات نحوية: (خبر- مبتدأ - تركيب جمل).

كما نجد أنه قد استعمل عدة مصطلحات نحوية أخرى مثل: الضمير، جمل شرطية، الإعراب والبناء، المرفوع المنصوب.

ويدعوا السكاكي القارئ في أحد المبحث الخاص بحقيقة الانفصال إلى الاطلاع على ما كتبه فيقول: « وفي أمثال هذه التراكيب كثرة، فمن أحب الإطلاع عليها فليخدم علم النحو، وما سبق من علم النحو ».²

ولعل هذا الربط هو الذي عناه محمد العمري في كتابه " البلاغة العربية " بقوله: « إن السكاكي جعل النحو والاستدلال على حد سواء، في خدمة طرف ثالث، موجود بينهما، وهو علم المنطق، مكتملا بعلم البيان، الكأن السكاكي كان بمنطق النحو، أو ينحون المنطق »³

1 السكاكي مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص 438.

2 م ن ، ص 494.

3 محمد العمري، البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 483.

منهج السكاكي في علم العروض:

أيقن السكاكي العلاقة القائمة بين علم الشعر - بصفة عامة - والبلاغة، والمقصود هنا بعلم الشعر، علمي العروض والقافية.

وتتجلى هاته العلاقة في اهتمام العلمين - البلاغة والعروض - بالنماذج الشعرية؛ فقرر إضافة ملحق خاص بعلم العروض كتمتم لعلوم البلاغة ولا ريب أن هذا - علم العروض - يقوم على منهج خاص به يستنبط من طبيعة هذا العلم، وهذا ما يمكن أن نلاحظه عند السكاكي ومن بين الظواهر المنهجية التي بنى عليها هذا الجزء ما يأتي:-

1- الربط بين العروض وعلوم البلاغة:

معلوم أن البلاغة بأقسامها الثلاثة لاغنى لها عن الاهتمام بالنماذج الشعرية قديمها وحديثها، بل إن الشعر أنتج لنا بلاغة جديدة تعرف باسم الشعرية.¹

فالعلاقة بين البلاغة والشعر وطيدة وقديمة قدم الشعر، وقد وعى السكاكي هذه العلاقة الحميمة بينهما التي لا تحتاج إلى تنبيه فهما يحافظان - العروض والقوافي - على موسيقى الأشعار، والبلاغة تهتم ببحث أحوال الأساليب منشورها، و منظومها، وقد نبه على ضرورة الإلمام بقوانينها كثير من البلاغيين المتقدمين منهم ابن سنان الخفاجي.²

وقد ظهر وعى وإدراك السكاكي لأهمية ارتباط البلاغة بالعروض وان تجاوزت نظرتيه حدود العلاقة، حيث جعله متمما لها؛ وبالتالي فلاغنى لدارس البلاغة عن دراسة العروض، أو كما سماه السكاكي علم الشعر، غير أن مفهوم علم الشعر عنده واسع يضم الشعر والعروض.

1 عمر أوكان ، اللغة والخطاب، مرجع سابق، ص 177 .

2 فتحي فريد، المدخل إلى دراسة البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دط، 1978 ، ص ص 44 - 45 .

يتجلى هذا الوعي - بوجود علاقة تكاملية- من مقدمة السكاكي التي يرى فيها أن العروض والقافية متممان لعلمي المعاني والبيان، حيث يقول: «وحيث كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»¹.

فإذا كان التعويل في البلاغة على الذوق، فإن هذا الأخير لا يحسم الخلاف دائماً، ومن ثمة وجب الرجوع إلى العروض كفاصل موضوعي تغنوه له سائر الأذواق.²

وإذا كان النقد يتكئ على الأدوات البلاغية فإن الاثنين يحتاجان لفهم دلالات ومرامبي النص الشعري، ولا يتسنى لهما اشتقاق هاته الدلالات إلا بمعرفة أسرار العروض والموسيقى الشعرية فالصلة الوثيقة بين علم العروض والبديع لا ينكرها أحد.

وقد أدرك السكاكي حجم هذا الاتصال فربط بين العلمين، وجعل علم العروض أداة إجرائية لفهم البلاغة، فنحن نراه يكرر لفظة متممة، تمتات. فالبلاغة أصل والعروض أداة لفهما في نظر السكاكي.

2 - التمييز بين علم الشعر وعلم العروض:

لاشك أن الشعر أسبق ظهوراً من العروض، ولولا وجود الشعر لما وجد العروض، وقد اهتمت الدراسات النقدية قديماً وحديثاً بدراسة الشعر كفن أدبي له أسسه، وضوابطه على مستوى الشكل والمضمون.

وهي دائماً تفرق بين النص الشعري - كمضمون يصور فكرة معينة-، وبين العروض كأداة إجرائية، يقاس به مدى سلامة، وتميز النص الشعري عن غيره، ولذا نجد السكاكي قد فرق بين الشعر، وبين العروض حيث يقول في المقدمة: «الفن الأول من تنمة الغرض من علم المعاني

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص06.

2 ناصر لوحيشي: مفتاح العروض والقافية، دار الهداية، قسنطينة، الجزائر، ط1، ص17.

وهو الشعر وفيه ثلاثة فصول احدها في بيان المراد من الشعر، والثاني فيما يخصه لكونه شعرا، وهو الكلام في الوزن، وثالثها فيما يتبع ذلك على أقرب القولين كما نطلعك عليه، وهو الكلام في القافية»¹

والناظر في هذا التقسيم من الناحية المنهجية يجده صحيحا، غير أن التعمق في الكلام عن الشعر كفن أدبي مازال لم يرق عنده إلى مستوى النص الحقيقي المصور للشعر الإنساني، حيث أنه عندما ناقش التعاريف خلص إلى تفضيل التعريف القائل بأن الشعر هو القول الموزون وزنا عن تعمد.

فالشعر لديه عبارة عن وزن فقط، وأي قول وافق الوزن فهو شعر بينما يبدو لي أن الشعر يتعدى هذا الطرح إلى طرح آخر أكثر رحابة وشمولية.

3 - التقسيم المنهجي:

إن علم العروض له جانبان جانب نظري، وجانب تطبيقي، ولا يتأتى فهم أحدهما دون الآخر، وقد جرت العادة أن يبدأ دارس العروض بالجانب النظري للتعرف على أهم المصطلحات العروضية، ثم يأتي الجانب التطبيقي لاستخراج بحور الأبيات الشعرية، وما يلحقها من زحاف أو علة.²

غير أن الجانب التطبيقي لا يمكن التمكن منه والإلمام به دون استيعاب الجانب النظري، ويتحلى إدراك السكاكي لهذا الجانب في تقسيمه العروض إلى قسمين: قسم يتعلق بالدراسة النظرية، يضم فصلين، الأول بعنوان "تبع الأوزان"، لخص فيه فضل العروض، ودور الخليل في اكتشاف هذا العلم.

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 515 .

2 ناصر لوحيشي، مفتاح العروض والقافية، مرجع سابق، ص 24.

والفصل الثاني في أوزان أشعار العرب، وحدد هاته الأوزان و مصطلحاتها مثل الأفاعيل والدوائر وما تضمنه كل دائرة شعرية من بحور، وبعد ذلك انتقل إلى دراسة البحور الشعرية بحرا بحرا، وفق ما حدده في الدوائر الشعرية، حيث بدأ ببجور الدائرة المختلفة، ثم المؤتلفة، تليها المختلطة، فالمشبهة، وأخيرا المنفردة.¹

والتأمل في دراسته البحور الشعرية يدرك التقسيم المنهجي الدقيق الذي تميز به الرجل، ناهيك عن البحور حسب وجودها في الدوائر الشعرية؛ فبدأ بأصل البحر، وإيراد مثال لكل أصل ثم انتقل إلى الزحافات الموجودة في كل بحر مستعينا في كل ذلك بالأمثلة، والتطبيق العروضي عليها.

ليخلص في الأخير لدراسة فروع بحور الشعر ولواحقتها؛ لأن الأصل مقدم على الفرع، لينتقل بعد ذلك لترتيب الدوائر العروضية، وأسباب تقدم بحر على آخر في الدائرة العروضية وأسباب تقدم بحر على آخر في الدائرة الواحدة، ليخصص فصلا في الأخير لأبيات المهجور من البحور.

أما الفصل الثالث فهو للقفية، فقد فصلها عن العروض وجعلها علما مستقلا عن علم العروض، فأورد تعاريفها عند العلماء ثم تعرض لأنواعها، باعتبار الحركات ثم باعتبار الروي، ثم أسماءها وأخيرا يعرض عيوبها².

فهذه قمة المنهجية فكل قسم مستقل عن الآخر، وكل دراسة لها رابط يجمعها، فهذه من أبرز سمات المنهج العلمي الصحيح.

فلو قمنا بإجراء مقارنة بين كتابه، وكتاب العروض للأخفش نجد أن تقسيم السكاكي كان أكثر دقة ومنهجية، فالأخفش قسم كتابه بحسب الحركات -الساكن والمتحرك-

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص523.

2 م ن، ص574

حيث يقول: وهذا باب جمع المتحرك والساكن، أو بحسب تفسير أول الكلمة
وآخرها¹.

فكتاب الأحفش لا يخضع لضابط منهجي معين، كما لم يستعن فيه بالجانب التطبيقي عن
طريق الحركات والسكنات (/0/) أي الرموز العروضية.

أمّا السكاكي فقد استعان بالرموز العروضية، وكذلك الدوائر وكل ما من شأنه تقريب
الفهم للمتلقي.

4 - إيراد عدة آراء في المسألة الواحدة:

لم يسر السكاكي في قسم العروض على النهج الذي سار عليه في الأقسام السابقة، حيث
اكتفى بإيراد رأي، أو رأيين في المسائل المختلف فيها، وإنما أورد عدة آراء في المسألة الواحدة
لاسيما حينما تعرض للقافية، وما يتصل بذلك فقال: « اختلفوا في القافية فهي عند الخليل من
آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل:

أقلي اللوم والعتابا

وعند الأحفش آخر كلمة في البيت مثل العتابا بكماها، وعند أبي علي قطرب²، وأبي
العباس ثعلب³ الروي⁴.

1 الأحمس، كتاب العروض، ص 135-156.

2 محمد بن المستنير، بن أحمد، أبو علي، المعروف بقطرب، اللغوي البصري، لازم سيبويه، كان من أئمة عصره، مات سنة
206هـ من مؤلفاته: معاني القرآن، غريب الحديث أنظر ابن خلكان، وفيات الأعيان مج 6 ص 333.

3 أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، إمام الكوفة في النحو، واللغة في زمانه، أخذ عن ابن الأعرابي والأثرم، وأخذ عنه
الأحفش، وجماعة من العلماء، توفي سنة 291هـ. للإطلاع على ترجمته ينظر: القفطي، انباه الرواة، مصدر سابق، ج 1،
ص 138. وابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج 1، ص 102.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ص 568.

وقبل ذلك ذكر اختلاف العلماء في عروض السريع فيقول: «.... وقد أورد لهذه العروض ضرب ثان أصلم وهو قوله:

يا أيها الرازي على عمر قد قلت فيه غير ما لم تعلم

بسكون الميم، و الأخفش والزجاج متى اتصل كلامهما بهذين الضريين لايشبعان ضبط الخليل ولا أعذرهما في ذلك»¹.

و خلاصة القول أن السكاكي اعتبر علم العروض مكملًا لعلم البلاغة، و لهذا توخى فيه دقة منهجية لم تختلف عن دقته في قسم البلاغة.

القادر للعلوم الإسلامية

منهج السكاكي في الإعجاز:

لم يغفل السكاكي في كتابه مفتاح العلوم الحديث عن قضية إعجاز القرآن الكريم، بيد أنه لم يسر في ذلك على نهج العلماء السابقين، فقد ألحقها - قضية إعجاز القرآن - بالملحق الخاص بعلم الاستدلال، هذا الأخير الذي جعله متمما لعلم المعاني، ليتحدث بعد ذلك عن علم الشعر، ثم يعود إلى قضية الإعجاز القرآني من جديد، ويلخص كلامه عنه في شكل خاتمة؛ فكان مجمل حديثه عن الإعجاز لا يتجاوز الأربع صفحات، ولكن ذلك لم يثنه عن اتباع منهج معين يتوافق وطبيعة هذا العلم الذي شغل به العلماء أنفسهم ردحا من الزمن، وقد استخلصت بعد قراءة هذا الملحق مجموعة من الآليات المنهجية أخصها في النقاط الآتية:

1 - ربط الإعجاز بالاستدلال:

لاحظ السكاكي أن هناك علاقة وطيدة بين الاستدلال والإعجاز، والظاهر أنه يقصد علم الكلام عموماً؛ كونه العلم الذي تفرعت عنه هاته العلوم الجزئية كالمنطق والفلسفة، وهذا ما يمكن استخلاصه من قوله: «اعلم أن قارعي باب الاستدلال بعد الاتفاق على أنه معجز، مختلفون في وجه الإعجاز...»¹ ثم ذكر بعد ذلك وجوه إعجاز القرآن المختلفة التي توصل إليها العلماء قبله.

إن للاستدلال مفهوم واسع عند السكاكي، فهو يتعدى المفهوم الحديث المتداول حالياً بين الفلاسفة، والمناطق، ويشمل علم الكلام، الذي انبثقت من هاته العلوم بما فيها علم البلاغة.

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ص 512

2- إيراد آراء السابقين والرد عليها:

لم يذكر السكاكي وجوه إعجاز القرآن الكريم التي ارتضاها مباشرة، وإنما أورد ذلك بعد ذكره جملة من الآراء، والوجوه التي ذكرها العلماء السابقون بداية بالصرفة التي قال بها النظام، ثم أثبت بعد ذلك انتفاء وبطلان هذا الوجه، وانتقل بعد ذلك إلى الوجوه الأخرى مثل ورود القرآن على أسلوب مباين لكلام العرب، لاسيما في مطالع الصور، ليثبت بطلان هذا الوجه.

وتطرق السكاكي بعد هذا إلى وجه آخر، وهو سلامة القرآن من التناقض مثبتا كذلك بطلانه، ليسير على النهج نفسه في الوجه الأخير، وهو اشتغال القرآن على الغيوب.

أما الوجه الذي ارتضاه السكاكي فيتلخص في أن المعجز في القرآن أمر من جنس الفصاحة والبلاغة، وهو ما قال به أصحاب الذوق مثل عبد القاهر الجرجاني، وبعض العلماء السابقين الآخرين، وهذا الرأي أنكره في ما سبق، ثم عاد للقول به بعد طول تأمل.

3 - ذكر شبه الطاعنين في القرآن والرد عليها:

أورد السكاكي في سياق حديثه عن إعجاز القرآن الكريم عدة شبهة، طعن بها الملحدون في القرآن الكريم، ثم رد عليها بعد ذلك، وقد عنون هذا البحث بمطاعن الضالين والرد عليها، وقد تنوعت هذه الشبه والمطاعن إلى: مطاعن في اللفظ، ومطاعن في الإعراب، وإلى تشبيه القرآن بالشعر لموافقة بعض آياته بعض البحور الشعرية.

ثم يحتف السكاكي بإيراد هذه الشبه والمطاعن، وإنما رد على كل شبهة أوردتها معتمدا في ذلك أدلة منطقية، وحججا دامغة، وأدلة قوية ترهن بصدق على تسليحه بالثقافة المنطقية، ويكفي في هذا المقام أن أورد شبهة واحدة، ورده عليها ليتضح منهجه في ذلك حيث ذكر أن الملاحظة يقولون بتكذيب القرآن بعضه بعضا؛ وهذا لاشتماله على التناقض فإن صدق لزم كذبه، وإن كذب لزم كذبه، والكذب على الله محال مستلزم في ذلك بقوله تعالى ﴿فَيَوْمئذٍ لا

يسأل عن ذنبه إنس ولاجان ﴿ الرحمن 39. وقوله تعالى ﴿ ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ﴾
القصص 78. حيث تناقض الآية الثانية في رأيهم الآية الأولى.

وكذلك قوله تعالى ﴿ فوربك لنسئلنهم أجمعين عما كانوا يعملون ﴾ الحجر الآية 92
يناقضها في رأيهم قوله تعالى ﴿ فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين ﴾ الأعراف الآية 06
يرد عليهم السكاكي بقوله: « ولو عرفوا شروط التناقض على ما سبقت تلاوتها عليك لما
قالوا ذلك، ليس من شروط التناقض اتحاد الزمان، واتحاد المكان، واتحاد الغرض، وغير ذلك مما
عرفت، ومن لهم باتحاد ذلك فيما أوردوا »¹.

ويستدل بقوله تعالى ﴿ في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ﴾ المعارج الآية 04، فيذكر
أنه معلوم بالإخبار أن يوم القيامة مشتمل على مقامات مختلفة، فإذا احتمل أن يكون السؤال في
وقت من أوقات يوم القيامة، ولا يكون في آخر، بقيد من القيود كالتوبيخ أو التقرير، أو غير ذلك
مرة، وبغير ذلك القيد مرة أخرى، فكيف يتحقق التناقض؟²

فهذا مثال عن رد السكاكي على شبهة من الشبه، وقد اكتفيت بوحدة فقط نظرا لطول
ردوده في هذا المبحث، وهو ما لا يستدعيه هذا المقام.

4 - إتباع أسلوب الجدل:

اتباع السكاكي في المبحث الخاص بالإعجاز أسلوب الجدل، هذا الأسلوب الذي سار
عليه في القسم الخاص بالبلاغة³. يبيد أنه في قسم الإعجاز ظهر عنده بوضوح، من خلال ترديده
كلمة قالوا، فنقول، فيقال .

1 السكاكي، مفتاح العلوم، ص 595.

2 م ن، ص ص 595 - 565

3 رجاء عيد، فلسفة البلاغة، مرجع سابق، ص 152 - 153..

ويستخلص أسلوب الجدل كذلك من العنوان الذي أعطاه لهذا البحث، وهو: مطاعن الضالين، والرد عليهم، فهو سيجادلهم حتى يبطل آراءهم، ومن ذلك رده على الطاعنين في إعجاز القرآن الكريم، حيث يقول: «منها أنهم يقولون أنتم تدعون أن القرآن معجز بنظمه، وأنه غير مقدور للبشر، وتعتقدون أن الجن، والإنس لئن اجتمعوا على أن يأتوا بثلاث آيات لا يقدرّون على غير ذلك...»¹

ثم يرد عليهم فيقول: «يقال لهم متى صح أن يتزل ما تقوله على لسان صاحبك، من معني على نسق مخصوص...، ومنها أنهم يقولون إنا نرى المعنى يعاد في قرآنكم في مواضع... إعادة على تفاوت في النظم... فنقول لهم الذي ذكرتموه من لزوم التفاوت في الحسن يسلم لكم إذا فرض ذلك التفاوت في المقام الواحد...»²

فأسلوب الجدل واضح من الفقرة السابقة من خلال ترديده لألفاظ "فقلتم، وقلنا وقالوا، ونقول" وهذه ألفاظ يستعملها المجادل، فكأن المخاطبين حاضرين معه، وهو يرد عليهم، ومعلوم أن العلماء القدماء أكثر الناس استخداماً للجدل، فقد استخدمه الجرجاني، والعسكري، والباقلاني

وخلاصة القول أنّ السكاكي قد اعتمد منهجا عاما يجمع بين العلوم التي حواها الكتاب، لكن ذلك لم يثنه عن اعتماد مناهج جزئية، تتناسب وطبيعة العلم الذي يريد تفصيل القول فيه، لأن كل علم يتسم بخصائص تميزه عن العلوم الأخرى، فلكل علم منهجه الخاص به، فمنهج النحو يختلف عن منهج الصرف، وهكذا.

إنّ طبيعة العلم تملي على الدارس إتباع منهج معين، فالتعامل مع الكلمة مفردة لا يماثل التعامل معها مركبة.

كما أنّ البحث في جماليات الكلام ليس هو نفسه البحث في التركيب والعلاقات النحوية

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 586-587.

2 م ن، ص 586-587.

إن هذه المناهج الجزئية الخاصة بكل علم لم تكن متناقضة، بل كانت متكاملة في ما بينها فعلى سبيل المثال نجد يتحاشى تفصيل الخلاف الصربي لداعي الاختصار الذي تحدث عنه في منهجه العام.

من خلال ترتيب السكاكي لمباحث الكتاب وتبويبها يبدو أنه مدرك لأهمية التكامل بين العلوم، فلا يمكن التعرض للنحو الذي يبحث في تركيب الكلمات، إلا بالنظر في خصائص الكلمة مفردة، وهو ما يدرسه علم الصرف.

كما أن البحث في جماليات الكلام، ومحاسنه يأتي بعد معرفة قوانينه، وقواعد تركيبه، ثم بإمكان الدارس - في ما بعد - أن يضيف بعض ما يسعغان به على فهم ذلك كله، وهذا ما تجسد عند السكاكي في علمي الحد والاستدلال، والعروض.

الفصل الثالث: السمات المشتركة لمنهج السكاكي:

- ❖ دقة الترتيب والتبويب.
- ❖ اللجوء إلى التمهيد والإضاءة.
- ❖ سوق الأدلة والبراهين.
- ❖ الاستعانة بآراء السابقين.
- ❖ العناية ببعض المباحث المهمة وابتداع اللطائف اللغوية.
- ❖ التلميح والإشارة إلى الآراء والاجتهادات الشخصية.
- ❖ تحديد وضبط المصطلح.
- ❖ اللجوء إلى الإيجاز والتلخيص.
- ❖ العناية بالرسوم التوضيحية.

تمت الإشارة سابقا إلى اعتماد السكاكي منهاجا خاصا بكل علم يوائم طبيعة العلم الذي هو بصدد عرض موضوعاته، كما اعتمد منهاجا عاما باعتبار أن الكتاب ضم عدة علوم متأخلة فيما بينهما، أطلق عليها علوم الأدب، وقد أشار إليه في المقدمة العامة للكتاب إذ يقول: « وما ضمنت جميع ذلك كتابي إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهدت لكل من ذلك أصولا لائقة، وأوردت حججا مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم، بقدر ما احتملت من التقرير مع الإرشاد إلى ضروب قلت عناية السلف بها، وإيراد لطائف مفتنة ما فتق بها أحد رتق أذن»¹.

من خلال هاته الفقرة يبين لنا السكاكي المنهج العام الذي اعتمده والذي يمكن أن نوجزه في النقاط المنهجية الآتية:

1- دقة الترتيب والتبويب:

إن المطلع على كتاب مفتاح العلوم ليأخذ العجب من حسن تنظيمه، وجودة ترتيبه، ويشيد بعقل السكاكي الذي أبدع ذلك التقسيم والتبويب الحسنين.

فقد سبك السكاكي كتابه سبكا حسنا ونظمه تنظيما تدريجيا، يبدأ من المفرد إلى المركب، وهذا ما ذكره في معرض حديثه عن سبب تأليفه الكتاب على النمط الذي ذكره سابقا أي البداية بعلم الصرف، ثم النحو فعلمي البيان والمعاني، حيث يقول: « فعلمنا الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي البيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم الصرف والنحو بالعكس من ذلك كما وقف عليه المؤلف تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف، وطباق المؤلف للمعاني متأخر عن نفس التأليف لاجرم أننا قدمنا البعض عن البعض على الوجه وضعا لتؤثر ترتيبا استحقيقته طبعاً»².

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 06.

2 م ن ص 8.

فلما كان الصرف يعنى بنية الكلمة المفردة استحق أن يكون السابق الأول في الترتيب. يليه علم النحو الذي يعنى بالتراكيب، أو كما سماه السكاكي بالتأليف، وأخيرا علوم البلاغة التي تعنى بجماليات التركيب ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ويرى الدكتور جعفر دك الباب أن ترتيب السكاكي لهذه العلوم وفق هذا النمط يعد امتدادا للمنهج العلمي الذي اتبعته مدرسة أبي علي الفارسي في صيغته الجرجانية، ثم طوره بكشف خصائص النظام اللغوي للعربية في مستوياته المتدرجة الأصوات أولا، والكلمات المفردة ثانيا والتراكيب من حيث علاقاتها النحوية ثالثا، والتراكيب من حيث علاقاتها السياقية والمقامية رابعا¹

٢ فقد رتبها بحسب أوضاعها المناسبة ولاشك أن تصعيف الظواهر والعلوم وتنظيمها في أي مجال من مجالات المعرفة أمر بالغ الأهمية في المنهج العلمي السليم؛ بل يشكل قاعدة أساسية من قواعده لكن على أن يتم ذلك دون تعسف.²

2 - اللجوء إلى التمهيد والإضاءة:

من النقاط المنهجية التي يمكن رصدها دون عناء في كتاب مفتاح العلوم: التمهيد، والإضاءة وهذا ما نص عليه السكاكي في مقدمة الكتاب إذ يقول: «ومهدت لكل من ذلك أصولا لا ثقة»³، ويمكن تقسيم تمهيدات السكاكي إلى تمهيدات عامة تتعلق بكل قسم من أقسام الكتاب؛ فقد مهد لكل علم التمهيد المناسب، والى تمهيدات جزئية حيث أن كل موضوع يطرقه لابد أن يمهده له التمهيد الخاص به.

وعادة ما تكون تمهيداته الخاصة بالعلوم عبارة عن تعريف بالعلم وشرح لهذا التعريف، والمنهج الذي سار عليه في عرضه لموضوعات هذا العلم، وسأكتفي بإيراد مثال واحد لتوضيح

1 جعفر دك الباب، نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي، حوليات جامعة الجزائر، ع 7، 1993، ص 204.

2 شفيق السيد، التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1995، ص 20.

3 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 6.

هاته النقطة، حيث يقول السكاكي في بداية حديثه عن موضوعات علم الصرف « أما القسم الأول من الكتاب فمشمتمل على ثلاثة فصول: الأول في بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على ما يحتاج إليه في تحقيقه، والثاني: في الوصول إلى كيفية الوصول إليه، والثالث: في بيان كونه كافيا لما علق به من الغرض، وقبل أن نندفع إلى سوق هذه الفصول أذكر شيئا لا بد منه في ضبط الحديث فيما أنا بصدده، وهو الكشف عن معنى الكلمة وأنواعها»¹.

وقد بلغت التمهيدات العامة في مفتاح العلوم ستة تمهيدات مهدبا لكل من علم النحو، و علمي البيان والمعاني، وعلم الاستدلال، وعلم العروض.

لها التمهيدات الجزئية فقد بلغت مداها عنده، إذ لا يكاد يخلو فصل، أو مبحث من تمهيد، وأورد فيما يأتي بعض النماذج التوضيحية بإيجاز، حيث يقول في بداية حديثه عن الفصل، والوصل والإيجاز والإطناب: «مركز في ذهنك لا تجد لرده مقالا ولا ارتكاب جحده مجالا أن ليس يمنع بين مفهومي جملتين اتحاد بحكم التأخي، وارتباط لأحدهما بالآخر مستحكم الأواخسي، ولا أن يبين أحدهما الآخر مباينة الأجنب، لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب، ولا أن يكونا بين بين لأصرة رحم ما هنالك، يتوسط حالهما بين الأولى والثانية لذلك.»²

ثم يشرع في بسط هاته الموضوعات معتبرا هذا التمهيد أصلا لها، وانظر تقدم السكاكي للقانون الثاني من علم المعاني، وهو قانون الطلب حيث يقول فيه: «قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستعصية عن التحديد، فلا نتكلم هناك، وإنما نتكلم في مقدمة يستند عليها المقام من بيان ما لا بد منه للطلب ومن تنوعه والتنبيه على أبوابه في الكلام وكيفية توليدها لما سوى أصنها»³.

1 السابق، ص 08.

2 م ن، ص ص 248- 249.

3 م ن، ص 302.

فالتمهيد عبارة عن مفتاح يستعمله القارئ للولوج إلى موضوعات الكلمة وما يحويه كل بحث من مادة علمية، والأسباب التي دعت له لذلك، وموضع معالجتها أن سبق الحديث عنها كما لا يغفل المنهج المتبع والأسباب الداعية لإتباعه.

ومن المعلوم أنه لا بد من توخي الوضوح في العبارات والتمهيدات واستعمال المصطلحات الدقيقة ودفع السأم عن القارئ والتروع إلى الإيجاز لاستقطابه، إلا أننا نجد أن لغة السكاكي يكتنفها الغموض في بعض مقدماته، ومن أمثلة ذلك تلك المقدمة الطويلة التي قدم بها لدراسة القانون الثاني من قوانين الطلب.¹

3- سوق الأدلة والبراهين:

أشرت في بداية حديثي عن السمات العامة المشتركة لمنهج السكاكي تلخيص الرجل لمنهجه في فقرة ضمنها مقدمة الكتاب، ومن بين النقاط المنهجية التي ذكرها فيها: التدليل لما ذهب إليه من آراء وأحكام حيث يقول: « وأوردت حججا مناسبة... »²، وفعلا إذا استنتقنا نصوص السكاكي نجده قد تفنن في صياغة الأدلة صراحة أو ضمنا، أي يشير إليها بلفظ "دليل"، أو يمكن للقارئ أن يستنبطه من ثنايا الكلام.

ومن أمثلة الأدلة التي ضربها السكاكي لتأكيد ما ذهب إليه من أن المصدر يعلّ، ويصحح باعتباره الفعل قوله: « ودليل إعلال المصدر، وتصحيحه باعتبار ذلك في الفعل وستقف عليه في

1 والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه امكان الحصول، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه امكان الحصول. والمطلوب بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين: حصول ثبوت متصور، وحصول انتفاء بالنظر لأي كون الحصول ذهنيا وخارجيا يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن، وحصولين في الخارج .. أنظر السكاكي ، مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص 02..

2 م ن ، ص 06 .

أثناء النوع الثاني والقول فيه واضح على مذهب الكوفيين؛ فليتأمل المنصف وقوع المتأخر عن الشيء لا بد منه، من أن يكون متأخرا عن ذلك الشيء»¹.

فقد أشار هنا إلى موضع وجود الدليل، وهيئات مجرد من الأفعال، وهناك نجد تنمة الدليل السابق حيث يذكر أن النقيضين غالبا ما يتلازمان في الحضور بالبال، والشاهد لذلك تلازم الوجدان وفي هذا الصدد يقول:

« فهما النقيضين يشتركان فيه والخطور المعين إن لم يسلم كونه علة في الوضع المعين فلا بد من أن يسلم توقف تأثير علة ذلك الوضع عليه بدليل امتناع وقوع الوضع دون خطور البال فيكون الحضور المعين علة لعلية تلك العلة بدليل دوراتها معه وجودا وعدما. فيلزم من وجود ذلك الخطور وجود معلوله لامتناع انفكاك العلة التامة عن معللوها، و معلوله عليه تلك العلة، وعلية الشيء المعين وصف له. وتحقق وصف الشيء المعين يستحيل دون تحقق ذلك الشيء، فيلزم من وجود ذلك الخطور المعين وجود تلك العلة المعينة، فيلزم من مشاركة النقيض، النقيض في الخطور مشاركته إياه في علة الوضع... هذا ما يليق بهذا الأصل من التقرير»².

أوردنا نص الدليل كاملا حتى نبين كيفية صياغته للدليل، وإفادته البالغة من علم المنطق. ولذلك كان هذا الدليل معقدا ولا يتأتى فهمه إلا بقراءته مرات متتالية.

ومن الأدلة التي أوردتها في القسم الخاص بالنحو، و تحديدا في الفصل الخامس الخاص بعلة إعراب "كلا" و "كلتا" مضافتين إلى الضمير على ما هو عليه، حيث ذكر اختلاف العلماء في ذلك وترجيحه أن "كلا" و "كلتا" تعربان مثنى معنى، ومفردتان لفظا؛ لأن الألف فيهما غير ألف التثنية، خلافا للكوفيين، ودليله في ذلك عودة الضمير عليهما تارة مثنى جملا على المعنى كقول الشاعر:

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 39 .

2 م ن، ص 39- 40 .

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعتا.

وكقول بعض العرب: كلاهما قائمان وكتاهما لقيتهما¹

كما ساق الأدلة في باب البلاغة، ومن ذلك ذكره لآراء العلماء في الخبر والطلب، وهما فرقتان: فرقة توجههما للتعريف، وفرقة تغنيهما عن ذلك، وقد اختار الرأي الأخير، لأن كل عاقل يعرف الصادق والكاذب، والدليل على ذلك أنهم يصدقون في مقام التصديق، ويكذبون في مقام التكذيب.

ويكفي القول أن صاحب المفتاح قد ضمن كتابه مبحثا كاملا خص به علم الاستدلال والصدق من ذلك - في رأيه - هو معرفة كيفية صوغ الدليل خصوصا في علم المعنى حيث يقول: « ولولا إكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه، علما منا أن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان: كأصل التشبيه أو الكناية، أو الاستعارة، ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب أطلعته ذلك على نظم الدليل². »

والملاحظ على أدلة السكاكي عدم تخلصه من التزعة المنطقية فيها، حيث طبق الشروط التي ذكرها في علم الاستدلال على صياغة الأدلة اللغوية، وقد كان الأجدر به - فيما اعتقد - أن يفيد منها من الناحية الإجرائية، لا من حيث جفاف اللغة، مما أدى إلى صعوبة فهمها في بعض الأحيان.

4 - الاستعانة بآراء السابقين:

لاشك أنه لا يوجد مؤلف ألفه صاحبه من فراغ، وإنما تأليفه يكون نتيجة قراءات متعددة وتراكمات معرفية جمّة، كما أن الاعتداد بالآراء الشخصية يجعل المؤلف مبتورا ومضنة للشك؛

1 السابق، ص 152 .

2 م ن، ص 435 .

لأن القراء ليسوا كلهم على مستوى واحد، حتى يتمكنوا من تحليل الخطاب، والنص الأدبي عموماً واللغوي على وجه الخصوص.

فهم يحتاجون إلى آراء علماء سابقين ينتفعون بهم ويعلمهم حتى وإن كان المؤلف مشهوداً له بالعلم، فهذا لا يغنيه عن الاستشهاد بآراء سابقيه بين الحين والآخر، وقد وعى السكاكي هذا جيداً، ولذا نجده يطعم آراءه بآراء العلماء السابقين، خصوصاً المشهورين منهم؛ فنجده يشير إلى ذلك في المقدمة بقوله: « وقررت ما صادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير »¹.

ومن أمثلة الآراء التي ذكرها رأي أبي الحسن الأخفش من أن هيات مجرد من الأسماء ست هيات فيقول: « وأبو الحسن الأخفش أثبت سادسة، وهي "جحذب" بضم الجسيم، وسكون وفتح الدال، وهي عندي من القبول بمحل²، ويستأنس برأي عبد القاهر في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف، لاسيما أبوه، وأخوه، وحموها، فلو تركت لكان مخالفاً للقياس في حذف الثالث منها أقوى فيقول: « وقد مهد هذه القاعدة الإمام "عبد القاهر الجرجاني" في مقتصدته، فليطلب هناك³. »

ويعضد رأيه برأي شيخه الحاتمي، والإمام عبد القاهر الجرجاني "من أن طلب مستحسن الكلام يعول فيه على الذوق.

وأما القسم الخاص بعلمي الحد والاستدلال فيشير فيه إلى آراء غيره بكلمة ذوي التحصيل، أو بكلمة أصحابنا، هاته الكلمة التي تكررت معه كثيراً في المباحث السابقة.

1 السابق، ص 06 .

2 م ن ، ص ص 34-35 .

3 م ن ، ص 150 .

ولم أعلم سبب امتناع السكاكي عن ذكر أسماء العلماء الذين أخذ عنهم، واكتفائه بهاتين الكلمتين، ولكنني أرجح أنه لا يوجد هناك اختلاف كبير بين علماء هذا الفن، ولذا اكتفى بكلمة أصحابنا، أي أصحاب وعلماء هذا الفن.

وأما علما العروض والقافية فهو يذكر أساطين العلمين بدءا بالخليل بن أحمد الذي وصفه بالبحر الزاخر¹، ثم يذكر بعد هذا أن أوزان أشعار العرب ترجع عنده -أي الخليل- إلى خمسة عشر أصلا؛ لأن البحر السادس عشر أضافه الأخفش، ويختار رأي الخليل في القافية بعد ذكره جملة من الآراء.²

من خلال الأمثلة السابقة يمكن القول أن السكاكي كان ملما بمختلف الآراء وأصحابها، إلا أن دأبي الاختصار جعله لا يتوسع فيه كثيرا، وإنما يكتفي بالإشارة إلى المسألة وصاحبها، حتى يتسنى للقارئ الإطلاع على هذه المسائل في مظانها.

كما يستخلص من نسبه الآراء لأصحابها أن الرجل كان على قدر كبير من الورع، فهو لا يتبنى رأيا حتى يشير إلى صاحبه، أو يكتفي بالتلميح إلى أن الرأي ليس من بنات أفكاره، كأن يقول: وأورد البعض، أو قال جماعة، إلى غير ذلك من الإشارات والتلميحات، وهذه الخاصية يمكن إدراجها حديثا ضمن مصطلح الأمانة العلمية.

5 - العناية ببعض المباحث المهمة، وابتداع بعض اللطائف اللغوية والبلاغية:

يستمد البحث استمراريته بمدى قدرته على إحياء وبلورة ما تناساه السابقون، أو لم يتفطنوا إلى أهميته، فقد يكون هذا ذا أهمية أكثر من مباحث جديدة، لأن ذلك ينم عن حسن القراءة وشدة الانتباه.

1 السكاكي مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 518.

2 م ن ص 568-569.

فقد يولي العلماء أهمية لمبحث على حساب آخر، لكن سرعان ما يتضح أهمية المبحث المهمل إذا وجد من يحويه.

وقد شددت بعض المباحث التي تناسها السابقون، انتباه السكاكي، فراح يحي هاتين المباحث من جديد، وفق تصوره الخاص، وقد ارتأينا أن نقسم ما جادده السكاكي إلى ناحيتين: ناحية الشكل، و ناحية المضمون.

ولعل أول ما يسترعي انتباه المتلقي، طريقة التصنيف والترتيب؛ فبعد أن كان التأليف عبارة عن مباحث متناثرة لا يجمع بينهما رابط لغوي، أو منهجي، يأتي السكاكي ويرتب هاته المباحث: الصرف أولاً، والنحو ثانياً، والبلاغة بأقسامها ثالثاً، متممة بمالأدوات الإجرائية والمتمثلة في علمي الحد والاستدلال وعلم العروض.

أما من ناحية المضمون؛ فقد حاول أن يجدد الكثير من المسائل، مثل ربط التشبيه بنتائجه الدلالي، وهذا الكلام الخطير لم يأخذ حقه من العناية من لدن العلماء السابقين.

فقد قسم التشبيه إلى ثلاثة أغراض، واحد عائد إلى المشبه، وآخر إلى المشبه به، والثالث إلى الطرفين، وهنا يتجلى ربط التشبيه بنتاجه الدلالي فقد ميز بين مصطلحي التشبيه والتشابه وجعلها ثنائية (واحدة) لا ينتج التشبيه في إطارها، وذلك إذا جاء الطرفين متساويين، لأن التساوي مسن شأنه أن يعوق إنتاج الدلالة التشبيهية.¹

ومن اللطائف التي أهرنا بها السكاكي تقسيمه المحسنات البديعية إلى محسنات معنوية واخرى لفظية، لأن من تقدموا عليه كانوا يوردونها مختلفة.. مثلما كان أحدهم يفرق بين المعنوي واللفظي بين الحين والآخر.

1 محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى، مرجع سابق، ص 14.

كان هو يشير إلى تناسي البلاغين مبحثاً من المباحث، ويشير إلى سعته مثلها هو الحال مع الالتفات، فقد أدرك الرجل أهمية عنصر الجدة في كتابه، فعمد إلى طرق بعض المباحث والتوسع فيها.

أما اللطائف اللغوية والبلاغية التي أشار إليها في منهجه بقوله: « وإيراد بعض اللطائف اللغوية التي ما فتق بها أحد رتق أذن »¹، فيمكن أن يكون المقصود بماته المباحث المجددة التي يشير إليها، وما يصاحبها من إشارات تغافل عنها السابقون.

وكمثال عن ذلك الأسلوب الحكيم الذي أكد الدكتور عبد العزيز أبو سريع أن الفضل في اختراعه يعود للسكاكي².

ولكن - حسب ما أراه - أن تلك التحليلات والملح التي أشار إليها، والتي تتجلى عند تحليله بعض الأمثلة، هي تحليلات تخرج القارئ من الأسلوب العلمي التقريري؛ الذي انتهجته السكاكي، وهو بصدد التعميد للمباحث اللغوية، أو البلاغية، فيبدو لديه خروج عن المؤلف وعلى سبيل المثال أذكر تحليله لأبيات امرئ القيس التي أوردتها في معرض حديثه عن الالتفات:

تطاول ليلك بالأمد	ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاعني	وخبرته عن أبي الأسود ³ .

لقد حلل السكاكي هذه الأبيات بأسلوب مغاير لتحليل الزمخشري، فقال بانه التفقت في الأبيات الثلاثة، وأمثال ما ذكر من أن يضبطها القلم، وهذا النوع قد يختص بمواقعه بلطائف معان قلما تتضح لأفراد بلغاتهم الحذاق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير، ومن اختص موقعه بشيء

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 6.

2 عبد العزيز أبو سريع ياسين، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 1، 1989 ص 182.

3 مرؤ القيس، الديوان، مصدر سابق ص 240.

من ذلك كساه فضل بهاء ورونق، وأورث السامع زيادة هزة، ونشاط، ووجد عنده من القبول أرفع منزلة وإن كان ممن يسمع ويعقل.

ويظهر عنده المنهج التحليلي نفسه حين يحلل قوله تعالى ﴿ وَيَقِيلُ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ هود الآية 44

فقد حلل الآية بأسلوب أدبي رائع نظر فيها من عدة جوانب:

- من الجانب البلاغي من حيث علم المعاني،

- ثم من جانب ترتيب الجمل، وأخيرا من جانب الفصاحة.

ونجد الجرجاني قد حللها قبله مظهرا وجوه الإعجاز فيها¹، ولكن لم ينظر فيها من جميع هاته الجوانب ويمكن اعتبار الجوانب التي أغفلها العلماء السابقون مثل الزمخشري، والجرجاني مباحث مهمة على حد تعبير السكاكي، وإفادته ملحا ولطائف، ولهذا أوردت العنصرين مع بعضها البعض لتداخلها وصعوبة فصلهما عن بعضهما البعض.

ومن بين الملح واللطائف الأدبية التي أشار إليها السكاكي في كتابه مناظرات الفرزدق وجرير وقد خصصها بعنوان أطلق عليه "بين الفرزدق وجرير"، كم أشار في هذا السياق إلى ذكاء نساء العرب وفطنتهن، مستشهدا في ذلك ببعض الوقائع²

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 417 - 421.

2 م ن، ص 579 - 585.

6- التلميح والإشارة إلى الآراء والاجتهادات الشخصية:

أشار السكاكي في العديد من المسائل إلى الذين أفاد منهم، اعترافاً منه بفضلهم عليه، أو إرشاداً للقارئ ليطلع على مجوداتهم وآراءهم، وللفضل كذلك بين مختلف الآراء والاجتهادات التي أورده واستعان بها..

وإذا كانت هذه النقطة من صميم العمل المنهجي، فإن الأمر لم يتوقف به عند هذا الحد، فقد حاول أن يلمح ويبرز آراءه الشخصية ويفصلها عن بقية الآراء، حتى لا يعتقد القارئ أن السكاكي يكرر ويعيد آراء غيره.

من بين المصطلحات التي استعملها ليشير بها إلى مجهوداته الخاصة لفظة "عندي"، التي تكررت عنده في الكثير من المواضع في مختلف أقسام الكتاب، ومن ذلك ما أورده في قسم الصرف، حين تحدث عن أنواع الحروف، فأورد تقسيم المتقدمين لها إلى مجهورة ومهموسة، وارتضى هذا التقسيم، ثم أوضح تصنيفه الشخصي للحروف المجهورة فقال: «والمجهورة عندي الهمزة والألف، والقاف، والكاف، والجيم، والياء، والراء، والنون، والطاء، والذال، والفاء، والياء، والميم، والواو ويجمعاً قولك قدك أترجم، ونطاب»¹

ولكن يبدو أنه لا يوجد اختلاف كبير بينه، وبين تقسيمها عند المتقدمين، وبعد ذكره لتقسيمها أورد الاعتبار الذي تقسم على أساسه الحروف ومخارجها فقال: «وعندي أن الحكم في أنواعها، ومخارجها على ما يحده كل أحد مستقيم الطبع، سليم الذوق، إذا راجع نفسه، واعتبرها كما ينبغي»².

و قد اكتفيت في هذا الصدد بإيراد المثالين السابقين فقط من قسم الصرف لأن مثل هذا كثير، فقد ورد عند في ما يزيد عن الثلاثة عشر موضعاً.

1 السابق، ص 11.

2 م ن، ص، 13.

وأما في قسم النحو فتبدو هذه النقطة المنهجية بالصيغة نفسها، ومن ذلك قوله حين تحدث عن الوجوه الإحدى عشر من وجوه المعرب، وتحديدًا عن ما يكون منها مفعولا فقال: « وإحدى عشر في النصب: واحد منها أصل في ذلك، وهو أن يكون مفعولا، وأنه عندي أربعة أنواع: مفعول مطلق، ومفعول فيه، ومفعول به، والباقية ملحقة به »¹.

ومن ذلك أيضا كذلك قوله في القسم نفسه لما تحدث عن انتماء رب، ومعناها فقال: «... ورب للتقليل، والإظهار فيه عندي ما ذهب إليه الأخفش من كونه اسما لعدم لازم الجر عنده»².

وقد سار على هذا النهج في قسم البلاغة، ومن أمثلة ذلك ما أورده في معرض حديثه عن التقديم والتأخير في الفعل فقال: « فما بال ﴿اقرأ باسم ربك﴾ العلق الآية 1 مقدم الفعل على المفعول، وأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته فالوجه عندي أن يحمل (اقرأ) على معنى افعل القراءة، وأوجدها»³.

وكذلك قوله في القسم نفسه في سياق حديثه عن التوسط، وتحديدًا حين تحدث عن العطف فقال: « وكذا عطف ﴿وبشر المؤمنين﴾ الصف الآية 1 في سورة الصف عندي معطوفة على " هل " قبل ﴿يأيتها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم﴾ الصف الآية 10»⁴.

هذه بعض الأمثلة أوردتها للتوضيح، ولكن لا هذا لا يعني أن هذه هي اجتهادات أنسكاكي كلها، ولكن يبدو لي أنه استعمل هذا المصطلح في المسائل الخلافية إبرازًا منه لأرائه عن آراء غيره، وحين لكون قارئه على سنة من ذلك كله.

1 السابق، ص 85.

2 م ن، 100.

3 م ن ص ص 335 - 336.

4 م ن، ص ص 260 - 261.

7- تحديد وضبط المصطلح:

إن تحديد المصطلح يقى الباحث أو المؤلف من الوقوع في عثرات ، كما أن المصطلح يمكن أن يكون غامضا لدى المتلقي، فلكل علم مصطلحاته، كما أن لكل مهنة مصطلحاتها التي يجب أن يكون المنشغلون به على خير، ودراية¹.

وقد حرص العلماء قديما، وحديثا على ضبط المصطلحات التي سيستخدمونها، وهذا ما نجده عند السكاكي، فقد كان في كل مرة يحدد المصطلحات التي سيستخدمها، في بداية حديثه عن الموضوع الذي هو بصدد معالجته، ومن أمثلة ذلك ما نجده في الباب الثاني من قسم الصرف، الذي عنوانه بـ "معرفة الطريق إلى النوع الثاني، وكيفية سلوكه أيضا"، وهنا يقصد النوع الثاني من اعتبارات تقسيم الحروف، ومخارجها؛ فبعد أن قدم للموضوع بتمهيد موجز، أتبعه بعنوان آخر مستقل، أطلق عليه اسم اصطلاحات، ثم وضح بعد ذلك الغرض من هذه الاصطلاحات فقال: «ولنقدم أمام الخوض فيما نحن له عدة اصطلاحات لأصحابنا -رحمهم الله- عسى أن يستعان بها على شيء من الاختصار، في أثناء مساق الحديث»².

وفي القسم الخاص بالبلاغة كذلك، نجده يحدد مصطلحاته بدقة، وعلى سبيل المثال نراه يستفيض في شرح وضبط مصطلح الاختصار، الذي يلتبس بمصطلح الحذف، ومعلوم أن الاختصار يرتبط بالمعاني، أما الحذف فيتعلق بالألفاظ.

وهذا الأمر نجده كذلك في القسم الأول من علم الاستدلال، بعد أن عرف علم الحدّ فقال: «وما هنا عدة اصطلاحات لذوي التصصيل لا بأس بالوقوف عليها»³.

1 أحمد ماهر، البقري النحو العربي شواهد، ومقدماته، مرجع سابق ص 82.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 31.

3 م ن، ص 436.

وهو ما تجلّى لديه كذلك في القسم الخاص بعلم العروض، حيث بدأ بتعريف الشعر، حتى يكون مفهومه واضحا لدى المتلقي، لأنه محور الدراسة العروضية، فلا يعقل التطبيق على علم لم يتضح مفهومه لدى القارئ، أو يكتنفه شيء من الغموض.

8 - اللجوء إلى الإيجاز والتلخيص:

حرص السكاكي حرصا تاما على أن يضم كتابه كل أنواع الأدب باستثناء نوع اللغة - الذي لم يشأ إقحامه -، وحتى يحقق هذا الغرض لجأ إلى الإيجاز في عرض المادة العلمية لكتابته وتلخيص آراءه، وآراء غيره في مختلف المسائل، وهذا ما أشار إليه في تقديمه للكتاب فقال: «ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك»¹.

إن شكل الكتاب وحجمه أمليا على السكاكي أن يميل للتلخيص، والإيجاز؛ فيكون كتابه مفيدا نحاليا من الحشو والإطناب، كما أن هذا المطلب - أي أن يكون الكتاب مختصرا جامعاً لأنواع مختلفة من العلوم - لم يكن مطلبه هو فحسب، بل إن فاضلي زمانه أوعزوا إليه أن يؤلف لهم كتابا مختصرا وفي ذلك يقول: «ورأيت أذكيا أهل زمني الفاضلين الكاملين الفضل قد طال إلحاحهم عليّ في أن أصنف لهم مختصرا، يحضيههم أوفر حظ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كل ذكي، صنفت هذا، وضمنت لمن أتقنه أن تتفتح عليه جميع المطالب العلمية»².

وإذا استنطقنا بعض مباحث الكتاب نجدّه يشير في عدة مسائل إلى أن داعي الاختصار جعله يتحاشى التفصيل فيها، ومن أمثلة ذلك قوله في مواضع الأضالة، حين تحدث عن إخراج الهاء عن الميرفد الزوائد، فيقول: «وأما الهاء، فقد كان أبو العباس الميرفد - رحمه الله - يترجمها عن الحروف الزوائد، ولولا أني في قيد الاختصار لنصرت قوله»³، فداعي الاختصار هو الذي جعله يتجنب التفصيل في هذه المسألة.

1 السابق، ص 7.

2 م ن، ص 26.

ويقدم السكاكي مجموعة من الاصطلاحات ليستعين بها على الاختصار، وفي هذا التردد يقول: « ولتقدم أمام الخوض فيما نحن له عدة اصطلاحات لأصحابنا رحمهم الله، عسى أن يستعان بما على شيء من الاختصار، في أثناء مساق الحديث »¹.

ومن أمثلة ذلك في قسم النحو، ما أشار إليه في الفصل الثامن في مقدمة حديثه عن علة عمل الحروف العاملة، وكيفية اختلافها في ذلك، فيقول: « ونحن على أن نختصر الكلام، فنقول: أما الجارة، فإنما عملت في الأسماء للزومها إياها »².

كما عمد إلى التلخيص في قسم البلاغة، وهذا ما يمكن استخلاصه من تقديمه لمبحث الحال الذي ربط بينه، وبين الفصل، والوصل فقال: « وإذا لخصنا الكلام في الفصل والوصل إلى هذا الحد، فالجري أن نلحق به الكلام في الحال »³.

فقد حاول أن يختصر قدر الإمكان، وقد واصل على هذا النهج لأنه يهدف إلى تأليف مختص جامع لأنواع مختلفة من علوم الأدب، وهذا إلى استطاع تحقيقه من خلال الدقة المنهجية، والتخطيط المسبق.

9- الاستعانة بالرسوم والمخططات التوضيحية:

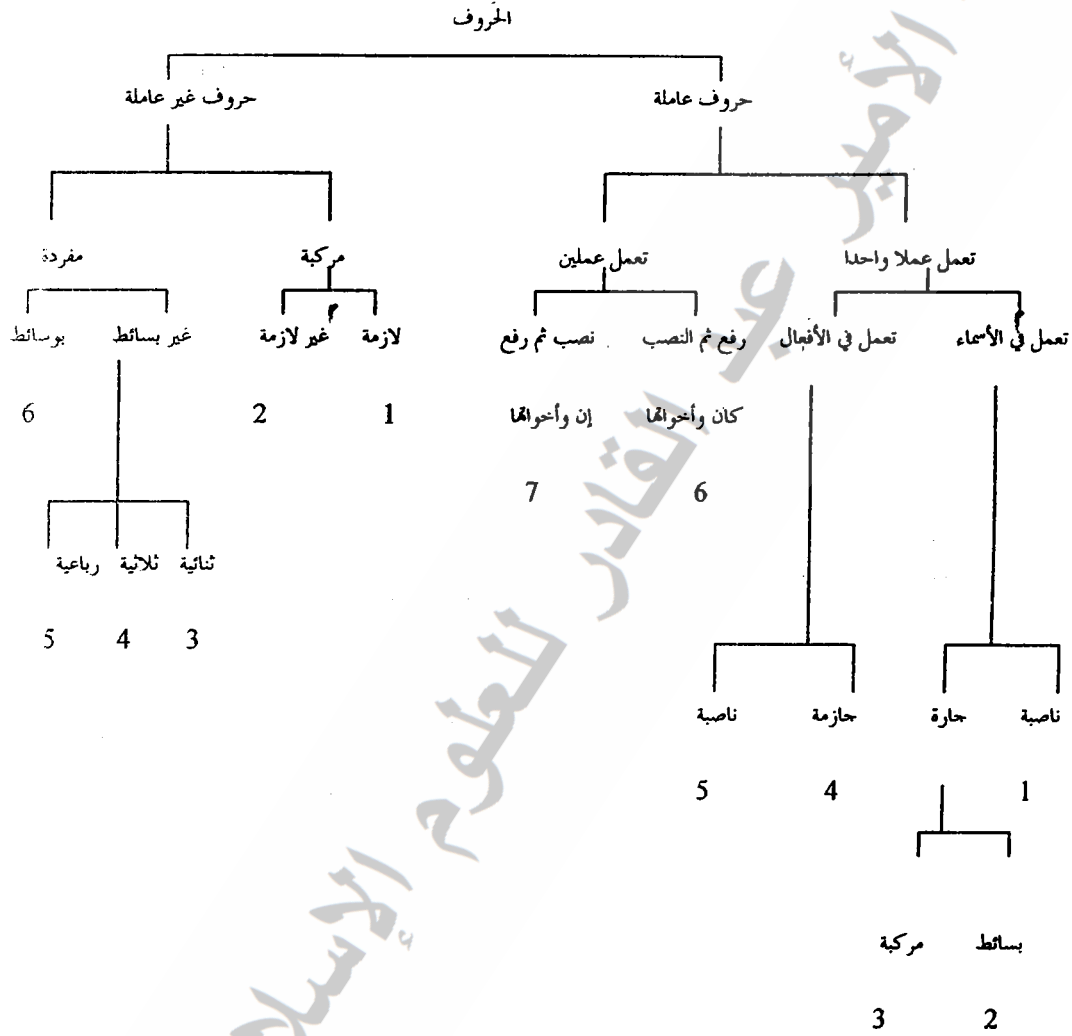
استعان السكاكي لشرح بعض النقاط بالمخططات التوضيحية في كل قسم من أقسام الكتاب، حيث نجده في الصرف مثلا قد استعان بمخطط توضيحي لإبراز مخارج الحروف، وهذا حين تحدث عن أنواع الحروف ومخارجها، وجاء هذا المخطط على النحو الآتي:

1 السابق، ص 3

2 م ن ، 155.

3 م ن، ص 272

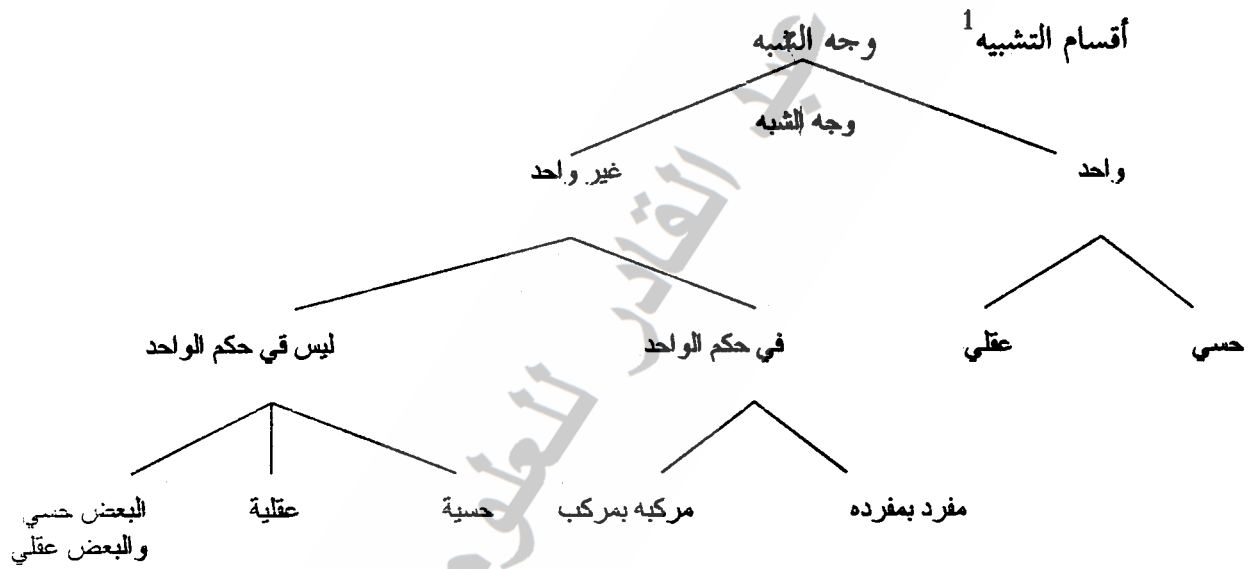
وأما في قسم النحو فقد استعان بمخطط توضيحي، قسم فيه الحروف إلى عاملة، وغير عاملة، فكان مخطظه بهذا الشكل¹



مخطط توضيحي للحرف العاملة وغير العاملة

¹ السكاكي، مفاتيح العلوم، مصدر سابق، ص 96.

وأما في القسم الخاص بالبلاغة فنجده قد استعان بالمخططات التوضيحية في موضعين الأول حين تحدث عن وجوه التشبيه، والثاني حين تعرض إلى أقسام المجاز ويكفي إيراد هذا الأول مثالا على ذلك.



مخطط توضيحي لأقسام التشبيه عند السكاكي

كما نجد أنه قد أورد الكثير من الدوائر العروضية في القسم الخاص بالعروض لشرح بجزء
الشعر اقتداءً بأسلافه في ذلك.

إن اعتماد الرسوم والمخططات التوضيحية آلية منهجية في غاية الأهمية، حيث أن المخطط
التوضيحي يلم بعناصر الموضوع ويسهل على القارئ الإمام به خصوصاً إذا كان متشعباً.

وقد أدرك السكاكي هذا الأمر فاستعان بالمخططات التوضيحية في المواضيع المتشعبة
المتداخلة التي يعسر فيها الإحاطة بجوانب الموضوع، مثل التشبيه، أو الحروف، وأنواعها.

كما أن اعتماد المخططات التوضيحية آلية منهجية من شأنها اختصار الوقت والجهد،
ودفع السأم عن المتلقي خصوصاً إذا كان الموضوع ذا أقسام كثيرة متداخلة يصعب الفصل بينها.

إن حرص السكاكي على تأليف كتاب مختصر جعله يطبق مجموعة من الآليات المنهجية
التي تحقق له الغرض، فعمد إلى الإيجاز، وتلخيص آراءه، وآراء سابقيه، وحتى لا يتوه القارئ في
الفصل بين مختلف الآراء حاول أن يشير أو يلمح إلى كل رأي بطريقة تميزه عن غيره.

كما أن داعي الاختصار جعله يستعين بالمخططات التوضيحية، خصوصاً في المواضيع
المتشعبة، حتى لا يسهب في شرح أقسام الموضوعات وتفصيلها؛ لأن هذا يأخذ منه وقتاً
أطول، ولا يخدمه في تأليف مختصر جامع.

ومن هنا يمكن القول أن هناك ترابط منهجي وثيق بين الآليات المنهجية التي طبقها
السكاكي، ويبدو أنه سطر أهدافه قبل الشروع في تأليف الكتاب.

وخلاصة القول أن السكاكي أفاد إفادة بالغة من علوم الفلسفة، والمنطق خصوصاً من
الناحية المنهجية، وهذا ما يتجلى بوضوح في كتابه، فقد أدرك العلاقة التي تربط هذه العلوم،
وأهمية كل علم بالنسبة لبقية العلوم الأخرى، فرتبها بدقة مميزة بعضها عن بعض، مراعيًا في ذلك
ترتيب الموضوعات معتمداً في ذلك كله على ما توصل إليه العلماء قبله، ومناقشتهم بأدلة مقنعة، مع
استدراك ما فاتهم في بعض المواضيع مثبتاً آراءهم، أو مفنداً إياها.

الفصل الرابع: منهج السكاكي في النقد الحديث:

- المؤيدون لمنهج السكاكي :
- المعارضون لمنهج السكاكي:
- مناقشة الرأيين :

لقد ظهرت حديثاً العديد من المؤلفات النقدية والبلاغية التي تناولت المصادر البلاغية بالدرس والتحليل، فبينوا مناهجها وحللوها مضامينها وأهميتها ودورها في إرساء البلاغة، بدءاً بكتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى الذي عدّه البعض أول كتاب يبحث في أسلوب القرآن لمقابلته إياه بأساليب العرب¹، واختتاماً بأصحاب الشروح، التي من أشهرها شرح ابن مالك الموسوم بالمصباح وتلخيص القزويني المعروف بتلخيص المفتاح، وشرح الإيضاح للتفتازاني².

ومن بين المؤلفات التي استرعت اهتمام الباحثين والدارسين، كتاب مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي، فجميع المؤلفات البلاغية التي أرخت لتطور البلاغة العربية أشارت إلى كتاب "المفتاح" وإلى أثره فيها.

يبد أنهم ركزوا على أثر منهجه في تحول الدراسات البلاغية فهم متفقون على أن الرجل تميز بقراءته الخاصة للبلاغة العربية، لكنهم مختلفون حول مدى تغير منهجه لمسار البلاغة العربية، أو بعبارة أخرى هل أثر منهجه في مسار البلاغة العربية؟

للإجابة عن هذا السؤال أقف عند رأيين متعارضين، إذ أيد فريق من الدارسين المحدثين منهج السكاكي وأعجب به ورأى أنه مع البلاغة العربية لاعليها³.

في حين نجد أن فريقاً آخر ينتقد منهج السكاكي، ويرى أنه السبب في جمود البلاغة العربية، وأنه الذي أنهى مرحلة التأليف والابتكار⁴.

1 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص 40.

2 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص 11-12.

3 عبد العزيز قليلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 4، 2004، ص 97.

4 محمد عبد المنعم خفاجي، البحوث الأدبية مناهجها، مصادرها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1987، ص 2، ص 179.

وأنظر محمد مصطفى هدارة، مشكلة السرقات في النقد الأدبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3، 1981، ص 12.

ومن أبرز الذين أيدوا منهج السكاكي ودافعوا عنه، وعن المرحلة التي يمثلها الدكتور محمد عبد المطلب في العديد من مؤلفاته، لاسيما كتاب "البلاغة العربية قراءة أخرى" فقد رأى أن الإساءة للبلاغة العربية جاءت من أقرب الناس إليها إذ أساءوا إليها مرتين.

المرّة الأولى عندما أخذوها في عجلة من القراءة الأولى، و المرّة الثانية عندما أعادوا طرحها مشوهة عن وعي وغير وعي.

ويرى أن الهجوم على البلاغة قد بدأ مع حركة إحياء التراث العربي وازداد في المرحلة المتوسطة، وكانت ركيزته - الهجوم - أن البلاغة قد تخلت عن فطريتها، وانطباعتها لتدخل دائرة العلمية، فقد تصور شيوخنا - حسب قوله - أن العلمية كانت أخطر المزالق التي سقطت فيها البلاغة، ويعتقد محمد عبد المطلب أن الهجوم كان ظالما لأنه - حسب قوله - شرف للبلاغة أن تكون علما لا بجوثا مبعثرة لا تلتزم بخطّة أو منهج يضبط حركتها، فلا نتصور - حسب قوله - دائما أن تعاب دراسة ما، لأنها أخذت ثوبا علميا منظما، بل الأوفق أن تكون العلمية صفة مدح لا ذم، وهو ما تصبوا إليه أي دراسة قديمة أو جديدة.

كما يضيف بأن العلمية أصبحت صاحبة السيادة في عالمنا المعاصر، وأصبح المنهج العلمي مساويا لحقيقة فحوض أي مجتمع، وهذا الذي يدعوننا إلى مزيد اعتزاز بالجهد المبذول من قبل العلماء القدماء في تحويل البلاغة إلى علم مكتمل الأصول والفروع؛ فليس العلم إلا منهجا في التفكير، وكل علم يستخدم من المناهج ما يراه متوافقا مع خواصه الذاتية، فإن لم يجد منها ما يناسبه استحدث منها مايساعده على أداء مهامه، وهو ما صنعه البلاغيون، إذ أضافوا إلى الموروث البلاغي المبعثر كثيرا من التنظيم والتبويب.¹

ثم ينتقل بعد ذلك إلى ملاحظة هذا التحول قبل السكاكي حينما، انتقل من مجرد المعرفة إلى العلم، عندما قدم مبررات تأليفه لمفتاح العلوم، حيث كان إلحاح فاضلي زمانه عليه سببا في تأليف مختصر بحظيهم بأوفر حظ منه سببا في تأليفه مصنفه.

¹ محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 02 .

ثم يتعرض محمد عبد المطلب لعلاقة البلاغة بالأسلوبية، والتعارض المؤقت بينهما إلى أن يقرر ضرورة التصدي لهذه الأصوات ويعجب من هؤلاء الذين إذا احتكموا للدراسة التطبيقية على الخطاب والنص الأدبيين لم يجدوا ما يسعفهم إلا تلك الأدوات البلاغية القديمة من تشبيه واستعارة وكناية ومن تقديم وتأخير وحذف وذكر وتعريف وتنكير وسجع وطباق، وربما كانت الإضافة الملاحظة على استعمال هذه الأدوات هو إخضاعها لمسميات طارئة توهم بالحدائثة كالانحراف والانزياح.

ويقارن بعد ذلك بين الصورة الأدبية القديمة والحديثة ليصل إلى حقيقة مفادها أن معظم الجهد البلاغي القديم جهد معاصر بكل المقاييس، وأن أهام السكاكي ومدرسته بتعقيد البلاغة أهام ظالم، فلم يصنع الرجل شيئاً سوى أنه حول البلاغة إلى علم دقيق، ويستفهم بقوله: فهل العشوائية تمتدح والنظام يعاب؟ وهل الاعتبارية في البحث تعد أصلاً، والتنظيم المرر يصير تعقيداً وجموداً؟.

ويرى أن كل هذه الأحكام بحاجة إلى مراجعة تصحيحية منصفة وينتقل بعد ذلك إلى جهد السكاكي، وما يمكن أن يكشف عن عبقريته قائلاً: «إن المتابعة الإستيعابية للجهد البلاغي، وبخاصة في مرحلته السكاكية تكشف عن أبعاد لافتة، فهذا السكاكي المتهم بتعقيد البلاغة هو الذي قدم مفارقتة بحديثه عن التشبيه، وربطه فنياً بنتائجه الدلالي، وهذا الكلام - حسبه - لم يأخذ حقه من العناية اللازمة»¹.

ثم يحاول تقديم بعض الشواهد لدعم ما ذهب إليه فيقول: إن تشكيل البناء التشبيهي يعتمد على ثنائية لازمة، وعقد العلاقة داخل هذه الثنائية لا يكفي أبداً في إنتاج صورة تشبيهي، وإنما يكون هناك تشابه لا تشبيه، وذلك إذا جاء الطرفان على التساوي، لأن التساوي يعوق إنتاج الدلالة التشبيهيّة، وما تقدمه من تقرير وبيان للمقدار، أو الإمكان، أو الوجود، أو الاستطراف،

1 السابق، ص 3- 14 .

أوما شئت من نواتج، فلو قلنا مثلا لون الثياب كلون هذه الثياب، فإن أركان التشبيه تتحقق على الكمال، لكن الناتج يمتنع لتساوي الطرفين في مجموع المواصفات، أو ما نسميه وجه الشبه.

مثل هذه اللفظات الخطيرة، وغيرها كثيرة يتغاضى عنها الباحثون، ويوجهون سهامهم عشوائيا إلى كل ما قدمه السكاكي من جهد، لأنه غير صالح للحلول في دائرة النقد الحديث، بل وصل الأمر إلى القول بتنافر التحليل البلاغي مع معطيات الخطاب الأدبي الحديث.¹

ويضيف قائلا: إن البلاغة العربية مرت بثلاث مراحل، مرحلة التذوق الأدبي والفظري، ومرحلة التجميع التألفي، ثم مرحلة التنظيم السكاكي، ويرى أن هناك توقف للجهد البلاغي في المرحلة السكاكية، فهو محصور في الأصول دون الفروع، التي تم تجاوزها نظريا وتطبيقا، مما يعني أن التوقف كان توقفا - متحركا - أي أن تابعي السكاكي قد ساروا في فلكه لكن بتوسيعهم دائرة بحثهم طولا وعمقا، طولا بإضافات والتعليقات، وعمقا بالشروح والتفصيلات والتعليقات.²

أما في كتابه "جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي"، وتحديدًا في الفصل الثالث منه الذي وسمه بمرحلة التأليف، فقد تحدث عن انشغال الدارسين بمفتاح العلوم، وهذا بعد أن عرض مجموعة من المصادر البلاغية، والنقدية ميرزا خصائصها مشيرًا إلى إغفال الدارسين لكتابي الطراز والعمدة.

ثم يعود إلى فترة القرن السابع الهجري وما بعدها، إذ كان معظم المؤلفين قد اقتصروا أو شرحوا القسم الثالث من مفتاح العلوم، بل تجاوز الأمر ذلك إلى تلخيص التلخيص، وشرحه، وكان الدرس القديم لم يعد فيه سوى السكاكي، أو أنه قال كلمته الأخيرة في البلاغة العربية.

ويواصل دفاعه عن السكاكي بقوله... إذ أن الرجل ليس مسؤولا عن كل ذلك، إذ اقتصر عمله على التنظيم والتنسيق بإكساب الدراسة القديمة ثوبا علميا منطقيًا، محاولًا إكمال جهد عبد

1 محمد العمري البلاغة العربية، مرجع سابق، ص ص 14-15

2 م ن، ص 21.

القاهر بالضبط الذي اهتم به في المفتاح، ولكن الذين جاءوا من بعده أغراهم هذا النهج فأسرفوا فيه؛ بل من العجب أن نرى إهمالهم لكثير من اللوح الجمالية التي أوردها السكاكي، ومن ذلك جعله مسألة الإيجاز و الإطناب أمرا نسبيا، وإرجاعه الأمر فيها إلى أوسط الناس، ومثل ربط السكاكي مباحث المعاني والبيان بطبيعة الصيغة وما فيها من انتهاك أحيانا وعدول أحيانا أخرى.

و يرى محمد عبد المطلب أن هذه الأمور لو نظر إليها بعين الفحص لأمكن ربطها بكثير من مباحث الأسلوب في العصر الحديث.

هذا هو ملخص رأي الدكتور محمد عبد المطلب في البلاغة العربية القديمة عموما، والبلاغة السكاكية على وجه الخصوص.¹

ومن الذين دافعوا عن السكاكي وانبهروا بمنهجه كذلك الدكتور عمر أوكان في كتابه "اللغة والخطاب"، إذ يعتبر عمل السكاكي عملا رائدا في تاريخ البلاغة العربية فيقول: وإذا كانت بلاغة السكاكي قد انتقدت باعتبارها قد مالت بالبلاغة العربية إلى التحجر عن طريق جانبها التعليمي الذي اغتال الجانب المنتج في البلاغة العربية فإننا من جهتنا نعتبر عمل السكاكي عملا رائدا في تاريخ البلاغة العربية، خصوصا من خلال اهتمامه بالجانب التداولي للغة الأدبية.

فالسكاكي في نظر عمر أوكان كان بصدد التنظير لمشروع سماه علم الأدب هذا المشروع الذي مسخ، وأصابه الضيم، والفقر على يد القزويني الذي أوقف تطوره من خلال الاختصار الذي قام به في التلخيص، وحول هذه البلاغة العامة التي أنتجها السكاكي إلى بلاغة مختزلة تقتصر على تلخيص الجانب الخاص بعلمي المعاني والبيان، إضافة إلى البديع دون اعتباره قسما ثالثا.²

وهي الرؤية نفسها نجدها عند جعفر دك الباب، إذ يرى أن تعريف القزويني لعلم المعاني بأنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال قد أسقطت الجانب التطبيقي

1 محمد عبد المطلب، جدلية الأفراد والتركيب، مرجع سابق، ص 76-77 .

2 عمر أوكان، اللغة والخطاب، مرجع سابق، ص 116-117.

الذي أكده السكاكي، والمتمثل في « تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة » وقد ساد تعريف القزويني إلى يومنا هذا، وتم بذلك فصل النحو عن البلاغة.¹

كما تشتم رائحة الدفاع والانبهار بمنهج السكاكي عند " محمد العمري " في كتابه " البلاغة العربية " إذ يرى أن عمل السكاكي ما هو إلا امتداد لعمل عبد القاهر.

فالسكاكي قد كشف ما لم يصرح به عبد القاهر من خلال تقديمه مبادئ النحو، والاستدلال وفي ذلك يقول: ولاشك أن السكاكي وهو يقدم مبادئ النحو والاستدلال كان يكشف المخبوء، وغير المصرح به عند عبد القاهر، فبراعة عبد القاهر - حسبه - في تحويل النحوي والمنطقي والكلامي والعقائدي إلى صياغة بلاغية جعله يستطيع إخفاء المعاني السابقة، فجاء السكاكي وكشف هاته المعاني النحوية، والمنطقية فنُبز بالمدرسية ومجافاة الذوق الأدبي².

هذه خلاصة بعض الآراء التي أيدت السكاكي، وحاولت أن تنتصر له مقدمة - كما رأينا - حججا مختلفة.

فما هي حجج المنتقدين الراضين بمنهج السكاكي ؟.

لقد انتقد الكثير من الدارسين منهج السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، وتحديدًا القسم الثالث منه، إذ يرون بأنه عقد البلاغة العربية وأحالتها إلى مجموعة من القواعد الجافة والجامدة.

ومن بين الذين نحوا هذا المنحى الدكتور شوقي ضيف في كتابه " البلاغة تطور وتاريخ "، فبعد ترجمته للسكاكي، وإظهاره أهمية كتاب مفتاح العلوم، وإبرازه مكانته تحدث عن منهج السكاكي، واعترافه بقدرته على التنظيم والتبويب، والتزام الدقة، غير أنه لم يساير كلام من الزمخشري وعبد القاهر في تحليلهما.

1 جعفر دك الباب، نظرية عبد القاهر اللغوية والنبوية والوظيفية في النقد الأدبي، مرجع سابق، ص 205 .

2 محمد العمري، البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 485

وبذلك حول البلاغة إلى علم بآتم معنى الكلمة، وفي ذلك يقول: لقد كان أكثر تنظيمًا، وأشد تقسيما مع ترتيب المقدمات، وإحكام المقاييس، وصحة البراهين، وبذلك استقام تلخيصه بحيث قلما نجد فيه اعوجاجا، أو أمتا وانحرافا، وإنما نجد فيه الدقة والقدرة البارعة على التبويب والإحاطة الكاملة بالأقسام والفروع، غير أن ذلك لم يشفع بتحليلات عبد القاهر والزحشري التي كانت تملأ نفوسنا إعجابا، فقد تحولت البلاغة في تلخيصه إلى علم بأدق المعاني لكلمة علم، فهي قوانين وقواعد تخلو من كل ما يمتع النفس، إذ سلط عليها المنطق بأصوله ومناهجه ثم يبرر بعد ذلك استخدام السكاكي لهذا المنهج فيقول: « إنه بصدد وضع قواعد و قوانين كقوانين النحو و قواعد»¹.

و بعد ذلك يعرض مضمون الكتاب ومادته ليخلص في الأخير إلى أن السكاكي أشاع في كتابه الكثير من العسر و الالتواء، و يشبه كتابه بدغل لا يمكن سلوكه إلا بمصايح المنطق، ومباحث المتكلمين، و الفلاسفة.

أما " أحمد جمال العمري " فيرى في كتابه "المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني" أن ولوع السكاكي بالمنهج المنطقي أدى به إلى إقحام مباحث من صميم المنطق باعتبارها قضايا بلاغية؛ و يكون بذلك قد أرسى دعائم المنهج التقني المنطقي و قد أثر منهجه -حسب العمري- هذا في المؤلفات البلاغية بعده؛ فقد استحوذ المفتاح على اهتمام البلاغيين ما لم تستحوذ عليه كتب عبد القاهر الجرجاني².

وقريبا من هذا ما ذهب إليه عبد العزيز عتيق الذي يرى أن كتب البلاغة بعد عبد القاهر صارت أشبه بالمعميات و الألغاز، فقد خلا مفتاح العلوم من تحليلات أمثال تحليلات عبد القاهر

1 شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 288 .

2 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص 343 .

و الزمخشري التي تبهر القارئ و تحولت البلاغة إلى علم طغت فيه القواعد على روح البيان وومضاته؛ و هذا لاستخدامه المنطق بأصوله وألفاظه¹.

وهو الموقف نفسه الذي ذهب إليه "مازن المبارك" في كتابه "الموجز في تاريخ البلاغة"، و يضرب مثالا عن تعقيدات السكاكي وتعريفاته فيقول: «وحسبك أن تقرأ ما كتبه السكاكي عن التشبيه، وأنواعه، وأقسامه، و هو موضوع يتصل بالصورة الأدبية، و سر جمالها لنرى مدى حبه للتقسيم و التفريع؛ بل لنرى المدى الذي وصلت إليه البلاغة في جفافها وبعدها عن التحليل الذوقي والجمالي»².

ونجد البعض يدرس منهج السكاكي في إطار مدرسي حيث يقسم البلاغة العربية مدرستين كلامية أخرى أدبية.

إن مثل هذه التقسيم نجده عند "عبد القادر حسين" في كتابه "المختصر في تاريخ البلاغة العربية"، و "مصطفى الصاوي الجويني" في كتابه "البلاغة تأصيل وبتحديد"³

إذ قسمًا المدارس البلاغية إلى مدرسة بلاغية كلامية فضلت وضع القواعد والمصطلحات والرسوم والحدود، كما نزعت إلى المنطق، وبتحلى ذلك في الأمثلة المختارة، وهي - حسب رأيهما - أمثلة تعليمية تشبه أمثلة النحاة على نحو ضرب زيد عمرا، وأكلوني البراغيث.

ويرى مصطفى الصاوي الجويني أن هذه المدرسة كانت صادقة في عصر الشروح والتلخيصات، إذ فسرت معاني العبارات، وإعراب الجمل، باعتبارها - أي المدرسة - علم النحو تنمة

1 عبد العزيز عتيق تاريخ البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 272 .

2 مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 111 .

3 محمد مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وبتحديد، مرجع سابق، ص 204 . وأنظر عبد القادر حسين، في تاريخ البلاغة العربية، دار غريب، القاهرة، دط 2001. وأنظر: محمد عبد المطلب مصطفى، اتجاهات النقد خلال القرنين

السادس والسابع الهجريين، دار الأندلس، بيروت، ط1، ص ص 44-45.

لعلمي المعاني والبيان، ويستشهد على ذلك بتصريح السكاكي الذي يقول: وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، وقد أقره القزويني على ذلك.

أما المدرسة الأدبية فقد اهتم أصحابها بالنصوص القرآنية والأدبية، إذ كانوا يركزون على الجمال الفني الذي تزخر به النصوص، دون اعتناء بوضع القواعد والمصطلحات، والذي يتفق عليه جل الباحثين هو تأثير السكاكي في من جاء بعده من البلاغيين، بدءاً بالقزويني الذي صنف كتاباً سماه تلخيص المفتاح، وأعاد شرحه بكتاب آخر عنوانه بالإيضاح.

وقد بينَّ القزويني في مقدمة التلخيص منهج السكاكي في المفتاح، وسبب تلخيصه له إذ يقول: «وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل أبو يعقوب السكاكي أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛ لكونه أحسنها ترتيباً وأكثرها للأصول جمعاً، ولكنه غير مصون من الحشو والتطويل والتعقيد قابلاً للاختصار، ومفتقراً إلى الإيضاح والتجريد ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد.»¹

ولكن القزويني أسقط قسمي النحو والصرف مكتفياً بذلك بقسم البلاغة على الرغم من الروابط المنهجية الموجودة بين الأقسام الثلاثة، وقد كان السكاكي يحيل في أكثر من موضع، وفي كل الأقسام على القسم السابق، أو القسم الموالي، مما يوحي بظهور ثغرة منهجية في التلخيص.

مناقشة الرأيين:

من خلال تبني لكلا الرأيين وجدت أن كلا منها وقع في مغالطة، وابتعد عن الدقة، فالذين قالوا بأن السكاكي حول البلاغة إلى قواعد جافة وجامدة جعلني أعتقد أن كل تحول، أو اهتمام بالتعقيد من شأنه تجميد العلوم، وأما الذين قالوا بجودة منهج السكاكي، فلم ينظروا ويدققوا في المضمون ويربطوا ذلك بالمنهج الذي تحدثوا عنه.

وسأحاول فيما يأتي أن أناقش الرأيين عليّ أخرج برأي وسط يجمع بينهما.

1 القزويني، تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص 3 .

إنّ القول بتحميد القواعد لعلوم البلاغة أمر مبالغ فيه بعض الشيء، حيث أنه ليس كل تعقيد يجمد هاته العلوم، بل إن الواجب أن يكون لكل علم قواعد، يرجع إليها في عملية التحليل ومعلوم أن البلاغة ارتبطت في نشأتها بالقرآن الكريم؛ فقد عكف العلماء على دراسة القرآن والبحث في سر إعجازه، ولهذا قال أبو هلال العسكري: «إن أحقّ العلوم بالتعلم هو علم البلاغة ومعرفة الفصاحة، والإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بالفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التراكيب، وما اشحنه من الإيجاز والبديع»¹.

وارتباط البلاغة بالقرآن الكريم يجعلها في حاجة إلى التعقيد أكثر فأكثر حتى نفهم كل أنواع الخطابات فهما سليما، ونقف على لطائف التزييل وقوفا صحيحا بعيدا عن كل أنواع التقسيم، والتأويل الفاسد، ولن يتم لنا ذلك دون استيعاب المبادئ، والقوانين، والقواعد².

فالقواعد والقوانين التي تم استنباطها والتوصل إليها هي التي حسمت الخلاف - اللجج - الذي شجر بين أئمة البلاغة في بيان وجوه تحسين الكلام حتى يرقى في سلم البلاغة، وينال قسطه من الفصاحة، وتناقضت آراؤهم في ذلك أيما تناقض، ففريق مال إلى رصين الكلام الجسامع بين العذوبة والجزالة، وفريق أولع بالمنطق الموشى المشتمل على صنعة البديع، وهذا الخلاف لفت أنظار أئمة البلاغة إلى أن يضعوا قوانين و ضوابط يتحاكمون إليها عند الاختلاف³.

إذن فالقواعد ظهرت قبل السكاكي، وليس هو أول من قعد البلاغة كما ذهب إلى بعض البلاغين المحدثين.

وأما ما ذهبوا إليه، أن السكاكي قد استعان في كتابه بالمنطق وأصوله فيبدو أنه كلام عام يحتاج إلى ضبط وتحديد المصطلح؛ فالإشكالية ليست في استخدام المنطق، وإنما في طريقة استخدامه

1 أبو هلال العسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ص 1 .

2 محمد مفلح، التلقي والتأويل مقارنة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2001، ص 13.

3 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص 7 .

ودمج. فنحن نستخدم المنطق في كل عملية نقوم بها وفي كل كلام نتلفظ به، فالجرجاني حين أراد أن يدافع عن فكرة النظم استخدم المنطق خصوصا في طريقة صياغة الأدلة ولكنه لم يصرح بذلك. وحين نستخرج صورة بيانية ونحللها ونثبت مثلا أنها استعارة لا كناية؛ فلا بد لنا من أدلة على ذلك، و صياغة الدليل مسألة من صميم المنطق.

فالمنطق أمر لا غنى للإنسان عنه، شأنه في ذلك شأن التنفس، ولذا قيل إنه فن التفكير. مثله في ذلك مثل فن الطهي، أو العمارة، أو السباحة، والمقصود بهذا طبعا الجانب العملي من المنطق.¹

وأما ما ذهب إليه البعض الآخر من أن السكاكي انتهج المنهج التقني المنطقي فألاحظ فيه عدم تحديد المصطلح وضبطه، لأنه لا يوجد منهج - في ما أعلم - يسمى بالمنهج المنطقي؛ لأن المنهج بصفة عامة جزء من المنطق هذا إذا طبقنا خصوصيات البحث العلمي الأكاديمي بدقة على ما ذهب إليه أحمد جمال العمري.

فالمناهج في عمومها تعود إلى ثلاثة أصول أساسية المنهج الاستدلالي - المنهج التحريبي - المنهج التاريخي.²

وأما القول بأن الكتب البلاغية بعد عبد القاهر صارت أشبه بالمعجمات، والألغاز، ففيه بعض المبالغة، لأن من يقرأ مفتاح العلوم حتى وإن لم يفهم بعض الجزئيات الدقيقة، إلا أنه يفيد مما في الكتاب، كما أن القول بخلو الكتاب من تحليلات مثل تحليلات عبد القاهر، و الزمخشري، فيه بعض المبالغة، لأن التحليل موجود إن لم نقل كثير.

وأورد فيما يأتي بعضا من تحليلاته، فأنظر إليه وهو يحلل في باب النداء قول القائل:
موعد حبابك للفرقة غدا.

1 محمد فتحى الشنقيري، أسس المنطق، مرجع سابق، ص ص 23 - 24 .

2 الربيعي بن سلامة، الموجز في مناهج البحث الأدبي وفنيات البحث العلمي، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 7 .

فقال: أغضبه شيء غير معنى التفاؤل حتى قال له موعد أحبابك يا أعمى، و لك المثل السوي، وأمر بإخراجه، وأنظر إليه وهو يحلل قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون، قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ البقرة 215.

سألوا عن بيان ماذا ينفقون، فأجيبوا ببيان المصرف بترك سؤال السائل متزلة سؤال غير سؤاله لتوخي التنبيه له بالطف وجه على تعديته عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه أوهم له إذا تأمل، فهذان مثالان على وجود التحليل بالكتاب.

وأنظر إلى تحليله قوله تعالى ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين ﴾ هود الآية 44.

فقد حللتهما تحليلاً رائعاً من عدة جوانب: البلاغة، وعلم المعاني، ترتيب الجمل، الفصاحة¹.

أما أن نقول أنه لا بد أن يكون مثل تحليل الجرجاني، و الزمخشري، فأقول بأن لكل منهما هدفه، فالجرجاني و الزمخشري كانا بصدد الدفاع عن القرآن الكريم، وإثبات وجوه إعجازه، ولهذا فالأمر يحتاج إلى استفادة في التحليل لإقناع القائلين بوجود الإعجاز في غير ما ذهب إليه الرجلان مثل الصرفة.

أما السكاكي فهو بصدد تأليف كتاب يجمع فيه شتات علوم الأدب المتناثرة، ولهذا نجد السكاكي يقول: «ورأيت أهل زماني الفاضلين الكاملين الفضل قد طال إلحاحهم علي في أن أصنف لهم مختصراً يحفظهم بأوفر حظ منه»².

فالاختصار جعله يحلل في موضع، ويكتفي بالتمثيل والاستشهاد في موضع آخر، أما إذا أردنا أن نطالب السكاكي بمنهج الجرجاني في التأليف.

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 417-421.

2 م ن، ص 7.

فقد أنتقد الجرجاني في طريقة التصنيف أيضا حيث يقول " أحمد بدوي" في كتابه "عبد القاهر الجرجاني": « يبدو التكرير في كتاب الدلائل وعدم تركيز الأفكار، وعدم التقسيم المحكم للأبواب غالبا، وإنما هي أفكار ترد فيسجلها، وربما يكون سبق له شرح بعض هذه الأفكار أو شرح مثل لها، وكان ينبغي ضم اللاحق إلى سابقه، أو زيادة في شرح ما سبق له أن شرحه»¹.

ولابد أن أؤكد في هذا السياق أني لم أقصد إلى إجراء عملية موازنة بين الرجلين قصد المفاضلة بينهما أو أنني أريد أن أنتصر للسكاكي على حساب غيره من البلاغيين القدماء، وإنما أطلب أصحاب هذا الرأي بإبداء ملاحظات منهجية دقيقة بعيدة عن التحيز.

أما قولهم بوجود تقسيمات كثيرة فيبدو لي أن هذا القول في محله، إذ أن كثرة التقسيمات تجعل القارئ لا يلم بعناصر الموضوع، وخير مثال على ذلك: التشبيه إذ قسمه باعتبارات عدة جعلت الإمام به أمراً عسيرا على المتلقي، فقسمه إلى قسمين: واحد، وغير واحد، ثم قسم الواحد إلى حسي وعقلي، وغير الواحد إلى قسمين آخرين: تشبيه في حكم الواحد، وآخر ليس في حكم الواحد، ثم قسم الذي في حكم الواحد إلى: مفرد، بمفرد، ومركب بمركب، والذي ليس في حكم الواحد إلى: حسي وعقلي، والبعض حسي والبعض عقلي، فهذه التقسيمات تسلب التشبيه جماليته، وتجعل فهمه أمرا من الصعوبة بمكان خصوصا على غير المتخصصين.

وأما بالنسبة للتعريفات فهو يورد عدة تعريفات للقارئ ليميز بين الصائب وغيره، أي يشرك القارئ في العملية النقدية، وأسوق مثلا على ذلك لتوضيح الأمر، فبعد تعريفه الاستعارة مثلا بأنها « أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به»²، خصص بعد ذلك عنوانا لتعريف

1 أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، مكتبة مصر، القاهرة، ط2، دت، ص 298 .

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص369.

الاستعارة فقال: وإذا قد عرفت ما ذكرت فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف، وأورد ثلاثة تعريفات مختلفة، وذيلها بقوله: ولا أزيد على الحكاية¹.

فهو يريد من وراء هذه العملية إشراك القارئ في عملية الموازنة، وأما تحديد الموضوعات عن طريق التعريف فكان من المفروض أن يقال بأنه جانب إيجابي، وليس سلبي، فحصر حدود الموضوع يعد إبرازاً لصفاته، إذ التعريف هو جملة الصفات التي يتألف منها الشيء المراد، إنه التعبير المفصل عن المعرف، ولذلك صح ما أطلقه عليه المناطقة بأنه القول الشارح،² وذكر صفات الموضوع إخراج له من دائرة اللبس وإبعاده عن كل تأويل محتمل.

وهناك بعض البلاغين مثل "عبد الواحد حسن الشيخ" في كتابه "المدخل إلى البلاغة" يستغرب من تخصيص السكاكي مبحث خاص بعلم الاستدلال في المفتاح، ويرفض أساليب السكاكي المنطقية.³

هذا الرأي لا بد من النظر إليه من زاويتين مختلفتين:

فأما الزاوية الأولى الخلط الذي قد يتبادر إلى القارئ من أن البلاغة مبحث منطقي صرف، وفيه إخراج للبلاغة من دائرة الأدبية، فيكون رأي حسن الشيخ في محله.

وأما الزاوية الأخرى وهي الأقرب إلى الصواب - في نظري - فتتمثل في كونها عبارة عن أدوات إجرائية فحسب، ويدخل هذا في نطاق الاستعانة بعلوم أخرى، والإفادة منها، ولاشك أن الإفادة من الفكر الفلسفي وروح المنطق من الأمور التي تقوي الرأي، وتبرز الحجة وتعين على نقل

1 السابق ص 384 .

2 محمد فتحي الشنقري، أسس المنطق والمنهج العلمي، مرجع سابق 61.

3 عبد الواحد حسن الشيخ، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، دط، دت، ص 29.

ما في نفس المتفنن إلى المتلقي بتأثير، وهذه غاية البيان، والجمال، والبلاغة، والبراعة، والتصوير، وحسن الأسلوب¹.

وقد نجح السكاكي فعلا في التأثير على من جاء بعده، إذ أصبح كتابه عمدة المؤلفات البلاغية بعده؛ يستقون منه معارفهم، أو يتناولونه ويلخصونه أو يشرحونه²، وهذا ما أعترف به القزويني أيضا في مقدمة الإيضاح³.

وأما الفريق الآخر فقد ركز على الجانب الشكلي، أي عملية الترتيب والتبويب التي قام بها السكاكي، دون التعمق كثيرا في مضمون الكتاب، كما نجد هذا الفريق يدعو إلى نظرة شمولية لمنهج السكاكي، أي الربط بين علوم الأدب الواردة فيه من نحو وصرف، وبلاغة، واستدلال وعروض، في حين نجدهم يخالفون ما دعوا إليه، ومحمد عبد المطلب تناوله من الوجهة البلاغية، وعمر أو كان، من الجانب اللغوي، باستثناء جعفر ذلك الباب، الذي أشار إلى بعض الجوانب المنهجية العامة الموجودة في الكتاب ولكنها كانت مجرد إشارة سطحية.

من هنا يمكن القول أن كل واحد من هؤلاء النقاد قد دافع عن منهج السكاكي من زاوية اختصاصه، دون محاولة التطلع إلى الجوانب الأخرى.

كما أن الاهتمام بالجانب المنهجي صرفهم عن تحليل المضامين، والبحث عما أضافه الكتاب إلى الكتب الأخرى، لأن الجانب المنهجي له علاقة وطيدة بجانب المضمون.

من خلال هاته المناقشة الموجزة لكلا الرأيين يمكن القول بأن كتاب السكاكي يشكل بنية واحدة، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة جزء معين منه، لأن هذا العمل يجعل الجزء المدروس مبتورا وينقص من القيمة العلمية للكتاب، مثلما حدث مع البلاغة لما فصلت، فحجب هذا الفصل النظر

1 محمد بركات، حمدي أبو علي: كيف نقرأ تراثنا البلاغي، دار وائل للشر، عمان، ط1، 1999، ص 107 .

2 عبد الرحمان، بن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، صص 1066- 1067 .

3 القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: غريد الشيخ محمد - إيمان الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1،

2004، ص07 .

في الجوانب الأخرى، ناهيك على أن دراسته للبلاغة جرت في إطار هذا الترتيب، الصنف أولاً والنحو ثانياً والبلاغة ثالثاً، كما راعى الترتيب في البلاغة ذاتها، علم المعاني أولاً، يليه البيان، وأخيراً البديع، إضافة إلى الأدوات الإجرائية المساعدة على ذلك.

ثم إننا نجد دائماً الإحالة إلى العلوم الواردة في الكتاب، فقد يحيل من البلاغة إلى الصرف، أو النحو، والعكس مثلما حدث معه في قسم النحو، وتحديدًا في مبحث الحروف العاملة حين تحدث عن عمل حرف رب مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ (الحجر: 2)، مؤول يطلعك على ذلك علم المعاني ومثل هذا كثير في كتابه، مما يوحي بوجود علاقة منهجية بين أجزاء الكتاب، ضف إلى هذا أنه تحدث في المقدمة عن منهج عام يجمع بين هاته العلوم، حتى وإن وجدت مناهج جزئية خاصة بكل علم فهذا لا يتعارض مع وجود منهج عام يجمعها ويؤلف بينها.

إن الإشكالية حسب ما توصل إليه هذا البحث تكمن في الأسلوب، الذي صاغ به الرجل كتابه، هذا الأسلوب العلمي الذي أملت عليه طبيعة التحول المنهجي، أي الانتقال من الجانب الفني إلى الجانب العملي، وقد وُفق في اختيار الأسلوب، لأن الأساليب نوعان: أسلوب أدبي يعنى بالحقائق وعرض الأفكار ويرتبط بالعاطفة، وأسلوب علمي يشمل المعارف العقلية، وهي الأساس الأول في بنائه ويرتبط بالعقل.¹

ولما كان السكاكي بصدد التأصيل النهائي لعلم البلاغة فقد اختار الأسلوب العلمي المناسب لمقصده، مع تطعيمه من حين لآخر بالأسلوب الأدبي حين تطلب الأمر ذلك، خصوصاً حين تعرض لبعض الشواهد، ثم إن هناك سبب آخر لظهور هذه الإشكالية، وهي اعتماد بعض الدارسين الدراسة المقارنة بين السكاكي وسابقه، وطبيعي أن يكون أسلوب، ومنهج السابقين أسهل وأوضح، لأن المعرفة العلمية تراكمية تنتقل من البسيط إلى المركب.

1 أحمد الشايب، الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 8، 1993، ص 59.

كما ينبغي أن لا نغض الطرف عما وقع فيه البلاغيون الذين خلفوا السكاكي بما خصوا كتابه من كثرة الشروح والتلخيصات، وكان الأجدد بهم تطبيق القواعد البلاغية المتوصل إليها على النصوص المستجدة، لا التوجه نحو الجدل العقيم.

كما أن المنهج العلمي الموضوعي يملئ على الدارس ضرورة الإحاطة التامة بالظروف العلمية التي ظهر فيها الكتاب، فالبلاغة العربية في بداية نشأتها معروفة عند العرب الأوائل باعتبارها فناً، لأن المعطيات الجديدة في الواقع العربي، وحدث تطور في الملكات العقلية والفكرية جعلها تتحول من دائرة الفن إلى دائرة العلم ذي المصطلحات الخاصة والموضوعات المحددة¹.

إنَّ منهج السكاكي حسب ما توصلت إليه من خلال هذه الدراسة نموذج للمنهج العلمي الصحيح، وهو امتداد للمناهج السابقة، بل إنه يحمل مواصفات المنهج العلمي الحديث، والذي يعرفه لانسون بأنه: «الجمع في كل دراسة خاصة بين التأثير والتحليل من جهة، والوسائل الدقيقة للبحث والمراجع من جهة أخرى، وذلك لما يقتضيه الموضوع فنستعين عند الحاجة بعدة علوم مساعدة نستخدمها حسب ما أعدت له في تهئية المعرفة الدقيقة»².

لقد توفرت في كتاب السكاكي جل الشروط الموضوعية للمنهج السديد، كما أنه صدر عن رؤية فكرية مسبقة، وهي التحول من الفنية إلى العلمية، والوعي بالعلاقة الموجودة بين البلاغة وغيرها من العلوم الأخرى والترتيب المنطقي لهذه العلوم، ترتيباً علمياً منطقياً.

الصرف أولاً والنحو ثانياً والبلاغة ثالثاً، ثم عمد إلى البلاغة فأعاد ترتيبها.

1 تاج الدين مصطفى، الأسس القرآنية لنشأة البلاغة العربية، مجلة التحديد، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، ع 11 فبراير 2002 السنة السادسة، ص 119.

2 لانسون وأنطوان ماويه، منهج البحث في الأدب و اللغة، ترجمة: محمد مندور، نضة مصر، القاهرة، د ط، ابريل، 1996، ص 409.

المعاني أولاً، يليها البيان، والبديع ثالثاً، وهذا ما أدركه الجاحظ قبله حينما قال: والبيان يحتاج إلى تميز وسياسة، وإلى ترتيب ورياضة وإلى إتمام الآلة وإحكام الصنعة¹.

إنّ السكاكي بعمله هذا قد أحدث تطويراً وتجديداً في مجال الدراسات اللسانية، انطلاقاً من رؤية عبر عنها صراحة في مقدمة الكتاب.

والواقع أنّ الوعي بأبعاد الرؤية شرط ضروري لاستعمال أي منهج استعمالاً سليماً مثمراً؛ لأنّ الرؤية هي التي تؤطر المنهج، وتحدد أفقه وأبعاده، والمنهج يغذيها، ويصححها وهذا ما عبر عنه أحد الباحثين بقوله: «لقد شاع أن النهج مجرد وسيلة للبحث عن المعرفة، وفحصها أي مجرد خطة مضبوطة بمقاييس وقواعد، وطرق تساعد على الوصول إلى الحقيقة وتقديم الدليل عليها»².

إنّ هذا الوعي نلمسه كذلك عند الجرجاني في إطار حديثه عن نظرية النظم حيث يقول: «إعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت لك فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»³.

فرأى السكاكي أنه لا مناص من التأصيل، والتعميد للبلاغة فبحث عما يسعفه في ذلك، فوجد علم المنطق هو العلم المناسب؛ كونه يعلمنا طرق التفكير الصحيحة، والسليمة البعيدة عن التخبط والتذبذب⁴ مقتدياً بالجرجاني الذي تأثر هو الآخر بأرسطو، وبالثقافة الإغريقية عموماً، ولكنه لم يصرح بذلك⁵.

1 الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، دت، ج1، ص 14.

2 عبد العالي بوطيب، إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، ج1، م 27 سبتمبر 1998، ص14

3 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق ص55.

4 محمد فتحي الشينقري، أسس المنطق والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص 24.

5 أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص234.

هذا لا يعني أن مفتاح السكاكي يخلو من النقص، فقد أفرط في بعض المواضع في استعمال الأسلوب وأقحم بعض المباحث في غير مواضعها، مثل مبحث الدلالة، كما أكثر من التقسيمات مثل ما فعل في مبحث التشبيه.

وللحفاظ على الجانب الفني في البلاغة فلا مناص من تقسيم البلاغة إلى قسمين علم البلاغة، وفن البلاغة، أما علم البلاغة فيعني بدراسة القواعد التي توصل إليها البلاغيون القدامى والتي أتمها السكاكي

وأما فن البلاغة فيعني بتطبيق هاته القواعد على النصوص الأدبية، ويبقى الجانب الفني في التحليل واسعاً، في إطار احترام القواعد.

خاتمة:

بعد هذه الجولة المضيئة والمتعة في الوقت نفسه حري بي أن أشير إلى بعض النتائج التي أسفر عنها البحث والتي أخصها في النقاط الآتية.

* وجود عدة مناهج في الكتاب تتلاءم وطبيعة كل علم؛ فالصرف له منهجه، وللنحو منهجه، وكذلك للبلاغة منهجها الخاص بها.

هاته المناهج تلتقي في منهج عام بنى عليه السكاكي كتابه، وهو الذي أشار إليه في المقدمة، حيث يقوم على مراعاة وظيفة العناصر اللغوية في التركيب والترتيب.

* تمكن السكاكي من إحداث تطوير هام في مجال الدراسات اللسانية، ويتجلى ذلك في تقديمه الصرف عن النحو، حيث كان المنهج السابق يقضي بضرورة دراسة النحو أولاً، وهذا التقديم خاضع لضوابط منهجية علمية دقيقة، وهو شبيه بالمنهج الذي تسير عليه الدراسات اللسانية الحديثة.

* يمكن القول عن منهج السكاكي أنه امتداد للمناهج السابقة عليه، إذا استثنينا بعض التعديلات التي أحدثها.

* إن علمية الفصل التي قام بها السكاكي بين علوم اللغة: الصرف، النحو والبلاغة، وإعادة ترتيبها منهجياً عملية تيسيرية فقط، ولا تعدّ فصلاً للعلوم اللغوية بعضها عن بعض وإنما تم ذلك - الفصل التام - على يد القزويني بتلخيصه الجزء الخاص بالبلاغة فقط، وإهمال بقية الأقسام الأخرى، وانسياق بعض الدارسين المحدثين وراء عملية الفصل يعد خطأ منهجياً يؤدي إلى الإنقاص من القيمة العلمية للكتاب، إذ كان من المفروض دراسة الكتاب دراسة شاملة حتى يتم التوصل إلى الغرض الأساسي من تأليفه.

* إن اكتشاف السكاكي للعلاقة الموجودة بين علم البلاغة، وعلوم اللغة الأخرى في مستواها الإبداعي يمكن أن يستنبط ويلاحظ في تعريفه علم المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما تتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.

* إخراج السكاكي للبلاغة من دائرة الفن إلى دائرة العلم مرده جملة التحولات الحاصلة في الملكات العربية، واعتقاده اكتمال القواعد البلاغية، وبالتالي ضرورة الصياغة النهائية لهاته القواعد.

* لقد أفرط السكاكي في استعمال الأسلوب العلمي، في بعض المباحث وعدم مراعاته عملية التحول المنهجي التي أدخلها على علوم اللغة، إذ كان من المفروض أن يتدرج في ذلك مما جعله يتعرض لانتقادات كثيرة، ولكنه اعتذر عن ذلك مسبقاً حين صرح أنه سيؤلف مختصراً يلخص فيه جهد العلماء السابقين، ومعلوم أن التلخيص يناسبه الدقة في الأسلوب وعدم الاستفاضة في الشرح، ويعضد اعتذاره الأول باعتذار آخر، حين يقول: إن أسلوب كتابه سيكون أقرب إلى فهم الأذكىاء.

* إن إلحاق السكاكي لقسمي الاستدلال والعروض ينم عن إدراكه لأهمية الإلمام بالأدوات الإجرائية، والتكامل العلمي بين العلوم، كما يستخلص من ذلك تبحر علم السكاكي، واتساع ثقافته اللغوية والمنطقية، مما ساعده على إجادة الترتيب الذي اعترف به جميع الدارسين.

* إنه لا يمكن التسليم النهائي للرأي القائل بجمود البلاغة نهائياً في القرن السابع، وإذا كان كذلك فهو يقتصر على الأصول دون الفروع، والدليل على ذلك مناقشة القزويني للسكاكي في بعض المسائل واعتراضه عليها.

* إن التعيد الفعلي تم على يد أصحاب الشروح الذين أكثروا من شروحهم، وتلخيصاً لهم، الأمر الذي جعل البلاغة لم تخرج من دائرة التلخيصات، والشروح.

* إنَّ المنهج العلمي يفرض على الدارس ضرورة وضع الكتاب في زمنه التاريخي، والأخذ بالظروف المحيطة بالتأليف حتى لا يكون هناك أي انتقاص من قيمته العلمية، ومعلوم أن الفترة التي ظهر فيها المفتاح سبقها جدل كبير حول وجود إعجاز القرآن الكريم، مما عجل بامتزاج الدراسات الإعجازية بالمنطق، وعلم الكلام وأصبح يطبع أسلوب الكثيرين، بل إن المتلقي أصبح يتطلع إلى مثل هذه الأساليب وعليه أدعو الدارسين لمراعاة هاته الظروف.

وفي الأخير أوجه دعوة للدارسين لتحقيق الكتاب، لأنَّ عدم تحقيقه يجعل عملية قراءته وفهم مضمونه أمرا عسيرا ومتعدرا على البعض؛ لكثرة الأخطاء المطبعية به.

- غ -

الغزالي

- ف -

الفراء

- ق -

القزويني ، قطرب

- ك -

الكسائي

- م -

معمر بن المثنى ، المبرد ، المازني ، محمد بن مظفر الخليلي

- ه -

أبو هلال العسكري

- ي -

يونس بن حبيب ، ياقوت الحموي .

ثانيا - الأعلام المتأخرون

- أ -

أحمد مطلوب ، أحمد مصطفى المراغي ، أحمد جمال العمري ، أحمد بدوي

- ب -

بيرلمان ، برند شلنر

- ج -

جعفر دك الباب

- ر -

ريتشارلد ، رولان بارت

— د —

دومارسي

— ش —

شفيح السيد، شوقي ضيف

— ع —

عمر أوكان ، عبد العزيز عتيق، عبد العزيز أبو سريع، عبد القادر حسين، عبد الواحد حسن الشيخ .

— ف —

فونتاني

— ل —

لامبي

— م —

مازن المبارك ، محمد مصطفى الصاوي الجويني ، محمد عبد المطلب ، محمد العمري

— ن —

نعيم زرزور

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع
- الجاحظ: أبو عثمان عمر و بن بحر
1- البيان و التبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، دت، ج1.
- الجرجاني، عبد القاهر
2- أسرار البلاغة، تحقيق محمد الاسكندراني، م مسعود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989.
3- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1989 .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان
4- الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ج 1، ج 5 دت دت .
- الحموي: ياقوت
5- معجم الأدباء، دار الكتب العلمية بيروت، د ط، دت .
- حاجي خليفة
6- كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، دط، 1982، مج 2.
- الحنبلي أبي الفلاح عبد الحبي
7- شذرات الذهب، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د ط، دت، ج5
- ابن حيان: جابر
8- رسالة جابر ابن حيان ضمن رسائل منطقية في الحدود، و الرسوم للفلاسفة العرب، تحقيق:
عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط1، 1993.
- الخليل ابن أحمد الفراهيدي
9- كتاب العين تحقيق: المهدي المخزومي و إبراهيم السمرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،
بيروت، دط، 1988، ج1.

- ابن خلكان
- 10- وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1977 مج3، مج5.
- ابن خلدون، عبد الرحمان
- 11- المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، دط، 1982.
- الرازي، فخر الدين
- 12- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري الشيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1985.
- الرماني
- 13- النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، تحقيق: محمد خلف الله، زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1968.
- الزركلي، خير الدين
- 14- الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986.
- الزمخشري، جار الله محمود
- 15- الكشف، دار الفكر، بيروت، دط، 1977، مج5.
- السكاكي، يوسف بن محمد
- 16- مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987.
- السيوطي، جلال الدين
- 17- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر سوريا، ط2، 1979.
- العسكري، أبو هلال
- 18- الصناعتين، تحقيق: محمد على البجاوي، و محمد أبي الفضل، الحلبي، القاهرة، دط، 1971.
- الغزالي أبي حامد
- 19- المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

- القزويني، عبد الرحمان

20- التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997..

21- الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: غريد الشيخ محمد، إيمان الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1. 2004.

- القفطي

22 -إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، ج2.

- محي الدين، أبي محمد عبد القادر

23 - محي الدين أبي محمد عبد القادر، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط2، 1993، ج3
الدواوين:

-امرؤ القيس

24- الديوان، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989.

المراجع:

-أحمد مطلوب

25- فنون بلاغية - البيان البديع-، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1975.

26 - معجم البلاغة العربية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1996.

-أحمد مصطفى المراغي

27- علوم البلاغة،، دار الأفاق العربية، مدينة نصر، ط1، 2000.

-أحمد ماهر البقري

28- النحو العربي مقدماته شواهده، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د ط، 1988.

-أحمد أمين

29- ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، دت.

- أحمد بدوي
- 30- عبد القهار الجرجاني، مكتبة مصر، القاهرة، ط2، دت.
- أحمد جمال العمري
- 31- المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1989.
- أحمد الشايب
- 32- الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 8، 1993.
- حسان تمام
- 33- الأصول، دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1982.
- الربيعي بن سلامة
- 34- الوجيه في مناهج البحث الأدبي وفتيات البحث العلمي، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000.
- رجاء عيد
- 35- البحث الأسلوبي، معاصرة وتراث، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، 1993..
- سعد سليمان حمودة
- 36- البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1999.
- شوقي ضيف
- 37- البلاغة تطور وتاريخ، منشأة المعارف، القاهرة، ط8، دت.
- شفيق السيد
- 38- البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر، مدينة نصر، مصر، ط1، 1998.
- 39- التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1995.
- شرف الدين علي الراجحي
- 40- منهج ابن يعيش في شرح المفصل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2003.

- الطاهر حمروني
- 41-منهج أبي علي المرزوقي في شرح الشعر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1985.
- طاش كبرى زادة
- 42- مفتاح السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ج1.
- عمر أوكان
- 43- اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2001.
- عبد العزيز عتيق
- 44- تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت.
- 45- علم البديع، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1985.
- عبده الراجحي
- 46- دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1988.
- عبد القادر حسين
- 47- المختصر في تاريخ البلاغة العربية، دار غريب، القاهرة، دط، 2001.
- عبد الواحد حسن الشيخ
- 48- المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، مكتبة الشعاع، الإسكندرية، دط، دت.
- عبد العزيز قليلة
- 49- البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 2004.
- عبد العزيز أبو سريع
- 50- الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1989.
- فتحي فريد
- 51- المدخل إلى دراسة البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دط، 1978.
- كارول بروكلمان
- 52- تاريخ الأدب العربي، تعريب: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت.

- لا نسون و أنطوان ماييه
- 53- منهج البحث في الأدب اللغة، ملحق النقد المنهجي عند العرب، ترجمة محمد مندور، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، دط ابريل 1996.
- محمد العمري
- 54- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب، 1998.
- محمد عبد المطلب
- 55- البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة العربية العالمية للنشر، القاهرة ط1، 1997.
- 56- جدلية الأفراد والتركيب، الشركة العربية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة ط1، 1995.
- 57- البلاغة والأسلوبية. الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، دط 1984.
- محمد عبد المطلب مصطفى
- 58- اتجاهات النقد خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1984.
- منير سلطان
- 59- بلاغة الكلمة والجملة و الجمل، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1996.
- محمد فتحي الشنيقري
- 60- أسس المنطق و النهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.
- محمد عبد المنعم خفاجي
- 61- البحوث الأدبية مناهجها مصادرها، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط2، 1987.
- محمد مصطفى هدارة
- 62- مشكلة السرقات في النقد الأدبي، المكتب الإسلامي، بيروت ط3، 1981.
- محمد مصطفى الصاوي الجويني
- 63- البلاغة تأصل، تحديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، 2004.

- محمد مفتاح

64- التلقي والتأويل مقارنة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط2، 2001.

- محمد بركات حمدي أبو علي

65 - كيف نقرأ تراثنا البلاغي، دار وائل، عمان، ط1، 1999.

- مازن المبارك

66 - الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، دمشق، سوريا 1981.

- ميشال عاصي وإميل بديع يعقوب

67 - المعجم المفصل في اللغة والبلاغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987، ج2.

- مجموعة من الأساتذة

68 دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت دط، دت، مج 12

- نعيم المحصي

69- فكرة إعجاز القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1980.

ناصر لوحشي

70- مفتاح العروض والقافية، دار الهداية، قسنطينة، الجزائر، دط، دت.

- الرسائل الجامعية:

- ذهبية بور ويس

71- حروف المعاني بين البصريين والكوفيين، دراسة دلالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة

الأمير عبد القادر، 2005.

- جمال بلقاسم

72- القياس النحوي عند البصريين ودوره في تطوير في اللغة، الخصائص لابن جني أنموذجاً

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر، 2004-2005.

الدوريات:

73- مجلة أفاق للثقافة والتراث، جمعية الماجد للثقافة والتراث، ع 44، ديسمبر 2003

74- مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية، ماليزيا ع1، فيفري 2002.

75- مجلة عالم الفكر، ع 1، مج 27، سبتمبر 1998.

76- مجلة فصول، كتاب العروض للأخفش تحقيق: سيد البحراري مج 6، ع يناير، فبراير، مارس 1986.

77- منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، الجزائر، أبريل 2001.

مركز الأمير عبد القادر للقادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات:

1	مقدمة
	مدخل
	نبذة عن حياة السكاكي
02	نشأته
04	وفاته
04	مؤلفاته وتلاميذه
06	أهمية كتابه مفتاح العلوم
13	مكانة مفتاح العلوم بين المصنفات الأخرى
	الفصل الأول: مصادر السكاكي
18	مصادره في علم الصرف
22	مصادره في علم النحو
26	مصادره في علوم البلاغة
35	مصادره في علمي النحو والاستدلال
37	مصادره في علم العروض
	الفصل الثاني: منهج السكاكي في كتابه مفتاح العلوم
43	منهج السكاكي في علم الصرف
43	- تقديم الصرف عن النحو
44	- ترتيب موضوعات الصرف حسب نوع الكلمة
45	- تحاشي تفصيل الخلاف الصرفي
46	- اعتماد طريقة التعاريف المعجمية
48	منهج السكاكي في علم النحو

- 48-ترتيب موضوعات النحو حسب: المرفوعات، المنصوبات، المحرورات.
- 49-تنوع الشواهد النحوية.
- 51-استخدام القياس.
- 52-عدم التعصب للمدارس النحوية.
- 54منهج السكاكي في علوم البلاغة.
- 54-ظاهرة التفعيد.
- 56الاهتمام بالتعريفات.
- 58-ظاهرة التقسيم.
- 60.....تحديد موضوعات البلاغة من خلال التعريف.
- 61.....التمييز بين الفصاحة والبلاغة.
- 63.....التركيز على علمي المعاني والبيان.
-منهج السكاكي في علمي الحد والاستدلال.
- 64.....الربط بين علوم البلاغة والاستدلال من خلال التعريف.
- 66-تحديد مجالات البحث من خلال التعريف.
- 67-التعمق في معالجة الحدود.
- 68-الترجيح بين آراء السابقين.
- 69-الترتيب بين الحد والاستدلال.
- 70.....الربط بين النحو والاستدلال.
-منهج السكاكي في علمي العروض والقافية.
- 71- الربط بين العروض وعلوم البلاغة.
- 72.....- التفريق بين علم الشعر وعلم العروض.
- 73.....- التقسيم المنهجي.
- 75.....إيراد عدة آراء في المسألة الواحدة.
-منهج السكاكي في إعجاز القرآن الكريم.

77.....	ربط الإعجاز بالاستدلال
78.....	إيراد آراء السابقين والرد عليها
78.....	ذكر شبه الطاعنين والرد عليها
79.....	إتباع أسلوب الجدل
الفصل الثالث: السمات المشتركة لمنهج السكاكي في أقسام كتابه مفتاح العلوم	
83.....	- دقة الترتيب
84.....	- اللجوء إلى التمهيد والإضاءة
86.....	- سوق الأدلة والبراهين
88.....	- الاستعانة بآراء السابقين
90.....	العناية ببعض المباحث المهمة وابتداع اللطائف اللغوية
93.....	التلميح والإشارة إلى الآراء والاجتهادات الشخصية
96.....	تحديد وضبط المصطلح
97.....	اللجوء إلى الإيجاز والتلخيص
98.....	العناية بالرسوم التوضيحية
الفصل الرابع: منهج السكاكي في النقد الحديث	
105.....	- المؤيدون لمنهج السكاكي
109.....	المعارضون لمنهج السكاكي
112.....	مناقشة الرأيين
123.....	خاتمة
126.....	ملحق الأعلام
134.....	قائمة المصادر والمراجع
137.....	فهرس الموضوعات